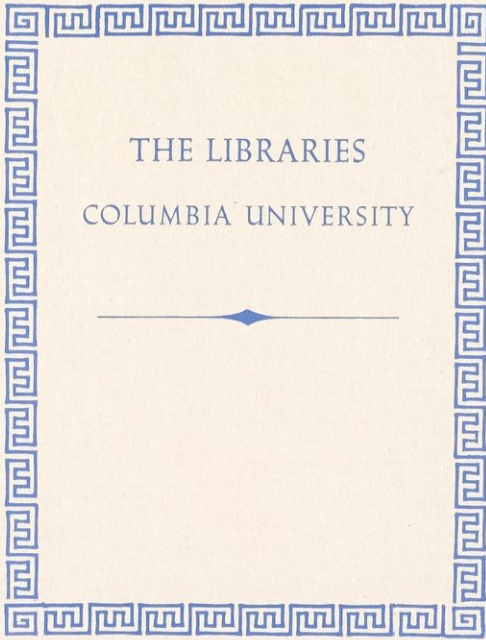


COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0315053229

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY



مَقَائِلُ الْكُفَاءَةِ لِالْإِسْتِقْلَالِ

جَامِعَتُ بَيْرُوتِ الْأَمِيرِ

مِنْشُورَاتُ كَلْبَتِ الْعُلُومِ وَالْأَدَبِ

سِلْسِلَةُ الْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ

الْحَلَقَةُ الثَّامِنَةُ

مَقَائِلُ سِرِّ الْكَفَاءَةِ

لِلْإِسْتِقْلَالِ

تَأَلِيفُ

الدكتور ولتر هولمز ريشر

استاذ العلوم السياسية في جامعة بيروت الأمريكية



306
Am 36
no. 8a

حقوق الطبع محفوظة

مقدمة الطبعة العربية

لقد طلب الينا عدد من الاصدقاء ليس بقليل ان نصدر طبعة عربية من هذه الرسالة «مقاييس الكفاءة للاستقلال» لاعتقادهم المكين انها مما يهم العالم العربي الاطلاع عليه . وقد صدرت الطبعة الانكليزية في سنة ١٩٣٤ فكان لا بد اذاً من ان يصبح بعض المعلومات التاريخية فيها غير مطابق للواقع في الوقت الحاضر واذ لم يكن بالامكان تجديده اصدرنا الطبعة العربية منقولة عن الطبعة الانكليزية دون تنقيح اعتقاداً منا ان اهمية المشاكل التي تعالجها هذه الرسالة والنتائج التي ادى اليها بحثنا هذا لم تتغير بل ما تزال محافظة على جدتها

وقد ابتدأ السيد فؤاد خليل مفرج ، وكان مساعدي في دائرة العلوم السياسية ، بترجمة الكتاب الى العربية ثم دعي لعمل آخر خارج الجامعة فاضطر الى وقف الترجمة وعند ذلك كلفت السيد شاكر خليل نصار ان يقوم بترجمة ما بقي من الكتاب ، وهو معظمه ، مع مراجعة الترجمة كلها والوقوف على طبعها فقام بالعمل الذي كلفته به خير قيام . فالمؤلف مدين للسيد فؤاد مفرج وشاكر نصار لما بذلاه من الجهود التي لولاهما لما ظهر الكتاب في حِلته العربية التي ارجو ان تعود على القراء بالفائدة في كل الاقطار العربية

المؤلف

ولتر هـ . رِ نِ شِ ر

الجامعة الاميركية في بيروت

كانون الثاني سنة ١٩٣٨

مقدمة الطبعة الانكليزية

ان نظام الانتداب الذي نصت عليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الامم مسلم به انه بطبيعته نظام وقفي وانه سيشاهد ان عاجلاً او آجلاً الغاء الانتدابات عن البلدان المنتدب عليها والاعتراف باستقلالها . والميزة الهامة في هذا النظام اقراره بان هذا التطور الذي يؤدي الى الاستقلال لا يتم الاً بعد ان تبرهن الامم المنتدب عليها انها قادرة ان « تقف وحدها تحت ضغط الاحوال في العصر الحاضر » . على ان هذه الاحوال لم تحدّد بطريقة ما كما انه لم توضع مقاييس للكفاءة عامة القبول يمكن ان تتجه اليها انظار الامم المنتدب عليها او ان يقاس بها مقدار الرقي الذي تبلغه كل امة من هذه الامم .

وغير خاف ان وضع مقاييس معينة لمعرفة كفاءة الامم المنتدب عليها وتقرير مؤهلاتها للاستقلال ضروري لامرين اولهما اعتباره خطوة جوهرية نحو الغاء الانتداب وثانيهما نزع الشك وعدم الثقة اللذين يحامران عقول الامم المنتدب عليها من جراء ما سمعوه من الوعود غير المحدودة بنيل الاستقلال ، واقامة هدف ظاهر تتجه اليه تلك الامم بقواها في سعيها الى الاستقلال . وقد كان الامل عند ابتداء بحثنا هذا في سنة ١٩٢٧ ان نلقي نوراً على هذه المشكلة المظلمة كما انه كان غرضنا ان نقوم بالبحث مقابلين بين مختلف المقاييس التي تقدمت بها الامم التي تطلب الاستقلال في نهضاتها القومية التحررية لعلنا نستخلص منها مقاييس صحيحة عامة يمكن تطبيقها سياسياً تطبيقاً يظهره شيوع استعمال هذه المقاييس .

وما جاءت سنة ١٩٣١ حتى قامت اللجنة الدائمة للانتدابات في عصبة الامم ، بعد تحليل المشكلة تحليلاً استدلالياً ، بوضع بعض الشروط العامة التي يجب ان تحققها الامم قبل رفع نظام الانتداب عنها . فاتخذنا هذه الشروط هدفاً للاشارة والمقابلة بينها وبين

المقاييس التي اظهرها تحليلنا الاعمال والسوابق التاريخية تحليلاً استقرائياً
وقد قادنا البحث الى هذه النتيجة وهي ان المقاييس التي كانت توضع لحالات مختلفة
الظروف من حيث الجنس او العنصر وجغرافية البلاد وماضيها التاريخي كانت تتشابه
تشابهاً ظاهراً على وجه العموم الامر الذي يؤيد صحة الافتراض ان هناك مقاييس عامة
يصح استعمالها في كل الاحوال . واذا كان قد ظهر فرق بعض الاحيان بين هذه المقاييس
فانه كان نتيجة الملاءمة والمقتضيات السياسية ويمكن اعتباره شذوذاً يؤيد القاعدة العامة
ولا يقاومها اذ انه كان شذوذاً ايضاً في تصرف الدول المختصة

والظاهر جلياً ان مقدار الفائدة التي تجني من هذه المقاييس في تقرير اهلية جماعة ما
للاستقلال تتوقف على تمكننا بطريقة حسية ظاهرة من معرفة ما اذا كانت الجماعة
المذكورة قد حققت الشروط التي تتطلبها هذه المقاييس . ولسوء الحظ ليس لدينا الا القليل
من الوسائل التي نتمكن بها من قياس درجات التقدم التي تبليها الجماعات قياساً بالكمية
والمقدار . وايجاد وسائل كهذه لا يزال مشكلة قائمة امام مهارة الخبراء والعلماء الباحثين
الاحصائيين

والمؤلف مدين في قيامه ببحثه هذا للاستاذ كوني رايث ولاساتذة دائرة العلوم
السياسية في جامعة شيكاغو لما قدموه له من الملاحظات القيمة كما انه مدين في اخراجه
الطبعة الانكليزية الى قرينته للمساعدة القيمة التي اسدتها اليه في قراءة المسودات وتنظيمها
الدليل لتلك الطبعة وغير ذلك من المساعدات والتضحيات العديدة

ولتر هـ . رنسر

الجامعة الاميركية في بيروت

كانون الثاني سنة ١٩٣٤

فهرس الكتاب

الصفحة	
٣	الفصل الاول - المقدمة
١٩	الفصل الثاني - المقاييس في العراق
٤٧	الفصل الثالث - المقاييس في جزر الفيلبين
٨٨	الفصل الرابع - مقاييس الكفاءة في الهند
١١٦	الفصل الخامس - مقاييس الاعتراف بالدول الجديدة
١٢٤	الفصل السادس - مقاييس الدخول في عصبة الامم
١٣٣	الفصل السابع - الخاتمة

الفصل الاول

المقدمة

من الغريب جداً ان لا يجد الانسان ، على الرغم من كثرة المناقشات التي تدور حول نظام الانتداب ، الا القليل من الاهتمام يوجه الى درس الطرق العملية التي من شأنها ان تحقق اهداف ذلك النظام بانهاء الوضعية الانتدابية ، وادراك الاستقلال التام ، والانخراط في سلك عصبة الامم . ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان من اهم النتائج الحسنة التي يرجى الوصول اليها عن طريق تطبيق هذا النظام الجديد هي امكانية التطور السلمي المنظم من حالة تسلط خارجي الى حالة استقلال نهائي ناجز

ونجمل اليها ان من الامور المسلم بها ضمناً في نظام الانتداب ، ان هذا الانتقال من حالة الخضوع الى الحرية يجب ان يحدث طبقاً لمبادئ جديدة . فالاستقلال يجب ان لا يدرك عن طريق التقلب العسكري بل باقامة الدليل على ان الشعوب الموضوعة تحت ظل ذلك النظام قد اصبحت « تستطيع الوقوف وحدها » ^(١) وليس ادل على عدم اعتبار القوة المجردة كافية لاثبات مثل هذه الاهلية من التأييد الادبي التام الذي لقيته احدى الدول المنتدبة من عصبة الامم عندما كانت تلك الدولة تحاول قمع ثورة مسلحة ترمي الى التخلص من سيطرتها في احدى مناطق انتدابها ^(٢) . ولكن هذه الحوادث قد اظهرت في

(١) راجع المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم

(٢) *Minutes of the Permanent Mandates Commission, VIII, Passim* وهي تبحث في

شؤون الثورة السورية التي وقعت عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . اما الاشارات المستقبلية الى وقائع لجنة

الانتدابات الدائمة فستكون مختصرة على الشكل التالي : *P.M.C., Min.*

الوقت نفسه الحاجة الماسة الى وضع المقاييس الايجابية والطرق الواضحة ، فضلاً عن تنظيم الوسائل الضرورية التي تضمن عدم ترك هذه العملية معلقة الى ان تقضي المصلحة السياسية او ارادة الدولة المنتدبة الحسنة بوضعها موضع التنفيذ : هذا اذا كان الانتقال المشار اليه يجب ان لا يحدث بالاتجاه الى وسائل العنف . غير انه من المرجح ان الامة الطامحة الى الاستقلال لا تمتنع عن انتهاز كل فرصة مؤقتة في سبيل تحقيق امنيتها بالعنف ، الا اذا كانت المقاييس واضحة وضوحاً كافياً والاجراءات التي يجب تطبيقها معقولة في موضوعيتها ، سائرة في عملها من تلقاء نفسها . من هذا يظهر لنا جلياً ان نجاح هذا النظام ، يتطلب وضع مجموعة مرضية من مقاييس الكفاءة للاستقلال ، مع طريقة تكفل قيام الوسائل المنظمة بعملها من تلقاء نفسها ، او على الاقل بواسطة هيئة من الهيئات الحيادية اما في الماضي ، فقد كان اهم مقاييس الكفاءة للاستقلال حسب الظاهر ، ان تتمكن الامة المناوئة على امرها الطامحة الى الحرية من اهاجة القوى الثورية الكامنة فيها الى درجة تجعل نفقات الاحتفاظ بالسلطة السياسية عليها امهض من ان تقوى الدولة المتسلطة على حملها . فلم تكن المسألة ، والحالة هذه ، استطاعة الشعب المحكوم على الوقوف وحده ، بل كون الجهود الضرورية لابقائه تحت الحكم متفقة مع سياسة الدولة المائدة . وقد كانت المطالب الوطنية تسكن عند الامكان بفتح الشعب المطاب شيئاً من الحكم الذاتي مقتراً ببعض الاصلاحات الادارية فيتم بذلك تأجيل يوم التسوية النهائية المشؤوم (١) . ومن الظاهر ايضاً ، ان مقياس القوة هذا ، قد كان من اهم الاعتبارات في نشوء اوربا الحديثة . واذا اردت مثلاً معاصراً على ما نقول فلنا الا ان نشير الى تكوين بولونيا وتشيكوسلافيا ودول البلطيق . غير ان القوة المجردة ، وان كانت قادرة على الحؤول دون كل تدخل خارجي مباشر ، فانها قد عجزت عن الحصول سريعاً على الاعتراف بنتائجها وبلاشتراك التام في العلاقات الدولية ، كما تدلنا حالة منشوكيو ونجد

ونستطيع ان ندال ، من جهة اخرى ، على عدم كون القوة المؤهل الوحيد للاستقلال باشارتنا الى عدد ليس بيسير من الدول الصغرى ، قديمة وحديثة ، التي لا تتمتع بقوة

Quincy Wright, *Mandates Under the League of Nations* (Chicago : Uni. of (١)

Frederick L. Schuman, *International Politics*, الفصل الاول ، و Chicago Press, 1930

(New York : McGraw-Hill Book Co.) ١٩٣٣ . الفصل الخامس عشر ، وعلى الاخص ص ص

عسكرية تذكر ، ولا تستطيع الصمود طويلاً امام حرب اعتدائية يشهرها عليها جيرانها الاقوياء . ومع هذا نرى استقلالها مسالماً به ومحترماً . والبحث في وضعيات هذه الدول المختلفة قد يكشف للباحث عدداً من المقاييس الاخرى للاستقلال غير القوة . ولكن تاريخ ادخالها في الاسرة الدولية لا يسجل لنا اي مقاييس موضوعية اتخذت اساساً لتقدير كفاءتها ، ولا يرينا الا ان الدول الكبرى قد دُفعت لضمان استقلال تلك الدول الصغرى بعاملي التنافس والمصلحة

واذا رجعنا الى المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، نجد ان تلك المادة التي انشأت نظام الانتداب ، لم تشر بتاتاً الى المقاييس او الى الطرق التي يجب اتباعها لانهاء تلك الوضعية الانتدابية ، بل جل ما هنالك انها تصرح بجلاء كلي ان العامل الذي يبرر فرض التسلط الخارجي على المناطق الموضوعة في ظل الانتداب ، هو ان تلك المناطق مأهولة بشعوب «لا تستطيع بعد الوقوف وحدها في ظل الظروف الصعبة في العالم الحديث» . فيستنتج اذاً من هذا التصريح ، ان وصول تلك الشعوب الى درجة تمكنها من «الوقوف وحدها» يؤدي بها الى التحرر من قيود الوصاية ، التي يفرضها عليها الانتداب . يزداد الى هذا ان مناطق الانتداب قد قسمت الى ثلاثة انواع : (أ) و (ب) و (ج) ، وذلك على اساس الزعم بانها في درجات متباينة من الكفاءة . ولكننا نتساءل : ما هو المقياس الذي قيست به هذه الفروق ؟ وباي ميزان من موازين الكفاءة للاستقلال وزنت هذه الشعوب ووجدت ناقصة ؟ هنا تماماً نجد الضعف الاساسي في نظام الانتداب ، كما نجد نقطة الضعف نفسها في العلاقات القائمة بين بريطانيا العظمى والهند ، وبين الولايات المتحدة وجزر الفيليبين . والواقع ان المقاييس والموازين معدومة الوجود ، وليس لنا ما يضمن ان تقرير الكفاءة النهائية سينى على اساس اكثر تجرداً وموضوعية من تقرير عدم الكفاءة الحاضرة^(١) . وانا لنجد في هذه الحقيقة ما يوضح لنا العوامل التي تبعث على تفشي التذمر والقلق في مناطق الانتداب . فالسبب الاساسي ، كما المعنا سابقاً ، يعود الى عدم الوثوق من المستقبل والى الاعتقاد المصرح به مراراً في انه من المستحيل بلوغ الهدف المنشود ، على الرغم من حصول التقدم والبرقي ، نظراً لعدم وجود المقاييس المحددة الواضحة ، الامر الذي يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لزيادة الشروط المطلوبة ورفعها عمداً كلما زاد البرقي والتقدم في مناطق الانتداب

واذا كان من الممكن تقسيم المناطق الموضوعة في ظل الانتداب الى درجات : (أ) و (ب) و (ج) ، على اساس استيفاء تلك المناطق النسبي للشروط الضرورية للاعتراف بالاستقلال ، وجب ان يكون من الممكن ايضاً تحديد تلك الشروط بصورة واضحة لا تترك مجالاً للالتباس ، حتى يصبح باستطاعة اي هيئة حيادية مستقلة ان ترن كفاءات اي شعب كان بهذه الموازين الموضوعية وان تصل الى النتائج نفسها تقريباً. واذا كان من الممكن ايضاً انكار كفاءة شعب من الشعوب « للوقوف وحده في ظل الظروف الصعبة في العالم الحديث » وجب ان يكون من الممكن كذلك تحديد درجة التحصيل اللازمة لاقامة الدليل على ان ذلك الشعب قد اصبح قادراً ان يقف منفرداً

اننا نجد في قضية جزر الفيلبين ، مثلاً من الامثلة القليلة التي جعل فيها الوعد باعطاء الاستقلال النهائي معلقاً على بلوغ هدف مقرر . وهذا الهدف ، كما نصت عليه مقدمة «لائحة جوتز» هو : التمكن من الاحتفاظ بحكومة مستقرة^(١) . ويخيل للباحث عند اول وهلة ، ان في هذه العبارة ما هو اوضح من شرط « كفاءة الشعب للوقوف وحده » غير ان حقيقة الغموض في هذا الهدف ايضاً تظهر لنا بجلاء عندما نقرأ ان الحكومة عادت فوضعت له تفسيراً يجعل من لروميات الحكومة المستقرة ان تكون قادرة على الدفاع عن نفسها ازاء التعديات التي لا يخلو الامر من خطر وقوعها في هذا العصر الاستعماري ، وان تكون مؤسسة على المبادئ الديمقراطية ، وان تحترم جميع تعهداتها في ظل النظام الرأسمالي القائم في العالم الغربي^(٢) . ويكفي الانسان ان يراجع مباحثات زعماء « الكونغرس »^(٣) ومباحثات غيرهم ايضاً من الثقات بهذه المناسبة ، ليرى ما سببه عدم وجود المقاييس المحددة من الجدل العقيم وازعاج الجهود . فمن رجل يوجه اهتمامه الاول الى الاسطول الاميركي وضرورة وجود قاعدة بحرية له في الفيلبين والى مسألة الدفاع عن جزر «هواي» والشاطيء الباسيفيكي ؛ الى آخر يحصر همه الاساسي في تأثير هذا الاستقلال على صناعة السكر ،

(١) قانون ٢٩ ايلول عام ١٩١٦ . U. S. Compiled Statutes ١٩١٨ صص ٥٧٥ - ٥٩٣

(٢) راجع رفض الرئيس «كوليدج» للائحة الفيلبين التي تقترح اجراء « الاستفتاء الاصلاحي » فيما يختص بقضية الاستقلال ، في ٦ نيسان عام ١٩٢٧

وراجع ايضاً تقرير : Carmi M. Thompson, Senate Document 180. الدورة التاسعة والستون ، الجلسة الثانية

(٣) « الكونغرس » هو الاسم الذي يطلق على البرلمان الاميركي بمجلسيه ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب

الى ثالث يبحث فيما عسى ان يكون له من التأثير على الحركة التبشيرية ، الى رابع تشغل باله مسألة صدى استقلال الفيلبين في الممتلكات البريطانية والمولندية في المحيط الباسيفيكي ، الى خامس ، قد يكون ابعـد الجميع اثراً واوسعهم نفوذاً ، لا ينظر الى الموضوع الاً من جهة امكانية الحصول على الاصوات في الانتخابات المقبلة . ويظهر ان الكثير من هذه الاقوال يبحث فيما اذا كان من الحكمة اعطاء الاستقلال لشعب من الشعوب في حالة من الحالات الخاصة ، ولكن لا يمكن حسابان اقوال كهذه بمقاييس كفاءة للاستقلال

اما الوضعية التي تشبه كثيراً وضعية لجنة الانتدابات فيما يتعلق بهذا الموضوع ، فهي تلك التي تنجم عن طلب حكومة من الحكومات الدخول في سلك عصبة الامم . ولكن هنا ايضاً لا نرى للجنة الموكل اليها النظر في طلبات الدخول الى العصبة تهتم في الدرجة الاولى بالادلة التي تثبت كفاءة الدولة الطالبة للوقوف وحدها بل نراها توجه اهتمامها الاكبر الى الاعتبارات السياسية المنبثقة من وضعية تلك الدولة العامة وما قد يكون لها من التأثير في العصبة او في مشاكل السلام في العالم ، على الرغم من ان وجود الحكومة المستقلة الثابتة وكفاءة القيام بالالتزامات الدولية قد كانا من العوامل الهامة في تقرير قبول الطلب او عدمه . غير ان الادلة التي قدمت والتي اعتبرت مؤيدة لاستيفاء الشروط والمقاييس ، كما سنرى في الفصول المقبلة ، تظهر انها لا تفوق كثيراً في دقتها واحكامها ، العبارات الغامضة الواردة في المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة او شروط وجود « الحكومة المستقرة » في لائحة جونتو المشار اليها سابقاً

كانت لجنة الانتدابات الدائمة في السنين الاولى التي عقت وجودها منمكة في المشاكل الجارية الى درجة لم تتمكن معها من النظر في الغاء نظام الانتداب ، لا سيما وقد كان الالتفات الى مثل هذه المسائل يعد سابقاً لاوانه . اما الانذار الاول بقرب ضرورة الاهتمام بثل هذا الموضوع فقد جاء في وعد بريطانيا للعراق في معاهدة عام ١٩٢٦ بانها ستنظر في قضية ترشيحه للدخول في سلك عصبة الامم بعد مرور اربع سنوات على ذلك الوعد . ثم تجدد الانذار عام ١٩٢٨ بواسطة الوعد الشرطي الذي قطعه بريطانيا العظمى على نفسها بان ترشح الدولة العراقية لعضوية العصبة في سنة ١٩٣٢ ؛ وفي السنة التالية ، عندما لم يعد ذلك الوعد شرطياً ، احتلت مسألة الغاء الانتداب المركز الاول من الاهتمام . وبناء عليه بعث مجلس عصبة الامم الى لجنة الانتدابات ، استناداً الى قراره المؤرخ في ١٣

كانون الثاني سنة ١٩٣٠ ، بالرسالة التالية :

« ان مجلس عصبة الامم ، بناء على اهتمامه في تقرير الشروط العامة التي يجب استيفاؤها قبل التحكم من رفع نظام الانتداب عن المناطق الموضوعة تحت ظله ؛ ونظراً للقرارات التي يمكن ان يطلب اليه اتخاذها فيما يختص بهذا الامر ، يطلب من لجنة الانتدابات الدائمة ان توافيه باي مقترحات من شأنها ان تساعد في الوصول الى نتيجة حاسمة ، محتفظاً بحق القيام باي تحريات اخرى قد يراها ضرورية لهذه الغاية » (١)

وبناء عليه ادخل هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة للدورتين التاليتين كما قدمت عدة مقترحات تتعلق في الاصول التي يجب اتباعها في بحثه . ويظهر ان الخلاف في الرأي قد كان كبيراً ؛ ليس فيما يختص بالاصول فحسب ، بل ايضاً فيما له مساس بصلاحيات اللجنة نفسها للبحث في وجوه ذلك الموضوع المتشعبة . ويستطيع الانسان ان يلاحظ ان اثار تلك المسألة في ذلك الوقت قد اوقعت اللجنة في شيء من الحيرة ، وان الجو المحيط بها كان جواً مشعباً بالشك في امكانية بلوغ حالة كهذه في مثل ذلك الوقت القصير . ليس هذا فقط ، بل باستطاعة الفرد ان يشعر بوجود شيء من السخط على الدولة المنتدبة لاثارتها تلك القضية ، كما ان اللجنة المحت من طرف خفي الى الدولة المنتدبة بوجوب الحذر من التراجع امام الضغط السياسي خوفاً من ان يقود هذا الى مجابهة امور غير مرغوب فيها في المستقبل

اما حيرة اللجنة فقد كانت ناتجة عن نظرتها الجدية الى المسؤوليات الملقاة على عاتقها . اذ انها شعرت بما يستلزمه الموضوع الذي بين يديها من البحث الدقيق . ومع هذا وجدت نفسها مكرهة على الاسراع في العمل ضمن نطاق الانظمة العادية المحدودة التي لديها (٢) . ومع هذا فقد خصصت اللجنة قسمًا من دورتها التاسعة عشرة ودورتها العشرين لدرس هذا الموضوع مستندة في بحثها الى تقارير ثلاثة تقدم بها ثلاثة من اعضائها . وقد كانت الابحاث التي جرت بهذه المناسبة ، والحق يقال ، من حيث بُعد النظر والدقة ، فوق ما يمكن ان ينتظر منها في ذلك الوقت الضيق المخصص لها . يزداد الى هذا انها عاجلت الموضوع

(١) P.M.C., Min. XVIII. ص ١٧٠

(٢) خذ مثلاً على ذلك عدم تمكنها من بحث الامور من مصادرها الاولية ، واستحالة سماع الشهود الذين تختارهم بنفسها . يضاف الى هذا ان حقها في استيضاح الدولة المنتدبة وطرح الاسئلة عليها لم يكن في يوم من الايام حقاً مطلقاً . انظر Hocking, The Spirit of World Politics ص ٣١٠ - ٣٣٠

العام من وجوه كثيرة لم تشر إليها في التقرير النهائي الذي رفعته الى مجلس العصبة . واليك ما وصلت اليه اللجنة في ابحاثها :

« تعتقد لجنة الانتداب الدائمة ان تحرير اي منطقة من المناطق الخاضعة لنظام الانتداب يجب ان يكون متوقفاً على توفر نوعين من الشروط الاولى

(١) وجود البلاد المختصة في حالة واقعية تبرر الافتراض بانها قد وصلت الى تلك الدرجة من الرقي التي يصبح معها الشعب قادراً ، طبقاً للنص الوارد في المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة ، على الوقوف وحده في ظل الظروف الصعبة في العالم الحديث

(٢) تقدم ضمانات معينة من قبل الدولة الراغبة في التحرر تحوز على رضى عصبة الامم التي وزعت الانتدابات ونفذت تلك الانتدابات باسمها

اما مسألة بلوغ الشعب الخاضع للصاية درجة تؤهله للوقوف وحده مستقلاً عن مشورة الدولة المنتدبة ومساعدتها ، فامر يقرر على اساس الحقائق الراهنة لا على اساس النظريات ؛ وذلك بمراقبة النمو والارتقاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي مراقبة دقيقة في كل منطقة من المناطق مدة كافية من الزمن يستطاع معها البت في ان روح المسؤولية المدنية ، والاحوال الاجتماعية قد تقدمت الى درجة تمكن الاجهزة الحكومية الضرورية من العمل بصورة منظمة ، وتكفل حرية الشعب السياسية

غير ان هناك بعض الشروط التي يدل وجودها ، في جميع الاحوال ، على استعداد المجتمع السياسي الذي تتوفر فيه للوقوف وحده والاحتفاظ بنفسه كدولة مستقلة : وبناء عليه تقترح اللجنة ، نظراً لهذه الاعتبارات العامة ، ان يؤمن استيفاء الشروط التالية قبل البت في تحرير اي منطقة خاضعة لنظام الانتداب — وهي من الشروط التي يجب ان تتوفر في جميع انحاء تلك المنطقة وسكانها

(أ) يجب ان تكون لما حكومة مستقرة وادارة قادرة على تسيير الشؤون الجوهرية في الدولة بصورة منظمة

(ب) يجب ان تكون متمكنة بواسطة قواتها العسكرية الوطنية من المحافظة على سلامتها واستقلالها السياسي في وجه عدو خارجي

(ج) يجب ان يكون باستطاعتها المحافظة على الامن العام في القطر كله

(د) يجب ان تكون لديها مصادر مالية كافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية

(هـ) واخيراً ، يجب ان تكون لها القوانين والانظمة القضائية التي تضمن العدل المطرد

للجميع على السواء (١)

ويلاحظ القاريء ان هذه الشروط اكثر وضوحاً من الشرط الذي تتضمنه عبارة « الكفاءة لان يقفوا وحدهم » . ومع هذا فهي لا تزال بعيدة كل البعد عن جعل الهدف

محدوداً وواضحاً تمام الوضوح ؛ وانه لا يزال باستطاعة الشعوب الخاضعة لنظام الانتداب ان تسأل ، بكثير من الحق ، عن الامور التي تشكل « الحكومة المستقرة » او الادارة القادرة على تسيير شؤون الدولة الجهورية ، وعن ماهية تلك الشؤون ؟ او من جهة ثانية ، في وجه من يجب ان تكون متمكنة من المحافظة على سلامتها واستقلالها السياسي بواسطة قواتها العسكرية الوطنية ؛ والى اي درجة يمكنها الاعتماد على « عقوبات » عصابة الامم والمحالفات الدفاعية ؟ واي درجة من الاخلال بالنظام يمكن ان تعتبر دليلاً على عدم الكفاءة للمحافظة على الامن العام ؟ ما هي حاجات الدولة الاعتيادية وما هي المصادر المالية الكافية لسدها ؟ وما هو مقياس القوانين والانظمة القضائية التي تضمن العدل المطرد للجميع ؟ اذا اجبت عن هذه الاسئلة ، اصبح للانتداب هدف واضح تتجه نحوه الجهود ، وفيما سوى ذلك تظل المقاييس على ما كانت عليه قبل تعدادها ، غامضة المدلولات ، وعرضة للتأويلات الخاصة والتلاعبات السياسية

ومن الواضح انه من المحتمل ان تُتخذ هذه المقاييس نوراً يسير على هديه مجلس تلم الكفاءة والحكمة . غير ان لجنة الانتدابات قد اكدت لنا مراراً عدم اهليتها لاصدار القرارات الحاسمة على اساس ما لديها من البيانات الى درجة انها أجبرت على الاعتراف ، فيما يختص بتطبيق هذه المقاييس نفسها على العراق ، بان توصياتها في هذا الصدد قد بنيت ، ليس على وجود البراهين الايجابية على انجاز المهمة بل على عدم قيام الدليل على العكس^(١) . زد على ذلك ان كل مجموعة من مقاييس الكفاءة للاستقلال يجب ان تحقق غرضين في آن واحد : الغرض الاول ، ان تكون مقياساً تستطيع الدولة المنتدبة واللجنة ان تقبلسا به درجة التقدم الحاصل في مناطق الانتداب ؛ والثاني ، وهو لا يقل في اهميته عن الاول ، ان تكون هدفاً يسعى الخاضعون للانتداب الى تحقيقه وهم اكثر ما يكونون وثوقاً من النتيجة النهائية . ولا يخفى ما في مثل هذا الامر من الاقتصاد بالخسائر الجسيمة التي تولدها الدعايات الهدامة المعارضة والمؤامرات السياسية . وقد ادت الحكومة البريطانية شهادة بليغة عن قيمة مثل هذه الثقة في تحسين العلاقات بين المتدينين والمنتدب عليهم في تقريرها الى مجلس العصبة عن تقدم العراق بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣١^(٢) . ومع انه ليس في طاقة

(١) المصدر نفسه : XXI ص ٢٢٢

(٢) Special Report to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931, Colonial 58(London: H. M. Stationery Office, 1931)

اي مجموعة من المقاييس ان تحدد موعد انتهاء الانتداب بالطريقة التي حدده وعد بريطانيا القطاع للعراق ، فان من شأنها ان تمنح كثيراً من سوء الاثبات المسبب عن عدم تقرير المستلزمات المطلوبة ، فيحصل بذلك شيء من التعاون على تحقيقها ، الامر الذي لم يتوفر بعد في ظل نظام الانتداب

اما فيما يتعلق بالنوع الثاني من الشروط ، ونعني بها الضمانات التي يجب على الدولة الجديدة تقديمها قبل عتقها من الانتداب فقد قدمت اللجنة بشأنها الى المجلس التوصيات التالية :

« تقترح اللجنة ان تتخذ الضمانات التي تقدمها الدولة الجديدة ، قبل التمكن من إلغاء الانتداب عنها ، شكل تصريح يربطها بجامعة الامم، او شكل معاهدة او اي وثيقة اخرى يعتبرها مجلس العصبة بصورة رسمية مساوية للتصريح

وتتقترح اللجنة ايضاً ان يشمل تعهد الدولة الجديدة على التأمينات والضمانات التالية ، دون ان يكون في ذلك ما يمنع فرض الضمانات الاضافية التي قد توجبها الاحوال الخاصة في بعض المناطق او تاريخ تلك المناطق الحديث :

(أ) صيانة الاقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعالة ؛

(ب) صيانة المصالح والامتيازات الاجنبية بما فيها القضاء القضائي (في الشرق الادنى كما كانت الحال ايام الدولة العثمانية) ، الا اذا وافق مجلس العصبة ، بعد استشارة الدول ذات المصالح ، على استبدال نظام الامتيازات الاجنبية هذا بغيره من النظم والتعهدات التي تعتبر كافية للقيام مقامه

(ج) ضمان مصالح الاجانب القضائية ، المدنية والجنائية ، التي لا يشملها نظام الامتيازات

(د) منح حرية الفكر والعبادة ، وحرية تعاظم التعليم والخدمة الطبية للجمعيات الدينية التبشيرية من جميع الملل والنحل ، ضمن نطاق المحافظة على الامن العام والادارة والاخلاق العامة

(هـ) انجاز المهود المالية المقطوعة باسمها بواسطة الدولة المنتدبة السابقة

(و) احترام كل نوع من الحقوق المكتسبة شرعياً في ظل الانتداب

(ز) الاستمرار على تنفيذ الاتفاقيات الدولية ، العامة والخاصة ، التي ابرمت في عهد الانتداب ووافقت عليها الدولة المنتدبة باسم المنطقة المنتدب عليها ، مع الاحتفاظ بحق قضائها من قبل الفريقين المختصين

وعلاوة على الاحكام الاساسية الآتية الذكر « ترى لجنة الانتدابات الدائمة ان من المستحب ان توافق الدولة الجديدة ، فيما اذا كانت لا تزال خاضعة لمبدأ المساواة الاقتصادية الى ذلك الحين ، على منح جميع الدول المنخرطة في سلك العصبة معاملة اكثر الامم حظوة ،

وذلك بصورة انتقالية على شرط المعاملة بالمثل « (١)

وهكذا بينما نرى مجموعة الشروط الاولى التي مرّ ذكرها تبحث في المقاييس التي تقرر على اساسها كفاءة شعب من الشعوب لحكم نفسه بنفسه ، نرى القسم الثاني المتعلق بالضمانات يوجه اهتمامه الى كفاءة ذلك الشعب للقيام بالتزاماته الدولية بصفته احد اعضاء اسرة الامم . غير انه ليس في هذه الضمانات ، باستثناء مسألة واحدة ، ما هو جديد في المعاملات الدولية . وجل ما هنالك انها جمعت بصورة مقتضبة الشروط المختلفة التي كانت تفرض قبلاً على الدول الجديدة خاصة في السنوات الاخيرة وعلى دول اوربا الشرقية والشرق . اما الشرط الذي يقضي بان تمنح الدولة الجديدة جميع الدول المنخرطة في سلك عصبة الامم ، معاملة اكثر الامم حظوة ، فهو شرط يبعث على الريبة ولكن تبرره الحاجة الى حماية الدولة الجديدة من اطماع الدول ، لا تأخر المنطقة الخاضعة للانتداب ، هذا اذا كان له مبرر ما (٢)

غير انه من الحق ان نقرر هنا ان لجنة الانتدابات الدائمة ، على الرغم من العوائق التي كانت تعترض سبيلها ، ان من جهة ضيق الوقت او من جهة الاصول ، قد خطت خطوة واسعة في معالجة هذا الموضوع من جميع وجوهه ، وهو كما لا يخفى ، من المواضيع التي تحتاج الى كثير من الدرس المفصل والتحليل الدقيق . واننا نرجو ان تتمكن من متابعة البحث في هذه المعضلة العامة المتعلقة بمقاييس الكفاءة للاستقلال في فصولنا التالية على ضوء المقترحات التي تقدمت بها هذه اللجنة كما نرى انه من الضروري ان نلقي نظرة فاحصة ، قبل التوغل في الموضوع ، على بعض الافتراضات الاساسية التي تستند اليها معضلة المقاييس هذه كالزعم بامكانية وجود مجموعة من الشروط التي يمكن تطبيقها بصورة شاملة على جميع الدول في الحاضر والمستقبل (٣) . ولهذا سترانا نحلل الادلة التاريخية فضلاً عن الادلة النظرية لئلا نرى اذا كانت البراهين المقدمة لتأييد المطالبة بالاستقلال متشابهة الى درجة تؤيد افتراض وجود مثل تلك المقاييس الشاملة غير ان ضيق المجال يجبرنا على الاختصار في بسط تلك الادلة التاريخية المتعلقة بالمقاييس

(١) P.M.C., Min., XX. صص ١٢٣ - ٢٤

(٢) راجع الفصلين ، الثاني والسابع ، من هذا الكتاب

(٣) راجع تحليل الاستاذ هوكنغ لهذا الموضوع في كتابه : "The Spirit of World Politics"

(Macmillan, 1932)

الضرورية لاثبات الكفاءة للاستقلال. ومن البديهي ان الحركات الاستقلالية التي قامت قبل وجود القوانين الدولية المسلّم بها لا يمكن ان تكون ذات اثر كبير في درس الموضوع الذي بين ايدينا . تراد الى هذا كله رغبتنا في حصر ملاحظاتنا ضمن دائرة تلك القضايا التي يقع ظهورها بجلاء ضمن عصر « الظروف الصعبة في العالم الحديث » . ولهذا تجد ان المعضلات التي سنعرض بحثها في فصولنا المقبلة ما هي الا وايمة تاريخ ما بعد الثورة الصناعية ، واكثرها من المشاكل الحديثة اذا لم تكن من المشاكل الجارية . وهنالك اعتباران آخران قد اعتمدناهما في اختيار المواد التي سنتبسط في درسها وتحليلها . فقد حاولنا ، في الدرجة الاولى ، ان نختار لبحثنا تلك البلدان التي بلغ فيها الاهتمام بقضية الادلة وتدوينها حداً يصلح ان يتخذ اساساً للدرس ؛ كما اجتهدنا ، في الدرجة الثانية ، ان تكون تلك الادلة المقدمة في الامثلة التي اخترناها ، صادرة عن اوساط ثقافية واقتصادية وجنسية ودينية ، كثيرة التباين والتباعد . ونحن نعتقد ، على الرغم من الفروقات الشكلية والتفصيلية التي تظهر لنا من درسنا لهذه النماذج المتعددة ، ان القضايا التي سنعمل على بحثها تظهر لنا جميع الحجج والادلة الاساسية التي قدمت في التاريخ الحديث تأييداً لوجود الكفاءة للاستقلال ، وتضع بين ايدينا اساساً عادلاً للمقابلة بينها وبين المقاييس العامة التي وضعتها لجنة الانتداب الدائمة : فالقضية الاولى هي قضية العراق التي تمثل الانتداب من نوع (أ) . ولهذه القضية اهمية خاصة لان العراق هو البلد الاول الخاضع لنظام الانتداب والذي حقق شروط الكفاءة للاستقلال كما وضعتها لجنة الانتداب الدائمة وقررها مجلس عصبة الامم . اما جزر الفيلبين فانها تمثل المسألة في جوها الطبيعي البحت بصفته قضية داخلية في الدرجة الاولى . وقد درسنا بهذه المناسبة البراهين المقدمة من الجانبين كما اشرنا الى سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق « بالاعتراف » الدولي التي تظهر لنا المقاييس المبررة لادخال دول اميركا الجنوبية في عضوية الاسرة الدولية

ويُظهر درسنا للهند هذه المشكلة في حلتها الاستعمارية وعلاقتها البريطانية فينفسح لنا بذلك مجال المقابلة بين المقاييس التي تتقدم بها بريطانيا العظمى كدولة متدبة من جهة ، والتي تتقدم بها كدولة مستعمرة من جهة اخرى

اما تاريخ ادخال الاعضاء الجدد في سلك عصبة الامم فيبين لنا المقاييس التي تعتنقها اكثرية امم العالم مجتمعة ، والتي لها اهميتها الخاصة بالنسبة الى الدول الجديدة في اوروبا واسيا التي رأت النور بعد نهاية الحرب العظمى . واما الاهمية المعلقة على موقف اليابان من

«دولة منشوكيو الجديدة فتعود الى الوضعية الدولية الخطرة التي نشأت عن الحادث نفسه ، في الدرجة الاولى ، وبالتالي الى النتائج المتناقضة التي وُصل اليها فيما يتعلق بكفاءة منشوكيو للاستقلال

ويحسن بنا ان نذكر ان الغاية التي توخيناها من عرض هذه القضايا المختلفة ليست سوى اظهار مقاييس الكفاءة المسلم بصحتها من قبل الهيئات المتعددة ذات المصلحة في الامر ، وليست اصدار اي حكم من الاحكام على التطورات السياسية التي عقيتها . فالمتصور اذن هو تحليل المقاييس المفروضة بغية التوصل الى نبذ ما هو عارض منها وغير مطابق

وسنرى ان الكثير من المجادلات التي تدور حول هذا الموضوع تبحث في الدرجة الاولى فيما اذا كان من الموافق منح الاستقلال لشعب من الشعوب في حالة من الحالات المعينة ؛ ولكن مثل هذه الابحاث لا يصح ان يتخذ مقياساً لكفاءة ذلك الشعب «للقوف وحده» كما رأينا في الادلة التي اشرنا اليها سابقاً عند تعرضنا لدرس قضية الفيلبين : فإ هي الصلة مثلاً بين اهلية سكان تلك الجزر لتأسيس حكومة مستقلة والاحتفاظ بها ، وبين الاعتراض القائل بان منحهم مثل هذا الحق قد يولد حركات استقلالية مماثلة في ممتلكات بريطانيا العظمى ، وهولاندا في المحيط الباسيفيكي ويضائق هاتين الدولتين مضايقة كبرى ؟ ولا يختلف عن هذا الامر ، الزعم بان احتياج الولايات المتحدة الى قاعدة بحرية في الاوقيانوس الباسيفيكي يجب ان يكون في طليعة الاعتبارات التي تُقرر على اساسها مسألة منح الفيلبين استقلالهم او امساكه عنهم . ولكننا نسأل : هل ان اعتباراً مثل هذا يصح لان يتخذ مقياساً لكفاءة اولئك السكان ؟ وهكذا قل في السؤال عما عساه ان يحدث من التحسن لصناعة السكر الاميركية من جرّاء استقلال الفيلبين ، وما الى ذلك من الامور التي لا علاقة لها باستطاعة ذلك الشعب على الوقوف وحده وانما هي تتصل بالمصالح التي يمكن ان تتأثر من جرّاء ما يحصل عليه ذلك الشعب من الاستقلال

ومع ذلك فقد ظهر في اكثر المباحثات العامة التي جرت حول هذه المشكلة تشويش وعجز عن فهم المشاكل الحقيقية التي تحت البحث فهماً صحيحاً وسبب ذلك السهولة في الادلاء بالحجج المبنية على النتائج السياسية والاقتصادية التي يُحشى ظهورها عند تغيير الوضعية ، واطهار تلك الحجج بظهر يدفعنا الى الاعتقاد انها كافية لتقرر هل الكفاءة للاستقلال موجودة ام لا . واهدم وجود المقاييس والنظم لقياس الاهلية والكفاءة للاستقلال

قياساً موضوعياً حسيّاً وظاهريّاً كان لا بد من الاعتداد على افتراض العجز عن الاستقلال افتراضاً اذ لم يبق مبرر ادبي سواء في منع الاستقلال عن البلاد التي تنشده^(١). واذا كنا لنضع مقاييس الكفاءة للاستقلال على اساس حسي علمي لا بد من ان نيز بوضوح بين مسألة الكفاءة للاستقلال الحقيقية وبين العوامل الاخرى التي تنتج عن منح الاستقلال وفضلاً عن ذلك يجب التمييز ايضاً بين الضروري وغير الضروري ، بين العوامل التي تكفي للاستقلال على ادنى مستوى وبين العوامل التي توجد حياة سياسية اعلى مما تقتضيه الحياة السياسية الضرورية لمجرد الاستقلال . وقد اظهر المندوب السامي البريطاني في العراق هذه النقطة بصراحة تامة في الخطاب الذي القاه على لجنة الانتدابات اذ قال :

ماذا يجب ان يكون المحك للاستقلال في هذه الحالة ؟ هل هو مستوى ناشيء عن قواعد نظرية مستقلة بنفسها ومنفصلة عن غيرها ام هو مستوى نسبي مقابل مع غيره ؟ وفي كلتا الحالتين ما هو هذا المستوى يظهر ان الذين سنوا الميثاق لم يقصدوا جعل العضوية منحصرة في الحكومات التي بلغت مستوى خاصاً عالياً في حياتها السياسية والثقافية بل جعلوا المقياس على كل حال كون الحكومة مستقلة تمام الاستقلال وقادرة على ان تقف وحدها وانه يعتمد عليها في القيام بتعهداتها الدولية وبما لا ريب فيه ان في الادارة في العراق وفي تقدم البلاد وحياتها الثقافية اموراً كثيرة لا تحتمل النقد ولكن لا يطلب من العراق ان تضاهي الامم المتحدنة العصرية التي بلغت من التقدم والرفق مستوى عالياً وربما لا يمكنها ان تفعل ذلك حتى واو بقيت بعد تحت ارشاد الانتداب سنوات عديدة . ولكن هل من العدل في شيء او هل من الضروري ان تقارن بين العراق وغيرها من البلدان الراقية انني اسلم انه ليس حقاً ان نخرج ان العراق ليس اهلاً للاستقلال لمجرد ان الدوائر الحكومية فيه لا تسير بسهولة ونشاط وفعالية كما تسير الدوائر الحكومية في البلدان التي هي ارقى منها واكثر تقدماً^(٢)

فهذه الملاحظات الحكيمة تشير الى ان هناك طريقتين نمتحن بهما حقيقة المقاييس المقترحة. اولاً ان نعرف اي المقاييس يقبلها زعماء الفريقين في النضال (الحاكم والمحكوم). فاذا اتفق هذان الفريقان على مقاييس معينة كانت هذه المقاييس دون ريب جوهرية لقياس الكفاءة للاستقلال . وقد يظهر لاول وهلة ان اتفاقاً كهذا امر مستحيل ولكن بعد درس قليل ، ولو كان سطحياً نجد ان هنالك مجالاً اوسع مما نتظر يتفق فيه الحاكم

(١) في المقالة التي كتبها العميد كالمو في مجلة *Foreign Affairs* المجلد العاشر العدد الثاني شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٢ عبارة واضحة كل الوضوح عن هذا الموضوع

(٢) *P.M.C, Min. XX.* صص ١٢٣ - ١٢٤

والمحكوم على ما هو المقياس الحقيقي للكفاءة للاستقلال واليك مثلاً على ذلك الاتفاق ظاهراً ظهور الصبح لذي عينين . ان الاتفاق تام بين الفريقين ، الحاكم والمحكوم ، على انه يجب ان يكون في البلاد راي عام حقيقي يؤيد الاستقلال . مع انه قد يختلف الفريقان على حقيقة وجود هذا الرأي العام . ويجمع الفريقان ايضاً على انه من شروط الكفاءة للاستقلال ان يكون في البلاد حكومة قادرة على حفظ الامن العام

ومن الجهة الاخرى نرى مقابل هذا الاتفاق بين الحاكم والمحكوم اختلافاً في الرأي عند النظر في بعض المقاييس المقترحة وهذا الاختلاف قد لا ينحصر فقط بين المنتدب من جهة والمنتدب عليه من جهة اخرى بل قد يوجد بين السياسيين والرعايا الذين ينتمون الى الفريق الواحد . واصدت مثال لما يختلف عليه من المقاييس هو المستوى الغربي الذي يجب ان تبلغه الحكومة المنتدب عليها لكي تصبح اهلاً للدخول في صفوف الامم الحرة . وقد يذهب البعض الى ابعد من ذلك ويقولون ان من الشروط الضرورية للاستقلال البلوغ الى مستوى اجتماعي او ادبي معين وحتى مستوى مسيحي معين . على ان الاختلاف يبلغ اشده عند تعيين الدرجة التي يجب البلوغ اليها في كل من هذه المقاييس . فبل نعين تلك الدرجة بقابلتنا الاحوال في البلاد المنتدب عليها بالاحوال التي تسير عليها الدول التي هي عضو في عصبة الامم ؟ ان مستوى لا تسير عليه الدول الحالية ليس جديراً بان يتخذ قياساً للكفاءة للاستقلال كما ان الامم المنتدب عليها لا ترضى بوجه من الوجوه ان يفرض عليها البلوغ الى مستوى اعلى مما تسير عليه دول العصبة . فشا كل كهذه تحتاج الى درس دقيق للتمييز بين العوامل التي اعتبرت اساسية للاستقلال بناء على السابقات التاريخية والاحوال الواقعية ، وبين العوامل التي غايتها اقامة مستوى عال جداً لم تقبل به حتى دول عصبة الامم (١)

(١) لا مشاحة انه حق شرعي لكل دولة كدولة ، او لعصبة الامم كجاعة ، ان تضع شروطاً تعين فيها الصفات التي يجب ان تتصف بها الدولة الطالبة العضوية في عصبة الامم ولكن لكي تكون هذه الصفات مما يمكن تطبيقه عامة ، او مما هو حق ادياً يجب ان تكون هي المستوى الذي ، في عرف الدول عملياً يعتبر المستوى الادنى المقبول . ويجب الاعتراف انه اذا عجزت دولة ما عن اتمام الشروط كلها في ذلك المستوى فان هذا العجز لا يبطل صحة المستوى بشرط ان لا يلاقي عجزها هذا الرضى والقبول من عامة الدول وذلك لانه متى تم الاعتراف بدولة ما فلا يمكن سحب ذلك الاعتراف منها فضلاً عن ان العجز عن اتمام الشروط التي تفرضها العضوية في مؤسسة دولية قد لا يكون سبباً شرعياً كافياً لطرد تلك الدولة منها

وسنذكر في الفصل الاخير ملخص تحليل هذه المشاكل ونضع امام القاريء المقاييس التي يمكن ، في نظر الكاتب ، ان تعتبر مقاييس حقيقية للاستقلال فتكون هدفاً تسير نحوه الامم المنتدب عليها في اعمالها التعميرية الانشائية ، ومقياساً تقيس به ، بطريقة حسية حيادية دون تحيز او تغرض الدرجة التي تبلغ اليها في اي وقت كان من الاوقات

ومع ان درسنا الحاضر لا يتعدى مسألة المقاييس التي يجب ان تقرّر ، فانه ، كما هو ظاهر ، قسم من مشكلة اكبر تقتضي بعد ذلك ان يعيها المرء درساً واعتباراً . فبعد ان تتقرر مقاييس الكفاءة للاستقلال يجب تحسين الطرق التي تطبق بها تلك المقاييس فالي الآن لم تتناول هذه الطرق سوى الالتجاء الى آراء الفريق الذي بفضل مركزه ينتظر منه ان يعرف اكثر من غيره عن حالة البلاد المنتدب عليها . فلجنة الانتدابات عند بحثها المسألة العراقية وجدت نفسها مضطرة الى الاعتماد على اراء الحكومة البريطانية المنتدبة وذلك لعجزها عن الحصول على معلومات مباشرة عن العراق من مصدر آخر . وبعبارة اخرى اقامت اللجنة المقاييس العامة ولكن وجدت نفسها مضطرة ان تعتمد على رأي الدولة المنتدبة فيما اذا كانت هذه المقاييس قد طبقت ام لا . وهنا قد يتبادر الى الذهن هل يتفق مع روح نظام الانتداب ان يترك امر الفصل في اهلية بلاد ما للاستقلال في يد الحكومة التي انتدبت على تلك البلاد نفسها ؟ واذا كنا لنجعل الامة المنتدب عليها تحترم نظام الانتداب يجب ان نبرهن بالفعل ان الاستقلال عندما يحين اوانه فيمنح هو نتيجة باوغ تلك البلاد الى اهداف حسية معينة وليس نتيجة مقتضيات الاحوال السياسية . أولاً يصح لنا ان نحسب التخلص من مسؤولية الانتداب على بلاد ما قبل باوغ مقدرتها على الاستقلال انتهاكاً لحزمة « الوديعة المقدسة » كما نحسب ابقاء الانتداب على بلاد قد برهنت على كفاءة للاستقلال واعترف لها بذلك انتهاكاً لحزمة « الوديعة المقدسة » نفسها ؟ وهل من الممكن لاي بلاد منتدبة ، مهما صدقت نواياها ، ان تقدم على تقرير عمل خطير كإبقاء الانتداب على بلاد انتدبت عليها او الغائه عنها دون ان يكون في عملها هذا شيء من التحيز والاجفاف ؟ فاذا كان لا بد من جعل توصيات لجنة الانتداب محترمة الجانب من قبل الجميع على السواء يجب ان يتسع نطاق المنهاج الذي تعمل عليه لهذه الغاية فتصبح العامل النشط الاقوى في اصدار توصياتها . ويجب ان ترتقي الطرق التي تستخدمها في قياس الاهلية لتصبح هذه الطرق موضوعية ظاهرية في عملها . وكثيراً من الاحيان يجب انشاء طرق جديدة للقياس يقوم بوضعها اختصاصيون يمكن بها معالجة المشكلة

بطريقة علمية مجتة غايتها الوحيدة إيجاد وسيلة لقياس الاهلية والكفاءة بطريقة مضبوطة موضوعية حسية ظاهرة بصرف النظر عما ستكون النتيجة . وقد يكون ان بعض المقاييس للاستقلال لا يمكن قياسها بالكمية ولكن مهما تكن طبيعة المقاييس فانه بفضل ترقية طرق القياس يمكن معرفة الاهلية للاستقلال بدقة وضبط اكثر مما هي الحالة الآن

فاذا وجدت هذه الطرق الجديدة التي ذكرناها يجب ان يحصل لدينا مقياس او ميزان لقياس كل من المقاييس المعروضة ومعرفة الدرجة التي بلغها الشعب بموجبها . ومتى تمكننا من تطبيق هذه الطرق عملياً وتقدمنا فيها شيئاً فشيئاً لا بد من ان تظهر عدة اسئلة كهذه : اي درجة على هذا الميزان الجديد يجب ان نتخذها حداً فاصلاً بين الكفاءة للاستقلال وعدم الكفاءة له ؟ هل يمكن اعتبار كل المقاييس على درجة واحدة من الاهمية في تقرير مصير الامة ؟ هل من الممكن اذا نقصت موازين الامة في جهة ما ولكن رجحت في جهة اخرى ان يعوض الرجحان في هذه الجهة عن النقص في تلك ؟

وهناك مشكلة اخرى وهي ايجاد نظم او طرق تتمكن لجنة الانتدابات بواسطتها ان تقوم بالبحث والاستعلام في الحالات التي تُتهم بها الدولة المنتدبة بتأخير توصياتها لالغاء الانتداب الى زمن لا تبرره الحقائق الواقعية ، او في الحالات التي تُتهم بها الدولة المنتدبة ، وهي السيطرة على الحالة في الامة المنتدب عليها ، بمرقطة سير تلك الامة نحو الاستقلال . رغبة منها في حفظ انتدابها عليها . هذه المشاكل كلها دقيقة جداً تراقفها علامات سياسية متشبكة ولهذا نرجح انه من الافضل ان تُحل بتأثير الحوادث السابقة والراي العام وليس بواسطة نظم دولية مثبتة بالقوة تفرض حل هذه المشاكل بالمراقبة . وعلى كل اذا كان لا بد من رفع نظام الانتداب الى مستوى ارقى من الاستعمار فانه يجب حل هذه المسائل كلها (١)

(١) لقد انتبس الكاتب كثيراً من الافكار هنا من مقالة بقلمه ظهرت في مجلة *American Political Science Review* في شهر شباط سنة ١٩٣٢ تحت عنوان "What Constitutes Readiness for Independence ?"

الفصل الثاني

المقاييس في العراق

ان الحركة الاستقلالية في العراق هي ولا ريب من نتائج الحرب العظمى مع ان اصولها تعود الى النزعة القومية العربية التي سرت ببطء في جميع بلدان الشرق الادنى . غير ان سياسة الوحدة الاسلامية التي اتبعتها الحكومة العثمانية قد ادت الى اعاقه هذه الفكرة القومية الناشئة التي عملت على ايقادها بصورة غير واضحة انتصارات الحركة الوهابية العربية وتهميجات الوطنيين السوريين المندفعين . وقد عجزت ، حتى النقمة على سياسة التتريك التي درج عليها الاتحاديون بعد عام ١٩٠٨ ، عن ايقاظ اي حركة موحدة شاملة مع انها تمكنت من اضرار جذوة القومية العربية في العراق ومهدت السبيل امام التطورات المستقبلية . ومع هذا فان الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٤ والحلمة التي عقبته على القوات التركية لم يلاقيا من قبل الوطنيين مثل ذلك التأييد العام الذي كانت تلاقيه بريطانيا من القوات العربية بقيادة فيصل . والواقع ان عدداً كبيراً من القبائل كان يناصب الاحتلال البريطاني العداء علناً حتى ان القيادة البريطانية لم تتمكن في وقت من الاوقات من الاعتماد على مناصرة الوطنيين لها او حيادهم على الاقل . وعند نهاية الحركات العسكرية ضد الاتراك ازداد توتر العلاقات بين الانكليز والاهلين . ويعزى ذلك الى تخوف الوطنيين من الغايات النهائية للسياسة البريطانية والى دسائس الزعماء الدينيين في النجف وكربلاء ، وعلى الاخص الى الابهام والتفكك اللذين يوافقان كل احتلال عسكري مع ما يتبعه من اعادة تنظيم الادارة بصورة مؤقتة وعدم تحديد امد الاحتلال

وقد جرت في اواخر عام ١٩١٨ امور ثلاثة كان من شأنها انعاش الفكرة القومية واعطاؤها اتجاهاً جديداً ودرجة من الوحدة لم يكن لها سابق عهد بمثلا . وفيما يلي خبر ذلك التطور كما روته الانسة جرترو بل

« وقد تحولت افكار السكان الوطنيين الى ناحية جديدة لاسباب عديدة منها : اولاً ، نشر نقاط الرئيس ولسن الاربعة عشرة في الجرائد الرسمية العراقية في الحادي عشر من تشرين الاول عام ١٩١٨ . ومع ان هذه النقاط كانت قد اعلنت في مجلس الاعيان الاميركي في الثامن من كانون الثاني فانها قد ظلت مجهولة في العراق حتى ظهورها في برقيات روتر ؛ وثانياً الى نشر التصريح الانكليزي - الافرنسي في الثامن من تشرين الثاني ، الذي اعلن عن عزم الحكومتين على تأسيس حكومات وادارات وطنية بين تلك الشعوب التي خضعت زمناً طويلاً للضغط التركي ، » حكومات وادارات تستمد سلطاتها من ارادة السكان الوطنيين «

ويلاحظ ان اعلان مثل هذه السياسة التي تتفق بكليتها مع المبادئ التي اعلنت الحرب من اجلها ، لم يخرج عن كونه ترديداً للنيات التي أُعرب عنها عند احتلال بغداد . غير ان هنالك فرقاً هاماً بين التصريحين . فنتيجة الحرب ، عندما اذيع تصريح بغداد ، كانت لا تزال شديدة الاجتهاد . وبناء عليه فقد حُدّ ذلك التصريح تدبيراً اقتضته حالة الحرب اما التصريح الانكليزي - الافرنسي فقد نشر بعد ان تمّ النصر للحلفاء فكان في صفته هذه حرياً بالتصديق

ومع ان سكان ما بين النهرين كانوا عموماً على استعداد قبل نشر هذا التصريح لقبول الحكم الذي فرضته عليهم القوة ، فان نشره فتح امامهم امكانيات جديدة ، لم يكن مقدراً لهم ان يفهموا طبيعتها الحقيقية . فقد رأى بعضهم في ذلك التصريح اشارة الى عدم وثوق معنيتهم من المستقبل واخذوا يدققون في كل حادث او عمل يصدر عن السلطات ، مهما كان تافهاً ، عليهم يكتشفون فيه نية الحلفاء المستترة في اعادة البلاد الى الاتراك . وكان السكان يقابلون هذه الامكانية باحاساسات متعددة ، ولكنها كانت في كل الاحوال تشعرهم بضرورة الاستعداد للطوارئ .

اما البعض الآخر فقد كانت نظرتهم الى التصريح على نقية نظرة الفريق الاول اذ ذهبوا في تفسير الرغبة التي عبر عنها الحلفاء بتأسيس حكومة وطنية في العراق الى انها اعتراف صريح منهم بكفاءة العرب لمباشرة الاعمال الادارية في بلادهم دون اي رقابة او مساعدة . ولم يمض الاسبوع على نشر التصريح الانكليزي - الافرنسي حتى اصبحت فكرة تنصيب امير عربي على العراق حديث النوادي في بغداد حيث تبلغ المطاعم السياسية درجة من الارتفاع لا تبلغها في اي ناحية اخرى في بلاد ما بين النهرين . اما في الحلقات الاسلامية فقد لاقت الفكرة قبولاً عاماً . غير انه لم يكن هنالك شيء من الاجماع في الرأي على ما له مساس باختيار الشخص الذي يتبوأ ذلك المنصب . وكان الاختيار في البدء يتردد بين احد ابناء ملك الحجاز واحد افراد الاسرة السلطانية في مصر ، وكبير من كهراء الموصل . وقد ذكر اسم نقيب بغداد في هذا الصدد كما انه ظهر مرة شيء من التفضيل للحكم الجمهوري . غير ان فكرة الجمهورية لم ترق العدد

الاكبر من المسلمين كما ان النقيب اظهر شيئاً من التردد في قبول المناصب الرفيعة في الدولة ولم يلبث الجدل في المدينة ان تحوّل الى خلاف حاد . ويعود السبب في بعض ذلك التحوّل الى دخول عنصر جديد الى بغداد بعد الهدنة فقد سمح بموجب النصوص التي اتفق عليها مع القائد التركي ، لجميع العرب مولداً الذين كانوا في خدمة الدولة العثمانية ، من ملكيين وعسكريين ، ان يعودوا الى اوطانهم . وكان بين اولئك العائدين عدد لا يستهان به من الذين اختاروا مرافقة الاتراك عند انسحابهم امام الجيش المنتصر بقيادة الجنرال مود ، فكان من المنتظر سلفاً ان لا يرحب هؤلاء باستمرار السيطرة البريطانية بصرف النظر عن اي تساهل يمكن ان يبديه الانكليز في ممارسة تلك السلطة » (١)

وقد لاقت تلك الامال القومية المتعاظمة بسبب التصريحيين السالفين مشجعاً جديداً في تطورات الحوادث في سوريا التي كانت تتمخض عن قيام دولة عربية برئاسة الامير فيصل . وكان في الجيش الفيصلي كثير من الضباط العراقيين المنتمين الى الجمعية الثورية المعروفة « بالعهد العراقي » التي كانت تعمل على نيل الاستقلال للعراق . وقد تمكن هذا الفريق نظراً لتحرره من الرقابة البريطانية واطلاق يده من قبل فيصل الذي كان منصرفاً الى معالجة مشاكله الخاصة ، ونظراً لوجود افراده في مثل ذلك المركز الهام ، من بث الدعوة الثورية وتنظيم هجوم عام على المراكز البريطانية . وفي اواخر عام ١٩١٩ ، هوجم مركز الطلائع البريطانية في دير الزور بسبب التحريضات التي قام بها هؤلاء الضباط . غير ان الانكليز لم يلبثوا طويلاً حتى وجدوا ان من الموافق اخلاء ذلك المركز مما جعل العرب يستئون تقدير قوتهم الحقيقية . وقد وقع في اوائل عام ١٩٢٠ وفي وقت واحد تقريباً حادثتان كان من شأنهما زيادة التذمر في العراق . فقد اثار تنويع فيصل في دمشق الحماسة العظيمة في كل مكان في الشرق الادنى ولكن لم يلبث الوطنيون ان رأوا آمالهم الغالية واحلامهم تتبدد بقسوة عندما عقب ذلك التنويع اعطاء الانتداب على العراق لبريطانيا العظمى في الرابع والعشرين من نيسان . فقرر المتطرفون ان ساعة العمل قد دقت . وعقب ذلك في الشهور التالية نشوب فتن متفرقة لم تكن ذات قيمة كبيرة في ذاتها ولكنها كانت تدل دلالة واضحة على ما بلغته حالة البلاد من التوتر الشديد . وحوالي اواخر حزيران ثارت قبيلة بني هاشم وللحال اندلع لهيب الثورة في كل مكان . وقد وجدت الحاميات البريطانية الصغيرة صعوبة حمة في المحافظة على مراكزها ريثا يأتيها المدد من الهند . ولكن

(١) *Review of the Civil Administration of Mesopotamia 1917 -- 1920* (بغداد .

لم يمض زمن طويل حتى ظهر رجحان كفة الانكليز غير ان السلطة لم تتمكن من ارجاع الامن الى نصابه الا بعد ستة شهور من العراك العنيف بينها وبين القوات الثائرة وفي تشرين الاول من عام ١٩٢٠ وصل السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني الاول في عهد الانتداب . وكانت شوكة الثورة قد خضت قبل وصوله غير ان القلق والاضطراب كانا لا يزالان منتشرين انتشاراً واسعاً . وفي السابع عشر من الشهر عينه وجه نداء يدعو فيه العناصر الساخطة الى التعاون في سبيل تأسيس حكومة وطنية في البلاد ويشير الى عدم التمكن من القيام بمثل هذا العمل ما زال عدد من المناطق في حالة المقاومة الفعلية . وقد وجه جهوده على الفور الى انشاء حكومة مؤقتة بانتظار دعوة جمعية تأسيسية منتخبة ؛ وفي الحادي عشر من تشرين الثاني اعلن انشاء مجلس للوزراء برئاسة نقيب الاشراف في بغداد

وتؤدي رسائل جرتود بل المتعلقة بهذه الفترة شهادة بليغة عن المصاعب التي لقيها ممثل الانتداب في سبيل الحصول حتى على هذا القدر الضئيل من التعاون بينه وبين السكان . ويلاحظ انه طوال مدة الانتداب كان الزعماء الوطنيون يترددون في القيام باي حركة يمكن ان تفسر بانهم يعترفون بذلك النظام . وقد اشار السر برسي كوكس الى هذه الحقيقة بقوله :

« لقد بلغ الاستياء الذي كانت تقابل به دائماً فكرة الانتداب في العراق حداً فائقاً . حتى ان لفظي « الانتداب » « والدولة المنتدبة » كانتا تعلمان تجديفاً في نظرهم . واني لمقتنع ان السبب في ذلك يعود الى عدم التمكن من نقل هاتين اللفظتين بمعناها الاصلي الى العربية او بالاحرى الى اساءة الصحافة العربية تعريهما عند ظهورها لاول مرة في مؤتمر السلام . واني افهم من لفظة « المنتدب » التي جاء بها الرئيس ولسن « ذلك الشخص الذي يأخذ على عاتقه تأدية خدمة خاصة لشخص آخر فيما له مساس بمتاع يضعه ذلك الشخص في عهده » . « والشخص الآخر » في حالتنا هذه هو عصبة الامم . اما الانتداب فما هو الا وثيقة التعاقد التي تؤدي الخدمة بوجهها . ولكن لفظة « الانتداب » قد فهمت في العراق على انها طلب امري من قبل صاحب السلطان « والمنتدب » على انه الشخص الذي يمارس ذلك السلطان . ولا حاجة لي ان اشير الى البون التاسع بين المعنيين

وقد كان ولاية الامر في العراق بسبب اساءة فهم هاتين اللفظتين ، يتوقون دائماً الى التخلص من هذه التعابير البغيضة التي تحدد علاقتهم بها . اما النتيجة فقد كانت سلسلة من المجادلات العقيمة » (١)

(١) Lady Florence Bell. The Letters of Gertrude Bell (نيويورك ١٩٢٢) الجزء

وكان اول واجبات الحكومة الموقته ان تعمل على تحديد الشكل الدستوري لتلك المؤسسة التي تريد انشاءها . وقد وصفت الحكومة البريطانية هذه الوضعية في تقريرها على النحو التالي :

« يظهر انه لم يكن لدى الوزراء منذ الساعة الاولى ادنى شك فيما يريدون ، وكذلك الجعاعات من الشعب الذين يهتمون بالشؤون السياسية فقد اجمع الكل على طلب حكومة ديمقراطية دستورية . وقد ابدى بعضهم رغبة في النظام الجمهوري بينما كانت الاكثرية تفضل الملكية عليه ، غير ان الجميع كانوا يشتركون في الرغبة بان يحكمهم مجلس نيابي منتخب على احدث الطرق . وليس من الغريب ان يكون الامر كذلك . فان الاندفاع العام في سبيل الحريات السياسية الذي ولدته حوادث عام ١٩٠٨ - ٩ كان لا يزال قوياً بين اولئك النفر الذين مهد لهم تفوقهم الفكري الوصول الى مراكز تؤهلهم من ان يكونوا ذوي سلطان واسع واثر فعال في يثمتهم ، هذا على الرغم من عدم تمكننا من القول بوجود اي فكرة واضحة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الديمقراطية بين جميع الطبقات الشعبية » (١)

وكان من نتائج هذه الوضعية ان قرّر الرأي على ان تكون الحكومة المقبلة ملكية دستورية . وبعد مفاوضات ليست بقصيرة تقرر دعوة الامير فيصل الذي كان قد اتزله الافرنسيون منذ مدة وجيزة عن عرشه في المملكة العربية في سوريا ، لتسّم عرش العراق . ومع اننا لا نستطيع انكار اثر النفوذ البريطاني في اختيار الامير فيصل للملك ، فان البيانات كثيرة على ان ذلك الاختيار كان صادراً عن ارادة عناصر قوية من العراقيين انفسهم كانت تؤيده قبل ان ظهرت النيات البريطانية في الامر . وهكذا اتخذ مجلس الوزراء المنعقد في الحادي عشر من تموز قراراً يدعو فيه فيصلاً لتبوء العرش بشرط ان يحكم البلاد بصورة دستورية تمثيلية ديمقراطية . وبناءً على طلب المفوض السامي جرى استفتاء لجميع الوجهاء من سكان الحواضر وسكان البوادي فنال فيصل ستة وتسعين بالمائة من مجموع الاصوات . اما الاربعة بالمئة المخالفة فقد كانت تتألف من العناصر التركية والكردية . وفي الثالث والعشرين من آب نودي بالامير فيصل ملكاً على العراق وبذلك انتهت مهمة الوزارة الموقته .

غير ان هذا الحل السعيد لتلك المشكلة المعقدة لم يكن ليعني نهاية الشعب على الانتداب . ولندع هنا التقرير البريطاني يستأنف حديثه :

(١) Special Report to the Council of the League of Nations on the Progress of

Iraq during the Period 1920-1931 (لندن ١٩٣١) ص ١٣

« وكانت المقاومة العامة لأي شكل من أشكال التسلط الخارجي تنمو يوماً بعد يوم حتى أصبحت أكثر المضلات القومية أهمية . وقد سببت هذه المقاومة نشوء الحركات الهدامة والخطرة في كثير من أنحاء البلاد حتى ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحققت انما اذا لم تبادر الى إيجاد طريقة مرضية لحلها فانها ستحتاج الى الاحتفاظ بالادارة العسكرية الى اجل غير مسمى . وبعد درس دقيق قرر الانكليز انه من الافضل ان يحدد مركزهم القانوني في العراق بشكل معاهدة تعقد بين حكومة صاحب الجلالة وبين الحكومة العراقية بدلاً من تحديده بالشكل الانتدائي المعتاد على ان تعدّ عصبة الأمم ما تتضمنه تلك المعاهدة من الشروط كافيًا لوضع الحكومة البريطانية في مركز يؤهلها من اداء مسؤولياتها الانتدابية . ولم يكن القصد من ذلك الغاء نظام الانتداب والاستعاضة عنه بتلك المعاهدة بل كان المقصود تحديد مسؤوليات الانتداب وصوغها بشكل معاهدة فقط

وللحال شرع في المفاوضات لعقد المعاهدة المقترحة . ولكن عندما ظهر جلياً انه كان من المفروض ان يحتوي ذلك الصك على شروط مفصلة تتمكن الحكومة البريطانية بواسطتها من القيام بالاعمال نفسها التي كان يخولها اياها صك الانتداب ، بادر الملك فيصل كما بادر مجلس الوزراء الى ابداء هواجسهم الشديدة فانه لم يكن هنالك ما يمنع في نظرهم من عقد معاهدة تتحدد بموجبها العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية لمدة عشرين سنة ولكنهم لم يكونوا ليفتكروا يوماً ببقاء الانتداب نافذاً طيلة هذه المدة . واخيراً تم الاتفاق على ترك الشروط المفصلة المتعلقة بالاتفاقات الاضافية الى وقت آخر « (١)

ووقعت معاهدة التحالف في العاشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢ . غير انها كانت قد جرت اثناء المحادثات ازمة سياسية خطيرة ادت بالمندوب السامي الى ان يتولى بنفسه ادارة الحكومة ادارة مباشرة . وذلك ان الوزارة كانت قد صدقت مشروع المعاهدة في حزيران بشرط ان يجوز ذلك المشروع رضى الاكثرية في الجمعية التأسيسية . غير ان عاصفة شديدة من الاحتجاج والاستنكار لم تلبث ان هبت على البلاد بقيادة عدد من السياسيين المتطرفين ونفر من زعماء الشيعة الدينيين وبينهم عدد لا يستهان به من الرعايا الايرانيين . وكان واحد من هؤلاء المجتهدين قد افق بتكفير كل من لا يعمل على انقاذ استقلال الوطن من السيطرة الاجنبية . وفي الوقت نفسه اخذت علامات اضطراب شديد تظهر في عدد من الاولوية . وفي الثالث والعشرين من آب عندما توجه المندوب السامي الى البلاط لاداء فريضة التهئة للملك بعيد مولده استقبلته مظاهرة عدائية منظمة اشترك فيها نفر من حاشية البلاط . وفي الليلة نفسها اصيب الملك بالتهاب الزائدة . واصبحت البلاد دون ملك ودون وزارة في الوقت الذي كانت الفتنة فيه قد اخذت تهدد بالاندلاع . وللحال

قبض المفوض السامي على ازمة الامور ريثما يعود الملك الى الصحة . فابعد عدداً من الزعماء السياسيين من بغداد ودعا بعض مجتهدى الشيعة للعودة الى ايران كما عطل الصحف الشديدة اللهجة واتخذ الاجراءات الحاسمة ضد القبائل المعاكسة ، فلم تلبث البلاد ان عادت الى حالتها الطبيعية . وفي ايلول ، على اثر ابلال الملك من مرضه شكلت وزارة جديدة على رأسها النقيب ، وامضت المعاهدة في العاشر من تشرين الاول بعد ان تعهدت الحكومة البريطانية بانها تؤيد ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في اقرب وقت ممكن وبهذا يتم الغاء الانتداب

ومع هذا تأخر ابرام المعاهدة بسبب مقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية ولم تحفّظ المعارضة شيئاً من حداثتها حتى تتمكن الحكومة من عقد الجمعية الاً بعد ان عاد السر برسي من زيارته لانكلترا في نيسان من عام ١٩٢٣ وهو يحمل بروتوكولاً يجعل مدة المعاهدة اربع سنوات فقط

واخيراً ابرمت المعاهدة في العاشر من حزيران عام ١٩٢٤ . وبعد هذا انصرفت الجمعية التأسيسية الى سن الدستور ووضع قانون جديد للانتخاب . وكان اجتماع اول مجلس نيابي في ظل الوضع الجديد في تموز سنة ١٩٢٥

وعلى الرغم من ان الدستور الجديد اعطى العراقيين قدراً من الحكم الذاتي يفوق ما حصل عليه غيرهم من الشعوب الموضوعة في ظل الانتداب فان تحقيق مطالبهم القومية ظل ناقصاً وظلت الشكوك مهيمنة عليهم في ان الانكليز سيجدون لانفسهم عذراً من الاعذار لتأخير الاستقلال . وقد زاد في حدة هذا الشعور قرار لجنة عصبة الامم بمنح الموصل للعراق على شرط ان يمدد اجل الانتداب الى خمس وعشرين سنة . وبناءً على هذا اصبح من الضروري عقد معاهدة تقضي بتمديد زمن الانتداب حسب توصيات اللجنة . غير انه بناءً على اصرار الحكومة العراقية قطعت الحكومة البريطانية في المعاهدة الجديدة على نفسها بان تبحث عندما يحين الموعد الذي كان قد حدد لانتهاؤ امد المعاهدة الاولى وفي آخر كل اربع سنوات بعد ذلك فيما اذا كان من الممكن ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم ، وفي حالة عدم التمكن من ذلك ان تُعيد النظر في الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة

... « والواقع ان تقرير مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بحدود البلاد الشمالية وضع الحكومة العراقية في حالة لم تعد تستطيع معها الاً قبول تمديد المعاهدة بينهما وبين الحكومة الانكليزية . ولكن الرأي العام لم يكن ليقبل مثل هذا التمديد حتى امام خطرا اضاعة الموصل لو لم ترافقه

مثل تلك القيود التي ابناها فيما سبق»^(١)

وقد جرى التصديق على المعاهدة الجديدة في التاسع عشر من تموز عام ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٢٧ عندما ابلغت الحكومة الانكليزية الحكومة العراقية انه لا يمكن ترشيحها للدخول في عصبة الامم سنة ١٩٢٨ اعقب المفوض السامي هذا البلاغ بوعد شرطي قال فيه انه اذا ظل التقدم في العراق سائراً سيره الحاضر وبقيت الاحوال حسنة طول هذه المدة فان الحكومة البريطانية مستعدة للتقدم بمثل هذا الترشيح عام ١٩٣٢ وقد صيغت معاهدة جديدة تتضمن هذه المادة الشرطية ولكن المعاهدة لم تصدّق نظراً لما لقيته هذه المادة من المقاومة في العراق

واخيراً في عام ١٩٢٩ وبناءً على توصيات المفوض السامي الجديد السر كلبرت كلايتون التي تتفق صدقة مع توصيات سلفه السر هنري دويس عام ١٩٢٧^(٢)، قررت الحكومة البريطانية ان تربط نفسها بوعد قاطع على ان ترشح العراق لدخول العصبة عام ١٩٣٢ بلا قيد او شرط . واليك ما يقوله « التقرير الخاص » في صدد هذه القضية

« فزوال ذلك القيد البغيض والعلم بان الحكومة البريطانية ستؤيد ترشيح العراق عام ١٩٣٢ لعصبة العصبة قد ساعدا على نحو الكثير من المخاوف التي كانت تساور نفوس السياسيين العراقيين نظراً لغموض المستقبل كما انها ساعدا على اعادة ثقتهم بحسن نيات الانكليز وازالة كل توتر في العلاقات بين الحكومتين»^(٣)

وللحال شرع في المفاوضات لعقد معاهدة تقرر الأسس التي يجب ان تقوم عليها العلاقات بين البلدين بعد الغاء الانتداب . وقد جرت تلك المفاوضات على اساس مشروع كان قد نشر عام ١٩٢٩ لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر . وخلاصة المعاهدة ان يكون هنالك تعاون متبادل بين الدولتين في حالة الحرب وان يكون للقوى الجوية البريطانية قاعدتان في اراضي العراق . وقد نص الملحق على استبقاء قطع من الجيش

(١) المصدر نفسه صص ١٦ - ١٧

(٢) يجب ان نذكر ان هذا التصريح قد اعطي في زمن حكومة مؤلفة من حزب العمال الذي اشتهر بعدم التطرف في سياسته الاستعمارية كحزب المحافظين . ويظهر لنا من جهة اخرى ان هذه الخطوة لم تكن سوى نتيجة منطقية للسياسة التي سارت عليها جميع الحكومات البريطانية منذ مؤتمر القاهرة عام ١٩٣٠ . وقد ايد السر هنري دويس هذه الخطوة عام ١٩٣٦ ولكنه لقي مقاومة لها نظراً لتعارضها مع تقارير لجنة الموصل الدولية

(٣) Special Report, صص ١٩ - ٢٠

البريطاني في نقطتين اثنتين لمدة خمس سنوات حتى يتم تشكيل الجيش العراقي الوطني وما ان امضيت هذه المعاهدة حتى حل البرلمان في العراق واجريت الانتخابات على اساس المعاهدة الجديدة . وجرى التصديق على المعاهدة في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣١ باكثرية احد عشر صوتاً ضد خمسة اصوات في مجلس الاعيان وتسعة وستين صوتاً الى ثلاثة عشر صوتاً في مجلس النواب . وكانت الحكومة البريطانية قد اعلمت مجلس العصبة في كانون الثاني عام ١٩٣٠ بعزمها على ترشيح العراق لدخول عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ . وتأييداً لهذا الترشيح عمدت الحكومة البريطانية الى اعداد تقرير خاص عن تقدم العراق بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣١ لتضمه بين ايدي لجنة الانتدابات الدائمة . وقد وافقت لجنة الانتدابات الدائمة بعد درس ذلك التقرير درساً مدققاً وتحت تأثير الحكومة البريطانية الظاهر على تحرير العراق بشرط ان يقدم الضمانات الكافية بشكل تصريح لمجلس العصبة . وقد قامت الحكومة العراقية بتصريحها للمجلس في التاسع عشر من ايار عام ١٩٣٢ بتقديم ما طلب اليها من الضمانات وفي الثالث من تشرين الاول قبل العراق في سلك عصبة الامم

غير ان الحكومة البريطانية قد وجدت نفسها مجبرة منذ ان اعتنقت سياسة التدرج نحو « تأسيس دولة مستقلة في العراق تصادق حكومة صاحب الجلالة البريطانية وترتبط بها بروابط الامتنان والاعتراف بالجميل » ^(١) ووجدت الحكومة الانكليزية نفسها مضطرة لتخرج هذه السياسة الى حيز العمل بوضوح الاجراءات والمقاييس . وكان الشعور القومي العراقي يندفع بشدة واستمرار في المطالبة بتحديد تلك المقاييس والشروط التي يجب استيفاؤها قبل ترشيح العراق لعضوية العصبة بينما كانت لجنة الانتدابات الدائمة تهتم بقضية البينات التي من شأنها ان تقيم الدليل على حصول التطور الضروري وان تبرر ذلك الترشيح . ويمكننا الوصول الى فهم المجاري الكبرى للسياسة العامة بواسطة التصريحات والبيانات المختلفة ، غير ان تفسير تلك السياسة وتحديداتها يجب ان يستدل عليه من النتائج الحسية التي نجمت عن الادارة الانتدابية ومن ذلك العدد الكبير من الادلة على حصول التطور المنشود الذي رفع الى عصبة الامم في التقرير الضخم عن تقدم العراق وترقيه منذ عام ١٩٢٠ - ١٩٣١ اما اتجاه السياسة الانكليزية العام فقد وضع في سنة ١٩٢٢ عندما صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات آنئذ بما يلي :

(١) Report on the Administration of Iraq for the year 1927 (لندن ١٩٢٧) ص ١١

« ان حكومة جلالتها التي تشعر بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها فيما يختص بالعراق مقتنعة كل الاقتناع بان القيام باعباء تلك المسؤوليات يمكن ان يؤمن تأميناً مطلقاً بواسطة معاهدة التحالف التي امضيت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق . وهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتعجيل عملية تخطيط الحدود حتى يصبح العراق بعد ان يتم ابرام المعاهدة والاتفاقات الملحقمة وبعد ان يباشر في وضع القانون الداخلي موضع التنفيذ ، في حالة تمكنه من طلب الانخراط في عضوية عصبة الامم

والحكومة البريطانية تنظر بامل وارتياح الى تقديم هذا الطلب عقب الانتهاء من قضية الحدود وتأسيس حكومة ثابتة بموجب الدستور . وتعرب عن استعدادها حينئذٍ بشرط ان يكون قد جرى تنفيذ نصوص المعاهدة ، على استعمال وساطتها لتأمين دخول العراق في العصبة بموجب المادة السادسة التي تشكل في نظرها الوسيلة الوحيدة التي يمكن انهاء الوضعية الانتدابية بواسطتها » (١)

وقد صرّح السير هنري دوبس ان اعلان مبدئي الحدود المقررة والحكومة الثابتة « اصبح فيما بعد الاساس الذي بنى عليه العراق طلبه الباكر للحصول على الاستقلال التام » و اضاف الى هذا قوله :

« انه لم يكن في العراق فرد واحد تقريباً لم يعتقد ان الدولة العراقية ستصبح عضواً في جمعية الامم في صيف عام ١٩٢٣ وان العلاقات الانتدابية بينها وبين بريطانيا العظمى تكون قد انتهت في ذلك التاريخ والخطر التركي على الحدود قد زال فتدخل البلاد آنئذٍ في عهد تطور سلمي كدولة كاملة الاستقلال تؤيدها صداقة الامبراطورية البريطانية وعطفها » (٢)

وانه يظهر لنا فيما اذا درسنا التصريحات البريطانية التي تلت هذا التصريح عدد من المقاييس الاخرى للكفاءة وايضاح صريح لنص « الحكومة الثابتة » وقد اظهرت الحكومة البريطانية بكل وضوح وجلاء في « التقرير الخاص » وفي الايضاحات التي ادلى بها ممثلها الرسمي لدى لجنة الانتدابات الدائمة وجهة الرقي وكمية التحصيل التي يجب ان تتوفر للعراق حتى يصبح اهلاً للدخول في سلك عصبة الامم

« وبالاختصار ، ان الهدف الذي وضعته حكومة صاحب الجلالة لنفسها هو تأسيس دولة مستقلة في العراق في اقرب وقت ممكن تستوحى روح عصبة الامم ، وتعمل بارادة صادقة على القيام بتعهداتها الدولية وتكون على اتم الاستعداد ليس فقط للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها لها انضمامها الى ميثاق العصبة بل لتحمل المسؤوليات التي يلقيها عليها ذلك الميثاق ايضاً . وان

Sir Henry Dobbs, "Relations between Britain and Iraq, *The Empire Review*, L (١)

الحكومة البريطانية لم تنظر في وقت من الاوقات الى بلوغ المثال الاعلى في حسن الادارة واستقرارها كشرط اساسي لانهاء نظام الانتداب او لدخول العراق في عصبة الامم . كما انها لم تنتظر ان يتمكن العراق في بداية عهده ان يباري ارقى الامم حضارة واكثرها رقياً في هذا العصر . ولكن الذي رمت اليه هو تأسيس دولة تتمتع بالحكم الذاتي وبصداقة جارها ضمن حدود معينة لها انظمتها وهيئتها التشريعية والقضائية والادارية الثابتة ، ولها جميع ما تستلزمه الدولة المتعدنة من الوسائل الحكومية (١)

وقد زاد السر فرانسس همفريز هذه النظرة وضوحاً في البيان الذي ادلى به امام اللجنة اذ قال :

« عند محاولتنا درس هذا الموضوع يعترضنا حالاً السؤال المتعلق بالمقاييس التي يجب تطبيقها على العراق . ما هي هذه المقاييس ؟ هل يجب ان تكون قواعد مطلقة نستقيها من المبادئ المجردة او قواعد نسبية مقابلة ؟ واني اجراً على القول ان صيغة ميثاق عصبة الامم واعتبارنا ما كان يحول في خاطر الذين وضعوه يساعداننا على تفهم الحقيقة التي نبحت عنها

فقد اشارت المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة الى الدول « التي تقطنها شعوب لم تصل بعد الى درجة تمكنها من الوقوف وحدها » . . . ثم ذكرت مع ما ذكرته عموماً ، ما يصدق على العراق فاشارت الى جماعات قد بلغت حدّاً من الرقي يجعلها اهلاً لان يعترف بها كامم مستقلة » . ويظهر لنا من المادة الاولى في ميثاق العصبة ان « الشرط الرئيسي للانخراط في سلك المؤسسة هو ان تكون الدولة تامة التسلط على نفسها وان تقدم الضمانات الفعلية على استعدادها التام للمحافظة على تعهداتها الدولية »

يتضح من هذا ان واضعي الميثاق لم يرموا الى حصر عضوية العصبة بتلك الدول فقط التي بلغت اقصى درجات الرقي ان في الناحية الثقافية او السياسية . فالمقاييس في نظرهم ، على ما يظهر ، تنحصر في ان تكون الدولة حاكمة نفسها ، متمكنة من الوقوف وحدها ، وفي حالة تشجع على الوثوق من انها ستقوم بتنفيذ تعهداتها الدولية

يضاف الى هذا ان الاعتبار الاول الذي قرر على اساسه تطبيق نظام الانتداب لم يكن متعلقاً بقضية وجود الكمال السياسي او عدمه ، في المناطق الموضوعة في ظله ، بل اذا كانت تلك المناطق قادرة على الوقوف وحدها ام لا . ويظهر لنا جلياً ان واضعي الميثاق لم يسألوا انفسهم عما اذا كان قد بلغ نظام الادارة العامة او المسلك السياسي لهذه الدولة او تلك درجة مرضية من الرقي بل ان المقاييس الذي اتخذوه اساساً لم يتعد السؤال عما اذا كانت المنطقة المعينة قادرة على الوقوف وحدها وعلى حكم نفسها وادارة شؤنها دون اي مساعدة خارجية

ولا يسعنا هنا الا الاعتراف بان العراق لا يخلو من كثير من النقص . ففي ادارته وغوه الثقافي وظروف الحياة فيه وجوه متعددة لا تحتل الانتقاد ؛ وليس من يدعي انه يستطيع مباراة ارقى الامم تقدماً وحضارة في العصر الحديث كما انه ليس من المحتمل ان يستطيع ذلك اطلاقاً

حتى ولو دام اجل الانتداب عليه سنين متعددة اخرى . ولكنني اسأل : هل مثل هذه المباراة او المقارنة عدل وضروري ؟

واني اقول ايضاً انه ليس من الحق ان نجادل في ان العراق ليس املاً لممارسة الاستقلال لان الاعمال الحكومية فيه لا تسير بنفس السهولة التي تسير بها في غيره من البلدان الراقية ، فالدولة العراقية ، كما حاولت حكومتي ان توضح في تقريرها الخاص ، تستطيع ان تقف وحدها مع التأييد والتشجيع الذي تكسبه من عضوية العصبة وهي تستطيع ان تحكم نفسها بنفسها والواقع انها منذ الآن تمارس هذا الحكم وقد برهنت عن احترامها الكلي وتقديسها للتمهيدات الدولية . وفي مثل هذه الاحوال اقول انه لم يعد من مبرر لتمديد السيطرة الانتدابية كما ان منح العراق هذا الاستقلال مع مجال الرقي والتطور الذي يفرضه له انخراطه في العصبة هو من الامور التي تتفق مع روح الميثاق ومع الاهداف العليا التي كان مؤسسو العصبة يستوحونها ^(١)

ويلاحظ ان هذه التصريحات تضيف الى شرط الحدود المستقرة والحكومة الثابتة شرطاً جديداً هو وجود « الارادة المخلصة للقيام بالتعهدات الدولية » ؛ كما انها تحاول ان توضح بعض الايضاح ما يُعنى « بالنظم التشريعية والقضائية والادارية الثابتة وجميع الوسائل الضرورية للحكومة المتمدنة » . واهم من هذا كله تأكيد الحكومة البريطانية انها « لم تنظر في وقت من الاوقات الى بلوغ المثال الاعلى في حسن الادارة واستقرارها كشرط اساسي لانهاء نظام الانتداب او لدخول العراق في عصبة الامم » . وقد قبلت لجنة الانتدابات الدائمة هذا التأكيد « دون تحفظ » ^(٢)

والواقع ان الاعتراف بالمقاييس العامة التي عدناها فيما سبق امر على غاية من الاهمية والخطورة . غير ان القضية الحقيقية هي في ايضاح تلك المقاييس وتفسير ما تنطوي عليه « الحدود المقررة » و « الحكومة الثابتة » او « الارادة المخلصة للقيام بالتعهدات الدولية » . ومصادرها في هذه الناحية لا تفي بالمرام ؛ وانما يمكن استنتاج بعض الشيء من الحجج الخاصة التي ادلي بها امام لجنة الانتدابات الدائمة والبيانات المتعددة التي قدمت لتأييد تلك الحجج . ومع اننا لا نجد في كل هذا لاشعة واضحة بالمقاييس التي نطلبها فهناك على الاقل لمحة موجزة الى الامور الملموسة التي تحققت والتي اعتبر تحققها كافياً لترشيح العراق للاستقلال

(١) Permanent Mandates Commission Minutes الجزء ٢٠ ص ص ١٢٣ - ١٢٤

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٤

وفي طليعة العوامل التي يشير اليها « التقرير الخاص » على انها من الادلة القوية على الكفاءة للتححر : وجود رأي عام قوي يؤيد الاستقلال . وقد اقام تاريخ الانتداب البريطاني الدليل الواضح على وجود مثل ذلك الرأي العام . ولم تكتف الحكومة البريطانية بالاعتراف بذلك بل انها اشارت الى ان وجود شعور عام كهذا هو من مقاييس الكفاءة الواضحة . واليك ما يقوله التقرير الخاص :

« يتضح لنا من درس تاريخ هذه الفترة التي نحن بصددھا انه كان هنالك دافع سياسي صريح ترجع اليه جميع هذه التقلبات . فقد ظهر منذ البداية تدمير شديد عند جميع العراقيين المسؤولين من استمرار سيطرة الانتداب مقترناً بتشوق صادق للاستقلال لا يمكن ان ينظر اليه على انه جحد وعدم تقدير لما بذلته الدولة المنتدبة وعصبة الامم من الجهود في سبيل العراق، بل يعود الى شعور قومي متزايد لا يمكن ارضاءه بغير زوال التسلط الاجنبي عن البلاد . وان هذا التشوق الى الاستقلال الذي كان يظهر في الضغط المستمر لازالة سلطة الانتداب لا يمكن ان يعتبر مضرّاً بوجه من الوجوه ، اذ انه يظهر على الاقل ان العراقيين على وجه العموم مستعدون ومتشوقون لحمل مسؤوليات الحكم الذاتي وانهم لا يرضون ان يقفوا مكتوفي الايدي فيما يقوم الاجنبي باداء تلك المسؤوليات بالنيابة عنهم . وان مقدرة العراق على تحمل هذه التبعات هي من الابحاث التي سيتعرض لها هذا التقرير فيما بعد غير اننا نريد ان نشير هنا الى ان الرغبة الشاملة في تحمل المسؤولية هي بنفسها داليل على قوة الروح القومية التي لولا وجودها لما كان هنالك اي فائدة ترحى من منح الاستقلال او اي دليل على الجدارة للحصول عليه » (١)

وقد علقّت الاهمية منذ البداية على مسألة تأسيس حكومة ثابتة بصفتها مطلب من مطالب الاستقلال الاولى . اشار الى هذا المستر تشرشل في بيان عام ١٩٢٢ كما اعيد ذكره كل مرة في التقارير السنوية التي كانت تقدم الى لجنة الانتدابات . واما التقرير الخاص فقد أفرد جزء كبير منه لبحث شكل المنظمات الحكومية القائمة وما حققته الدوائر الادارية المتعددة من الاعمال . والظاهر ان الحكومة البريطانية لم تكن مهمة بتأسيس اي شكل حكومي خاص او اي نظام اداري خاص على انه مقياس مطلق للكفاءة للاستقلال، بل كان جل همها ان تقيم الدليل على وجود حكومة من الحكومات الثابتة التي تستطيع تأدية المهام الضرورية للمقااة على عاتق دولة مستقلة وعلى هذا يلخص التقرير الخاص النصوص الدستورية المتعلقة بتنظيم السلطين ، التشريعية والتنفيذية ، كما بحث في تنظيم واعمال الدوائر الادارية المتعددة : الدفاع ،

الداخلية بفروعها الادارية العامة والامن العام والصحة ؛ العدالة ؛ المالية ؛ المواصلات والاشغال بما فيها الاشغال العامة ، البرق والبريد ، السكك الحديدية والمرافق ، الري ، الزراعة والمصالح المتعلقة بها ومن ضمنها المساحة وتسجيل الاراضي (الطابو)؛ التجارة والصناعة؛ الآثار ؛ والاوقاف

ومن الامور الاولى التي يشير اليها التقرير فيما له مساس بتنظيم الدوائر المختلفة هي قضية العلاقات بين الموظفين البريطانيين وزملائهم العراقيين . ثم يصف بتطويل عملية انتقال السلطة التدريجي من المستشارين البريطانيين الى وزراء العراق وكيف ادت هذه العملية نهائياً الى تحول جميع السلطات التنفيذية الى ايدي العراقيين . وقد رافق هذا نقص سريع في عدد الموظفين البريطانيين ، ان في المراكز العالية او في المصالح الفنية والمهنية . ويؤكد التقرير ان صلاحية المستشارين في السنوات الاخيرة قد حصرت ضمن نطاق لا يتنافى مع استقلال الدولة . واليك قوله :

« وقد بذلوا مجهودهم ، اتباعاً لسياسة حكومة صاحب الجلالة ، ان يقصروا اشارتهم على تلك الامور التي كانوا يشيرون بها فيما لو وجدوا في خدمة دولة كاملة الاستقلال . فكانت النتيجة ان تحمل زملاؤهم العراقيون قسماً اوفى من المسؤولية الحقيقية التي ستقع عليهم حتماً عند دخول العراق في عصبة الامم ، وبما لا ريب فيه انه قد احتفظ بالاستقرار الاداري العام طيلة هذه المدة وانما اذا اردنا ان نلقي مسؤولية بعض السقطات الفردية على عاتق الشعب العراقي فيجب علينا ايضاً ان نعترف له بقسط كبير من الفضل في تحقيق هذا القسط الكبير من النجاح » (١)

وهكذا يعترف التقرير بكفاءة العراق لاييجاد القيادة الضرورية لتأمين عمل النظام الحكومي الذي اقيم في البلاد

ويتولى التقرير بعد ذلك تحليل اعمال كل من الدوائر الحكومية المختلفة مقيماً بذلك الدليل على استيفاء العراق للمقاييس التي سبق عدها . وقد وقف البريطانيون من مقياس الدفاع الوطني موقف التسليم بانه ليس من الضروري ان تعتمد البلاد على قواتها العسكرية ومواردها الخاصة فقط بل يمكنها ان تعتمد ايضاً على الضمانات التي يقدمها لها ميثاق العصبة او على المحالفات العسكرية التي تضمن سلامة اراضيها واستقلالها السياسي (٢) ومن ثم يتطرق التقرير الى وصف نظام القوى العسكرية وتشكيلها وعددها الذي يكاد يبلغ

(١) المصدر نفسه ص ٢٩ - ٣٠

(٢) P. M. C. Min. الجزء ٣١ ص ٩٠

عشرة آلاف رجل بما فيها المدفعية والوحدات الجوية . وقد اكد المفوض السامي للجنة الانتداب الدائمة «ان بإمكان الجيش والشرطة في العراق ان يقاوما كل خطر يقع ضمن دائرة الافتراض المعقول» (١) وهكذا اظهرت وضعية القوى الدفاعية العراقية الحاضرة على انها تفي بطالب الكفاءة للدفاع عن النفس

ويقرب من هذا الموضوع قضية المحافظة على النظام الداخلي والامن العام . وقد صرح التقرير ، بناء على التحسن المحسوس في احصاءات الجرائم والامن وبناء على زيادة ثقة الجمهور بالشرطة « ان حالة الشرطة مرضية جداً وان التقدم الذي حصل في السنوات العشر الماضية يمكن ان يتخذ دليلاً على التقدم في المستقبل (٢)

اما فيما يتعلق بالادارة القضائية فقد جازمت الحكومة المنتدبة بان في النظام القضائي الموجود في العراق الضمانات الكافية لحماية مصالح السكان والاجانب على السواء وان باستطاعة ذلك النظام « ان يباري الانظمة القائمة في البلدان المجاورة» (٣) . ومن المفهوم ضمناً في هذا القول ان استخدام القضاة والمستشارين الاجانب لا يتنافى مطلقاً مع الاستقلال ؛ (٤) كما ان اقتراح الحكومة البريطانية بان يطلب الى العراق اعطاء الضمانات الكافية على الاحتفاظ بالنظام القائم لمدة عدد من السنين بعد الحصول على الاستقلال ، يدل دلالة واضحة على ان وجود ادارة قضائية مرضية هو من الشروط الاولى في الكفاءة للاستقلال

ثم يورد التقرير الحاص الادلة على صحة النظام المالي الذي تقوم على اساسه حكومة العراق مشيراً الى انه في خمس سنوات من السنوات التسع التي سبقت ذلك التاريخ كان هنالك زيادة في دخل الدولة على نفقاتها يبلغ مجموعها الصافي المئتين واربعة الكاك من الروبيات (الالك ١٠٠٠٠٠٠) . اما قسط العراق من الدين العثماني الذي يبلغ مع فائده

(١) Special Report ص ١٠٢

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٤

(٣) P. M. C. Min. الجزء ٢١ ص ١٠٦

(٤) « ان بالامكان ايراد عدد كبير من السابقات التي تؤيد هذا الاستنتاج . منها ما نصت عليه معاهدة لوزان فيما يتعلق باستخدام المستشارين الاجانب في تركيا ؛ ومنها الاعتراف باستقلال مصر على الرغم من وجود المحاكم المختلطة فيها ؛ ونظام الامتيازات الاجنبية في الصين ؛ وعدد كبير من الحوادث التي مارست فيها عصبة الامم شيئاً من الرقابة في شؤون اوروبا بعد الحرب »

ودفعات استهلاكه نحواً من تسعة ملايين ليرة عثمانية ونصف المليون ، فقد سدد كله تقريباً اثناء هذه المدة ولم يبق منه سوى ثلاث دفعات تبلغ كل منها ال ٦٣٠٠٠ ليرة عثمانية . اما التأخر الذي وقع عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ فلم يكن سوى نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية . وقد خفض عدد الموظفين البريطانيين في دائرة المالية من ستة وثمانين عام ١٩٢١ الى اربعة عشر عام ١٩٢٥ ، فالى اربعة فقط عام ١٩٣٠ . واكد الممثل البريطاني للجنة الانتدابات الدائمة انه « يشق ثقة تامة باحتراس الحكومة المالي . فقد اظهرت كل الرغبة في المحافظة على الاستقرار والواقع انها تحطت حدود ما هو ضروري في قضية وفاء الدين كما انه لم يلاحظ عليها حتى ذلك الحين اي علامة من علامات الاسراف والتبذير . فقد انفقت الحكومة العراقية فقط ما رأت ان في طاقتها انفاقه » (١)

وقد اشير ايضاً الى ان العراق قد بلغ هذا المستوى المالي الرفيع دون اعتماده على الايرادات التي تأتيه من رسوم النفط . فتسيير الدوائر الحكومية التي عددها التقرير اذن بمثل هذا النجاح المالي يعد من البينات الواضحة على وجود الكفاءة المالية والمقدرة الادارية للقيام باعباء المسؤوليات الحكومية الاعتيادية

واعترفت حكومة الانتداب بعد هذا بضرورة حماية الاقليات ، ولكنها عادت فاعتبرت النصوص الدستورية التي تقر حرية المعتقد والعبادة ، وحق الاحتفاظ بالمدارس الخاصة ، والمساواة امام القانون ، ضمانات كافية لهذه الاقليات ؛ كما كان موقف الدولة المنتدبة حازماً وشديداً في عدم تكتل الاقليات في حلقات تتمتع بشيء من الاستقلال الداخلي ضمن حدود الدولة العراقية . وقد اجاب المفوض السامي على طلب من هذا النوع بتقديم به بعض نواب الاكراد بقوله :

« انه ليس من المستحسن خلق وحدة ادارية جديدة ، لان من شأن عمل كهذا ان يخلق ، فضلاً عن التعقيدات الادارية ، انشقاقاً دائماً بين مختلف العناصر في العراق بينما يجب ان يكون الهدف تحقيق الوحدة ، لخير الدولة العراقية ولخير الاكراد انفسهم » (٢)

وعلى هذا النمط عارضت الدولة المنتدبة بشدة الاقتراح القائل بان تحتفظ عصبة الامم بمندوب لها يقيم في العراق ويرفع اليها التقارير بصورة مستمرة عن قضية الاقليات . غير انه كان من المنتظر ان يفرض على العراق اعطاء تصريح يكفل بقاء النصوص الموجودة لضمانة مصالح الاقليات ، يشابه التصريح الذي ادلت به البانيا عند دخولها عصبة الامم

(١) P. M. C. Min. الجزء ٢١ ص ٩٥

(٢) المصدر نفسه ص ١١٢

اما القسم الباقي من التقرير الخاص فقد افرد لايراد البنات على تقدم المصالح الحكومية المختلفة وحسن قيامها بالاعمال المختصة بها. وفي الوقت الذي لا يدعي فيه التقرير بان وجود اي مصلحة من هذه المصالح هو من الضرورات اللازمة للاهلية للاستقلال ، فانه يحاول ان يظهر بجلاء ان الحكومة الحاضرة في العراق تعمل في ظل ما تدعوه المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة : « الظروف الصعبة في العالم الحديث » . ومع ان هذه المصالح ليست بالمقاييس العامة للكفاءة فانها ادلة تؤيد توفر بعض المقاييس كوجود « الانظمة التشريعية والادارية والتضائية المستقرة وجميع الوسائل الضرورية لحكومة حديثة متمدنة » اما الى اي درجة يمكننا الوثوق من ان هذه الامور تقدم لنا الاثباتات المحسوسة الكافية على توفر هذه المقاييس المختارة فامر يحتاج الى التقرير ، ولكنه خارج عن نطاق بحثنا الحاضر .

.....

وقد المحنا سابقاً ، الى ان وجود القومية العراقية المستقلة عن القومية العربية امر حديث العهد ظهر عقب الحرب الكبرى . وقد كان من بعض نتائج ذلك ما نجده من عدم الدقة والتفصيل في ايضاح موقف القوميين من قضية المقاييس . وبالنظر الى هذا ايضاً نجد ان تلك الحجة الوطنية تدور في الاكثر حول تأكيد « الحقوق » بصرف النظر عن « الكفاءة » . فالقومي المندفع لا يبحث عن مقاييس الكفاءة للاستقلال بل يطالب بحقوقه المساوية . ومن اسس حجته نظرية « تقرير المصير » وعدم وفاء الحلفاء بعهودهم . وان بامكانه ان يشير الى ما يقرب من الاجماع على المطالبة بالاستقلال ولا يحتاج الا ان يعود الى التصريح البريطاني - الافرنسي عام ١٩١٨ ليقم الدليل على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب العربية . اما ان يصرف النظر الى البحث في اهليته للاستقلال فامر يقصد منه ، في نظره ، المداورة ومحاولة حرمانه من الحقوق التي يدعيها فالمقياس الصحيح الاوحد في عرفه اذن هو مظهر الرأي العام

وقد كان هذا الرأي يتردد كثيراً اثناء المقاومة المستمرة لفكرة الانتداب التي اصبح شأنها ، حتى الكلمة نفسها ، شأن المحرمات في العراق كما ان التوكيد قد وضع في الدفاع الذي القاه الامير فيصل ، في شباط عام ١٩١٩ امام مؤتمر السلام ، على قضية حق تقرير المصير ووحدة الشعوب العربية ^(١) . اما فيما يتعلق بالقضية العراقية مباشرة فقد اشار الامير

(١) D. H. Miller, My Diary at the Conference of Paris (١٩٢٦) جزء ٢٤

٢٢٢٢ - ٢٣٣٤ . ويسجل السر ارنولد ولسن مطالب الزعماء الوطنيين في حزيران سنة ١٩٢٠ بقوله :

الى انتساب خمسة من القواد الذين كانوا معه في الثورة وكثير من الرجال الى العراق والى انهم خاضوا غمرات الحرب والثورة ليقموا الدليل على حقهم في الحكم الذاتي . ولكننا نجد في الوقت نفسه في النقاط الاحدى عشرة التي تضمنتها مذكرة الامير اشارة ضمنية الى وجود مقاييس اخرى ، في نظره ، غير التي اشرفنا اليها : مثال ذلك زعمه ان الشعوب العربية « لا تزال قادرة على تمثيل الدور المعد لها في العالم » ؛ وفي هذا القول تسليم ضمني بوجود شيء من العلاقة بين الكفاءة السياسية والاستعداد للاستقلال . وهو يسلم ايضاً باهمية الحدود والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد فيما له مساس بهذه القضية . ومع

« وكانوا يطالبون حالاً بانشاء جمعية تأسيسية عراقية تنتخب على اساس قانون الانتخاب العثماني ، ويفوض اليها امر تقديم المقترحات لتأليف حكومة وطنية في العراق على اساس الوعود التي قطعت في التصريح الانكليزي - الافرنسي المنشور في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩١٨ ٠٠٠٠ ولم يكن سرّاً مطلقاً انه كان في نية النواب ان يدفعوا الجمعية التأسيسية الى اعلان استقلال العراق ومن ثم الى رفض الانتداب البريطاني » *Mesopotamia, 1917-1918* (لندن ، ١٩٣١) ص ٢٤٧

وفي مكان آخر يعطينا السر اردنولد تقريراً عن اجتماع سري بينه وبين بعض الزعماء الوطنيين المتطرفين الذين ادلى اليهم برأيه في ان الثورة من شأنها ان تؤخر تحقيق مطامح العراق وامانيه : « فاجابوا ببساطة ودون اي مواربة ان الحرية بين الامم تؤخذ ولا تعطى ؛ وان الثورة ، سياتي نجاتها او فشلت ، هي ليست فقط الطريق الافضل بل الوحيد الى الحرية . ان الامة البريطانية قد تعبت من الحروب ولن تضحي في سبيلها شيئاً بعد ؛ فاذا انتظرنا ريثما يمنح الانتداب وتصاغ نصوصه فانتا نضيع بذلك كل فرصة لدينا بلبلوغ الاستقلال التام الذي لا يرضينا شيء دونه ولا شيء دونه يستحق الامتلاك . (المصدر نفسه ص ٢٦٨)

وتحدثنا « جرتروود بل » عن جواب جعفر باشا العسكري ، الذي اصبح وزيراً للدفاع بعد ذلك في وزارة النقيب الاولى ، على الملاحظة التي ابدتها امامه في ان الانكليز ينوون اعطاء البلاد استقلالها التام في النهاية : « يا سيدي » قال جعفر « الاستقلال لا يعطى ، الاستقلال يؤخذ » *Lady Florence Bell* (ص ٥٦٩ المصدر المذكور آنفاً) . ثم تحدثنا عن واقعة اخرى من هذا النوع بما يلي : « ابرقت الينا وزارة المستعمرات تقول انه من الواجب على فيصل ان يعلن في خطاب العرش ان السلطة العليا في البلاد هي بيد المفوض السامي ٠٠٠ اما فيصل فقد ادعى منذ البدء انه ملك مستقل متعاقد مع بريطانيا فقط وانه لا يستطيع كبح جماح المتطرفين باقل من هذا » انظر اعلاه : ص (٦١٩) ٠٠٠ وتستطرد في مكان آخر : « لقد اعلن الملك والنقيب للملا انهما ، بعون الله ، لن يقبلوا الانتداب ٠٠٠ وان العرب لن يرضوا باتفاقات شيء من سيادتهم ، كأن يوضعوا تحت رعاية عصبة الامم ، بل هم مستعدون لممارسة تلك السيادة ضمن معاهدة يعدون بها قبول الاستشارة مقابل المساعدة المتبادلة » (المصدر نفسه ص ٦٤٤) راجع ايضاً ص ٢٢ - ٢٤ من هذا الكتاب

ان اثاره هذه النقاط لم تكن متعلقة رأساً بالقضية الوطنية العراقية ، فيجب ان لا ننسى ان الامير كان يتكلم بالنيابة عن جميع العرب

وهناك نقطة اخرى هامة يشتمل عليها البرنامج العربي تضمنتها بريقة حزب الاتحاد السوري^(١) التي نصت على ان يضمن الدستور الجديد حقوق الاقليات ، وهذه مسألة يجب ان ننتبه اليها والى الاعتراف بها ، خصوصاً وقد لعبت دوراً هاماً في قضية استقلال العراق . ففي دستور الدولة العراقية الذي وضع عام ١٩٢٤ ما يقر هذه الوضعية فعلاً كما ان بيان الحكومة الى الاكراد والى غيرهم من الاقليات يمكن ان يعد اعترافاً رسمياً بالامر ، وكذلك تصريحها لعصبة الامم الذي جعل من قضية حماية الاقليات قضية دولية . وعلى نفس النمط يمكنك ان تقول ان الحكومة العراقية قد اعترفت بتقاضي الدفاع والمحافظة على الامن العام باستعدادها للدخول في معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى ؛ كما اقرت مقياس وجود حكومة مستقرة قادرة على تسيير الدفة الحكومية بصورة مرضية في قبولها مبدأ الاستعانة بالخبراء والمستشارين الاجانب حتى بعد بلوغها درجة الاستقلال

وفي الوقت الذي يمكن ان ندعي فيه ان العراق قد اعترف بصحة المقاييس التي وضعتها لجنة الانتداب الدائمة ، بواسطة التصريح الذي ادلى به الى عصبة الامم ، والذي يشتمل على الضمانات المعروفة في قرار مجلس العصبة المتخذ في التاسع عشر من ايار عام ١٩٣٢ ، يجب ان لا ننسى انه لم يكن ليسلم بصحة هذه المقاييس بل كان يعترض عليها وينفي كونها شروطاً اساسية للكفاءة للاستقلال حتى الوقت الذي اعلنت فيه الحكومة المنتدبة بان العراق قد استوفى تلك الشروط المطاوعة . وقد كان الوطنيون العراقيون قبل ان قطعت الدولة البريطانية وعدا للعراق بتشريجه دون قيد او شرط لعضوية العصبة في سنة ١٩٣٢ ، يطالبون بالاستقلال على اساس الحقوق الطبيعية وبناء على وعود الحلفاء للعرب وحق تقرير المصير . اما الضمانات التي اشتملها التصريح فقد كانت تمثل في نظرهم الحد الاقصى من التوضيحات التي يمكن ان يقدموها ثناً لاستقلالهم ، كما كانت تمثل من جهة اخرى الحد الادنى الذي يمكن ان ترضى به عصبة الامم . ولكن سيان نظرنا الى تلك الضمانات من الجهة الاولى او من الجهة الثانية فانها تمثل على الاقل الاساس العملي للمفاوضة والتوفيق بين مختلف النزعات

والواقع ان المناطق الخاضعة لنظام الانتداب صفة تميزها عن سواها في وجود فريق ثالث له مصلحة مباشرة ورأيه الغالب في تقرير مقاييس الكفاءة المطلوبة. وقد أصبحت النتائج التي توصلت اليها لجنة الانتدابات الدائمة فيما يتعلق بالمقاييس الاساسية للكفاءة ، بعد ان اقترنت تلك النتائج بمصادقة مجلس العصبة ، نافذة الحكم فيما له مساس بالمناطق الخاضعة لنظام الانتداب . وان لهذه المقاييس الصادرة عن لجنة دولية من الخبراء في شؤون الادارة الانتدابية والاستعمارية الذين ينظرون الى الامور من ناحيتها العامة المجردة ويصدرون احكامهم غير مدفوعين بعوامل المصلحة الوطنية الخاصة ، ان لمثل هذه المقاييس اهمية كبرى ، من حيث المقابلة بينها وبين ما يتقدم به الفريقان صاحبا المصلحة المباشرة في العلاقات الانتدابية من الآراء.

فاذا القينا نظرة على الشرط الاول الذي يقضي بان « يكون للبلاد المنوي تحريرها حكومة مستقرة وادارة قادرة على تسيير شؤون الدولة الجهورية بصورة منظمة » (١) نرى ان هذا الشرط كان حائراً على قبول جميع الاحزاب بعد ان فسرتة الحكومة المنتدبة ، ورضيت لجنة الانتدابات عن ذلك التفسير ، بانه لا يقصد به ان تبلغ الدولة الجديدة « درجة الكمال في ممارسة اعمالها وفي استقرارها » . ونظراً لهذه الصيغة الغامضة التي وضع بها هذا المقياس فقد ترك للدولة المنتدبة امر تقرير المستوى الذي يطالب بلوغه . ويظهر ان رأي تلك الدولة فيما له مساس بهذا الامر قد لقي قبولاً تاماً لدى لجنة الانتدابات

واما الشرط الثاني الذي ينص على ان تكون الدولة الناشئة « متمكنة بواسطة قواتها العسكرية الوطنية من المحافظة على سلامة اراضيها واستقلالها السياسي في وجه عدو خارجي » (٢) فقد رضيت به الدولة المنتدبة ايضاً ، مع التحفظ ، الذي قبلته لجنة الانتدابات الدائمة كذلك ، بان مثل هذا الشرط لا ينفي الاعتماد على الضمانات التي يقدمها ميثاق العصبة وعلى التحالفات العسكرية : وهكذا قل في الشرط الثالث وما يفرضه من وجوب تمكن البلاد المنوي تحريرها من « المحافظة على الامن العام في القطر كله » (٣) . فقد قبلت به الدولة المنتدبة بشرط ان لا يفهم منه بلوغ درجة الكمال

وينص الشرط الرابع على ان يكون لتلك البلاد « مصادر مالية وافية لسد حاجات

(٢) المصدر نفسه

(١) P. M. C. Min. الجزء ٢٠ ص ٢٢٩

(٣) المصدر نفسه

الحكومة الاعتيادية» (١) . وقد علقّت الدولة المنتدبة اهمية عظمى على هذه النقطة في تقريرها الخاص وعلى لسان مندوبيها المفوض لدى اللجنة الدائمة : ولكن النص الغامض لهذا الشرط ، هنا ايضاً ، كان من شأنه ان يترك بيد الدولة المنتدبة تقدير ما هي « الحاجات الاعتيادية للحكومة »

واخيراً ، يأتي مقياس « القوانين والانظمة القضائية التي تضمن العدل المطرد للجميع على السواء » (٢) ، الذي صادف رضى الجميع وقبولهم واعتُبر محققاً في العراق بواسطة الاتفاقية القضائية المعقودة عام ١٩٣١ ، والمادة الثامنة عشرة من الدستور العراقي مع التصريحات المختلفة الاخرى ، فيما يتعلق بسياسة الدولة تجاه الاقليات . وقد عُلّق التوكيد هنا ، مرة اخرى ، على عدم انتظار الوصول في هذه الناحية ايضاً الى المستوى المثالي الكامل

وقد كان موقف الدولة المنتدبة تجاه جميع هذه المقتضيات ، ان الشرط الذي يفرض كون المنطقة التي تطلب التحرر متمتعة « بالحكم الذاتي الكامل » ، لا ينبغي استخدام الاختصاصيين والمستشارين الفنين في العراق . ولم يكن في طاقة اللجنة الدائمة الا الموافقة على هذا الموقف نظراً للسابقات المتعددة التي حدثت في السنين الاخيرة على الاخص ، تحت رعاية عصبة الامم وبواسطتها . وبما ان لجنة الانتدابات الدائمة قد وافقت على ايضاات بريطانيا العظمى ، بصفتها الدولة المنتدبة على العراق ، فليس هنالك مجال واسع للشك في وجود الاتفاق التام بينهما فيما يتعلق بهذه المقاييس الخمسة

غير اننا نجد ، من ناحية اخرى ، ان هذه المقاييس لم يعبر عنها بصورة احصائية يسهل معها قياس كمية التقدم الحاصل او المقارنة بين الاحوال الواقعية في الدول المستقلة المختلفة . والواقع ان الفكرة التي يكونها الانسان لنفسه من مطالعة وقائع لجنة الانتدابات هي ان الاعتبار الاول الذي بنت عليه حكمها النهائي لم يكن ما قدم اليها من البيانات المحسوسة بل ما ادلت به الدولة المنتدبة من الآراء المحيذة لالغاء الانتداب . واننا نذهب الى ابعد من هذا فنعتقد ، بناء على تلك الوقائع ، ان لجنة الانتدابات ، او عدداً من اعضائها على الاقل لم يقتنع بالبيانات المحسوسة التي قدمت اقتناعاً باتاً وكان يميل الى عدم الغاء الانتداب حالاً ، ولكنه تراجع عن رأيه هذا نزولاً عند الرغبة الثابتة التي ابدتها

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه

الدولة المنتدبة (١)

(١) « يعتقد المؤلف ان لجنة الانتدابات الدائمة بوقوفها هذا الموقف السلبى قد تخلفت عن القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الهيئة التي عهد اليها امر المحافظة على مبدأ الانتداب . فاذا كانت كلمة الدولة المنتدبة هي الكلمة الفصل في هذه الشؤون فمن السهل ان تصبح قضية الغاء الانتداب خاضعة للسياسة الاستعمارية التي قد تفضي باخاء الوضعية الانتدابية قبل الاوان نظراً للملاءمة السياسية او تقود الى تأخير التحرر الى اجل غير مسمى بانكار استكمال الشروط الضرورية للحصول على الاستقلال وفي الوقت الذي لا ينتظر فيه ان يصطدم رأي اللجنة برأي الدولة المنتدبة ، نرى انفسنا مجبرين على الاشارة الى ضرورة الاحتفاظ بذلك المستوى الرفيع من الاستقلال في الرأي وعدم التحيز في الحكم الذي غيّزت به لجنة الانتدابات الدائمة في ممارسة الرقابة المعطاة لها على تطبيق الانتداب ، والاستمرار في التمسك بهذه الصفات عند درس قضية الغاء الانتداب ايضاً . والواقع ان هذا الامر يحتل منزلة رفيعة من الاهمية في نظر سكان المناطق الخاضعة لنظام الانتداب ما زال هذا النظام يمتاز في الدرجة الاولى عما سواه من الانظمة بما ينص عليه من ان بلوغ الاستقلال النهائي امر يستند الى الحق لا الى الملاءمة السياسية

ولرب معترض يقول ان الدولة المنتدبة مسؤولة امام فريق ثالث عن نتائج اخفاء الانتداب ، ولهذا يجب ان يفضل رأياً في هذا الامر على رأي لجنة الانتدابات . والظاهر ان مجلس العصبة قد اخذ بهذا التقدير في تقريره المتعلق بالموجبات والعهود التي تأخذها الدولة المنتدبة على نفسها بالنيابة عن منطقة انتداجها . على ان « كوني رايث » - العالم الاميركي المشهور - يحمل مجته المسهب في هذا الموضوع بقوله : « ولقد كان يجدر بمجلس العصبة ان يقرر ان القروض والعقود والمعاهدات التي تتحملها المناطق الموضوعة في ظل الانتداب اعباء دائمة يجب ان تقترن بمصادقة تلك المناطق قبل ابرامها من قبل الدولة المنتدبة . والسبب في ذلك مزدوج : اولاً لان هذه العقود ستتحمل البلاد شيئاً من المسؤولية حتى في حالة عدم مصادقتها عليها بصورة مباشرة ؛ وثانياً لان تدقيق مجلس العصبة في هذا الامر من شأنه ان يضمن عدم خرق شروط الانتداب او تخطيها بواسطة امثال هذه الاتفاقيات يستنتج مما تقدم ان في طاقة الدولة المنتدبة ان تقيد المناطق الموضوعة في ظل انتداجها بشئ انواع المسؤوليات دون الحصول على موافقة مجلس العصبة على اعمالها . ولكن العصبة في الوقت نفسه مسؤولة عن تأمين احترام الدولة الجديدة المتحررة لمختلف الحقوق التي يحصل عليها الاجانب بهذه الطريقة وعن كفالتها مالياً في بعض الاحيان » Mandates under the League of Nations: شيكاغو : ١٩٣٠ ص ٥١٥

غير انه في الوقت الذي قد تكون فيه الدولة المنتدبة مسؤولة عن الالتزامات التي تعقد في زمن ولايتها فانه من المشكوك فيه كثيراً ان تتحمل تلك الدولة مسؤولية الاعمال التي تقوم بها الحكومة الوطنية بعد تحررها ما لم تكن تلك الاعمال متصلة بالتزام تعاقدي نشأ في عهد الانتداب . يزداد على هذا ان مجلس العصبة قد اصر على ضرورة مصادقته على جميع الامور التي من شأنها ان تحدث شيئاً من التغيير في الحدود او التعديل في صك الانتداب . ومن الواضح ان قضية الغاء الانتداب او الاحتفاظ به تساوي قضية تغيير الحدود وتعديل صك الانتدابات اليومية فرضاً لازماً فيجب ان تكون تلك الرقابة اكثر ضرورة ولزوماً فيما له مساس بمسألة الغاء نظام الانتداب التي يتوقف عليها الحكم النهائي على نجاح ذلك النظام او فشله

ونظراً لهذا الجوّ المشبع بالغموض لا نستغرب اذا رأينا لجنة الانتدابات تصرّ على ان تقدم الدولة الجديدة عدداً من الضمانات يكفل احتفاظها بتلك الاحوال العامة التي لم يبلغ الانتداب الاّ بناءً على القيام بها . وقد كان من المنتظر منطقياً ان لا تحتاج الدولة المؤهلة حقيقة للاستقلال الى تقديم اي ضمانات سوى تلك التي تفرضها عليها المسؤوليات التي يحملها اياها القانون الدولي وانخراطها في سلك عصبة الامم ، الاّ اذا كانت المقاييس ، التي حكم على اساسها بكفاءة تلك الدولة الجديدة للحياة الحرة ، ناقصة لا تفي بالحاجة . حينئذٍ تظهر الرغبة في فرض الضمانات الاضافية لاتقاء الاخطار التي يمكن ان تنجم عن انتهاء الانتداب قبل اوانه . ويظهر ان الدولة المنتدبة ولجنة الانتدابات الدائمة قد كانتا تميلان الى اعتناق هذا الرأي

واول الضمانات التي اتفق عليها الفريقان هي تلك التي تتعلق بحقوق الاقليات

« وقد كان رأي اللجنة فيما يختص بالعراق ان توضع الضمانات المقدمة للاقليات العنصرية واللغوية والدينية في شكل سلسلة من التعهدات تأخذها الحكومة العراقية على نفسها في تصريح تتقدم به الى مجلس عصبة الامم ، كما تعرب عن قبولها للاجراءات التي وضعها ذلك المجلس فيما يختص بالعرائض المتعلقة بالاقليات ، والتي تنص على اعطاء الحق للاقليات انفسهم ولاي كان من الافراد والجماعات او اي دولة يجهها الامر ، ان تتقدم بعرائض الشكوى الى عصبة الامم ويحتوي هذا التصريح الذي يجري الاتفاق على صيغته مع مجلس العصبة النصوص العامة التي قبلها عدد كبير من الدول الاوروبية فيما له مساس بقضية حماية الاقليات . وعلاوة على هذا ، يقبل العراق اي شروط خاصة قد يرى المجلس ، بالاتفاق مع الحكومة الوطنية ، ضرورة لفرضها كتدبير موقت او دائم تأميناً لحماية الاقليات العنصرية واللغوية والدينية في العراق بصورة فعالة ويقبل العراق ايضاً ، ان ينظر الى هذه الشروط ، في كل ما يتعلق منها باشخاص الاقليات العنصرية واللغوية والدينية ، على انها التزامات دولية يناط الاشراف على تنفيذها بعصبة الامم . وهو يستلم بان لكل عضو من اعضاء مجلس العصبة الحق في لفت نظر ذلك المجلس الى كل مخالفة او خطر مخالفة يقع على هذه التعهدات مع العلم ان لمجلس العصبة الحق في مثل هذه الحال ان يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة للظروف

واخيراً ، يعتبر العراق كل خلاف قانوني او فعلي يقع بينه وبين اعضاء مجلس عصبة الامم بشأن هذه التعهدات ، خلافاً دولياً تجري عليه احكام المادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة ، ويحال هذا الخلاف ، في حالة طلب احد الفريقين القيام بمثل هذا العمل ، الى المحكمة الدائمة للعدل الدولي ويكون حكم هذه المحكمة نهائياً وله من القوة ما لاي حكم يتخذ بموجب المادة الثالثة عشرة من الميثاق (١)

وقد رأت الدولة المنتدبة أيضاً في تقريرها الخاص ضرورة صيانة حقوق الاقليات واقترحت اتخاذ التصريح الالباني مثلاً ينسج على منواله في هذا الشأن . غير انه في الوقت الذي كانت لجنة الانتدابات الدائمة تبحث فيه بفرض الضمانات الشديدة على العراق كانت الدولة المنتدبة تشجب « كل اقتراح يرمي الى اضافة اي ضمانات الى تلك التي احتواها تصريح البانيا ^(١) ، وعلى الاخص كل اقتراح يقول ببقاء ممثل خاص لها او لعصبة الامم يقيم في العراق

اما الضمانان التاليان فقد اختصا بمصالح الاجانب القضائية في البلاد التي روي من الضروري ان يقطع للمجلس عهد بشأن حمايتها ^(٢) على اساس الاتفاقية القضائية المعقودة في الرابع من اذار عام ١٩٣١ . ولكن رأت لجنة الانتدابات ان لا يكون جميع القضاة الاجانب ، المستخدمين بموجب هذه الاتفاقية ، من الجنسية البريطانية . اما الدولة المنتدبة فلم تقاوم الضمانات المفروضة ولكنها اقترحت ان ينظر اليها على انها ضمانات « لمدة انتقال لا تتجاوز العشر سنوات » ^(٣) . كما ان ممثل تلك الدولة صرح بأنه ليس لدى حكومته ، كما يظن ، مانع ما من استخدام غير البريطانيين في السلك الاجنبي الذي نصت عليه الاتفاقية القضائية ^(٤) . وبناء عليه اوصت لجنة الانتدابات الدائمة بما يلي :

« يجب على العراق وفقاً للقرار المتخذ في ٢ ايلول ١٩٣١ ان يأخذ على نفسه عهداً امام مجلس العصبة باحترام وتأمين حرية الضمير والعبادة ، وممارسة الاعمال الدينية والتعليمية والطبية لجميع الارساليات التبشيرية على اختلاف مللها ونحلها ، ضمن نطاق المحافظة على الاخلاق والامن العام » ^(٥)

وقد لاقى هذا النص قبولاً لدى الدولة المنتدبة على الرغم من ان مندوبيها المفوض اشار الى اعتقاده « بعدم امكانية حدوث اي اعتداء او خطر على الاجانب لا يمكن تلافيه او معالجته بواسطة المندوبين السياسيين ^(٦) اما ما بقي من الضمانات ، المتعلقة بالحقوق والالتزامات التي نشأت في عهد الانتدابات ، فيمكن ان تستخلص من المبادئ العامة التي لفظ بها مجلس العصبة في ايلول عام ١٩٢٥ . واليك نصها :

(١) المصدر نفسه ص ١١٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٢٤

(٣) المصدر نفسه ص ٢٠٥ - ٢٠٧

(٤) المصدر نفسه ص ١١٠

(٥) المصدر نفسه ص ٢٢٤

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢

« لا يمكن الغاء اي انتداب كان او التنازل عنه من دولة الى دولة اخرى الا بعد ان يثبت للمجلس سلفاً ان التعهدات المالية التي تكون الدولة المنتدبة السابقة قد قطعها على نفسها ستظل مرعية الاجراء وان الحقوق المكتسبة في ظل ادارة الانتداب السابق ستظل محترمة مصونة »

وعلى هذا ، اوصت لجنة الانتدابات الدائمة بان يطلب الى العراق تقديم تصريح الى مجلس العصبة بشأن الالتزامات المالية الاعتيادية التي قطعها الدولة المنتدبة باسمه ، وان يأخذ على نفسه ، فوق هذا . . .

« بان يحترم جميع الحقوق القانونية المفقودة قبل عهد الانتداب وفي ظله وان يقوم بتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، العامة والخاصة ، التي عقدها العراق او التي عقدتها الدولة المنتدبة ، ضمن عهد انتداجا ، بالنيابة عنه ، وذلك لتمام المدة التي نصت عنها تلك الاتفاقيات مع الاحتفاظ باي حق قد يملكه الفريقان لنقضها » (١)

وقد اضافت اللجنة الى الاحكام الآتفة قيماً اخيراً اذ اشارت على الدولة الجديدة ان توافق بصورة رسمية على منح الدول المنخرطة في سلك عصبة الامم جميعاً معاملة اكثر الامم حظوة وذلك بصورة مؤقتة ولمدة تقرر بالاتفاق مع المجلس ، شرط المعاملة بالمثل (٢) . وقد لاقى هذا الشرط مقاومة عنيفة من قبل ممثل الدولة المنتدبة ، فكان بذلك ، الشرط الوحيد الذي وجد طريقة الى التوصيات النهائية التي قدمتها لجنة الانتدابات على الرغم من فشل تلك المقاومة . ويظهر لنا من مباحثات لجنة الانتدابات انها لم تكن تنظر الى هذا الشرط كمقياس اساسي للكفاءة للاستقلال بل كانت تعتبره « مثلاً اعلى يجب السعي نحوه لمصلحة السلام العام » . وما تجدر ملاحظته ان اعضاء اللجنة قد اختلفوا اختلافاً كبيراً في الرأي بشأن هذه الفقرة السابقة حتى ان التقرير الاصلي الذي رفعوه الى مجلس العصبة بشأن الشروط الاساسية التي يجب ان تستوفي قبل انهاء الانتداب ، قد اشار الى افضلية ادخال الشرط الذي نحن بصدده ، فقط ، على انه شرط ثانوي يضاف الى الشروط الاساسية السابقة » وقد اشار ممثل الدولة المنتدبة الى ان في مثل هذا الحكم انتقاصاً من السيادة العراقية ، والى ان العراق لن يستفيد كثيراً من المقابلة بالمثل نظراً لوضعيته الاقتصادية الخاصة ، والى عدم وجوب تطبيق هذه القاعدة ، في اي حالة من الاحوال ، على الامتيازات الخاصة التي قد يمنحها العراق الى الاقطار المجاورة التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية (٣)

والواقع ان الصيغة النهائية لهذا القيد قد شذبت كثيراً فاصبحت المساواة الاقتصادية محددة بعشر سنوات مع احتفاظ العراق بحقها في مقتضى هذا الشرط فيما يختص باي عضو من اعضاء عصبة الامم قد تضر تدابير بصادرات العراق الرئيسية ولا يتفق مع الحكومة العراقية في ظرف ثلاثة اشهر . وعلى النمط نفسه ، استثنيت من هذا الشرط ايضاً الاتحادات التي قد تقع في الحدود او في الجمارك بين العراق واي بقعة مجاورة ، او اي دولة كانت تشكل جزءاً من السلطنة العثمانية

وقد اصر بعض اعضاء اللجنة على توسيع نطاق المساواة الاقتصادية حتى تشمل قضية التحري عن الآثار ايضاً « (١) » ، غير ان ممثل الدولة المنتدبة عارض هذا الاقتراح معارضة شديدة ، فاستغني عنه . وكذلك تخلت لجنة الانتدابات امام معارضة الدولة المنتدبة عن اقتراحها الآخر الرامي الى تعيين ممثل لعصبة الامم يراقب مشكلات الاقليات باسمها عن كتب . والظاهر ان اللجنة قد تحاشت تحليل العوامل التي تشتمل عليها المقاييس العامة المقررة تحليلاً مفصلاً ، على الرغم من ان عدداً كبيراً من العوامل التي يجب الانتباه اليها قد عدد اثناء المناقشات التي جرت في لجنة الانتدابات بهذا الشأن

ومما تلذ معرفته بنوع خاص ان احد المقاييس التي اقترحت ولم يجر التصديق عليها ينص على ما يأتي : « يجب ان يؤمن للشعب الذي يقطن تلك المناطق المنوي تحريرها مقدار من الرفاه والرفق لا يقل عما كان يتمتع به في ظل الانتداب » (٢) . وهذا يظهر لنا جاكياً صعوبة التوفيق بين وجهي نظام الانتداب الذي يرمي ، من جهة ، الى ترقية الشعوب المتأخرة ترقية تدريجية حتى تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها ؛ كما يعمل ، من جهة اخرى ، على اقامة نظام للاشراف على عملية التدريب وتأمين مصالح الشعب المنتدب عليه وحسن سير الادارة وسلامتها . ويجيل الى الباحث ان المشاكل التي واجهت لجنة الانتدابات الدائمة في السنوات الاولى قد عقلت الاهمية على الوجه الثاني من وجوه الانتداب ؛ وان تلك اللجنة قد حاولت رفع مستوى الادارة الانتدابية الى اعلى درجة ممكنة . ولكن يجب ان لا يغرب عن بالنا انه قد يكون من الممكن للدولة المنتدبة الكبيرة الراقية ان تبلغ درجة من الرفق الاداري تعجز الحكومة الوطنية عن بلوغه قبل مرور سنوات عديدة ، هذا اذا تمكنت من ذلك . يضاف الى هذا انه بالامكان دون شك المحافظة على مستوى

(١) المصدر نفسه صص - ١١٢ - ١١٩

(٢) المصدر نفسه الجزء ١٩ ص ١٧٥

ورفع في الادارة فيما اذا حلنا دون تسلم الوطنيين زمام المسؤوليات الحكومية . وهكذا يصبح من المعقول ان لا يستطيع الشعب المنتدب عليه ، حتى في حالة بلوغه درجة تمكنه من حكم نفسه بنفسه ، من ان يقيم نظاماً ادارياً يعادل في مستواه مستوى النظام الذي يمكن ان تقيمه الدولة المنتدبة في حالة استمرارها في ادارة البلاد . واذا كان الامر كذلك ، فلا مفرّ في حالة الغاء نظام الانتداب من تحمل شيء من الخسارة في الفوائد التي كان يؤمنها ذلك النظام ، كما ان الاخذ بالمبدأ القائل بان « يؤمن للشعب الذي يقطن تلك المناطق المنوي تحريرها مقدار من الرفاه والرفق لا يقل عما كان يتمتع به في ظل الانتداب » ، من شأنه ان يؤجل تحرر تلك المناطق الى اجل غير مسمى . فليس غريباً ، والحالة هذه ، ان لا يجد هذا الاقتراح طريقه الى التوصيات النهائية للجنة الانتداب

وبالاختصار ، ان الباحث في مقاييس الكفاءة للاستقلال التي وضعت بمناسبة الغاء نظام الانتداب عن العراق ، يجد ان تلك المقاييس تنقسم الى قسمين : القسم الاول يبحث في ما دعت له لجنة الانتداب « بالحالة الراهنة » في البلاد ، بينما القسم الثاني يتعلق بعدد من الصفات الروحية والخلقية التي لا يمكن ان تقاس بصورة محسوسة وإنما يستدل على وجودها بواسطة استعداد الشعب لتقديم الضمانات الكافية على سلوكه المستقبل في الحالات التي قد تنشأ ويكون وجود هذه الصفات العامل الاكبر في تقريرها . فالاول ، قياس ما حصل من الرقي في الماضي ، والثاني الضمان على استمراره وبقائه في المستقبل

ويلاحظ ايضاً ، ان لجنة الانتداب الدائمة من جهة والدولة المنتدبة من جهة اخرى قد كانتا على وفق كلي فيما يختص بالمقاييس الاساسية التي يمكن ان نجمها فيما يلي : الحدود المقررة ؛ الحكومة المستقرة ، بما فيها سلطاتها التشريعية والقضائية ونظمها الادارية التي يؤيدها الرأي العام ؛ المقدرة الكافية لتأمين الدفاع الوطني والمحافظة على الامن العام ؛ النظام القضائي العادل ؛ الموارد المالية الكافية مع ما تستلزمه من النظم ؛ معاملة الاقليات بانصاف ؛ والقيام بالتعهدات والالتزامات الدولية . ولعدم وجود البيانات المحسوسة على وجود نفسية عامة تؤيد هذه الشروط فقد اتفق على طلب الضمانات الاضافية على صيانة حقوق الاقليات وحقوق الاجانب ومصالحهم ، وتأمين حرية الضمير والعبادة والارساليات ، والالتزامات المالية والحقوق القانونية التي نشأت في ظل نظام الانتداب وتنفيذ التعهدات الدولية التي ابرمت قبل الغاء ذلك النظام . وقد طلبت لجنة الانتداب ، زيادة على ما تقدم ، ان تمنح الدولة الجديدة معاملة اكثر الامم حظوة لجميع اعضاء عصبة الامم ، شرط

المقابلة بالمثل غير ان الدولة المنتدبة قد وجدت في هذا الشرط انتقاصاً للسيادة العراقية وقد اعترف الفريقان بان المقاييس نسبية الى درجة كبيرة . على ان لجنة الانتدابات كانت تميل الى طلب مستوى من التحصيل اعلى مما كانت تطلبه الدولة المنتدبة ؛ كما ان هذه الدولة لم تكن متشددة فيما يتعلق بالضمانات التي تشدد عليها اللجنة لانها كانت ترى في تاريخ عملها في العراق دليلاً اوضح على تلك الصفات غير المعهوسة مما كانت تراه لجنة الانتدابات

اما الشعب العراقي فلا يمكن ان يقال عنه بصورة جازمة انه قد سلم ضمناً بصحة هذه المقاييس على الرغم من تصريحه لمجلس العصبة في التاسع عشر من ايار عام ١٩٣٢ والواقع هو ان العراقيين لم يقبلوا يوماً من الايام بمبدأ الانتداب ولم يبنوا مطالبهم بالاستقلال التام الاً على حق تقرير المصير وعود الحلفاء

الفصل الثالث

المقاييس في جزر الفيلبين

تبدأ الحركة الاستقلالية في الفيلبين مع بداية القرن التاسع عشر على الرغم من ان المطالبة الصريحة بالاستقلال لم تظهر الا حوالي عام ١٨٩٠ . ويتسم تاريخ المئة سنة التي سبقت التدخل الاميركي في تلك البلاد بالمطالبة المستمرة بالاصلاح من قبل الزعماء الفيلبيين و احرار الاسبان ، مطالبة يتخللها قيام الثورات بين آونة واخرى . ولم تكن تلك الثورات على جانب عظيم من الخطورة ولكنها كانت تعرب ، على كل حال ، عن عدم الاستقرار والتذمر الشاملين ؛ كما ان التسامح الذي كانت تبديه اسبانيا احياناً ، كان يعقبه تراجع يقضي على الجزء الاكبر من الفوائد الاولى . ويعود هذا التقلب في السياسة الاسبانية الى ما كان ينتاب الحركة التحريرية في اسبانيا نفسها من المد والجزر وعلى هذا نرى ان انتصار الحركة الدستورية عام ١٨١٠ في بلاد الاسبان عقبه منح الفيلبين حق التمثيل في البرلمان الاسباني « الكورتاز » ، كما ان تغلب الرجعية مرة ثانية سنة ١٨٢٢ ادى الى ارسال حاكم جديد الى تلك الجزر لم يلبث ان يبدل اكثر الموظفين الفيلبيين بنفر من اعوان الاسبان . وكذلك تمتع سكان تلك البلاد بالحياة في ظل نظام حكومي حرّ اباد

الفترة التي عقت قلب نظام الملكية عام ١٨٦٨ ، ولكن لم يمض زمن طويل حتى اعيدت ايزابيلا الثانية الى العرش وعين حاكم رجعي وقف الاعمال الاصلاحية واخذ على عاتقه الامعان في اضطهاد الاحرار وتشريد هم . وقد كان هؤلاء الاحرار في تلك الاثناء يرمون الى محو الطبقة الاكليركية وتجريد اصحاب الرتب الدينية مما كان بيدهم من السلطة السياسية . وفي سنة ١٨٧٢ اخمدت ثورة قامت في « كاثيت » بشكل شديد واعدم ثلاثة من قادة الفئة الاكليركية بتهمة التحريض على الثورة

والواقع ، ان نواة الحركة الاستقلالية التي عقت هذه الفترة ، تعود في اصولها الى تطرف الرجعيين هذا . فقد اعتُبر الكهنة الثلاثة الذين اعدمهم الاسبان ، شهداء قضا في سبيل الحركة التحريرية ، كما ان الامعان في اعمال الضغط والقمع قوى شعور الشعب بضرورة تنظيم العناصر الحرة تنظيماً اقوى مما كان عليه قبلاً ، وخلق فيهم الايمان بان من العيب ان ينتظروا شيئاً من الاصلاح في ظل الحكم الاسباني . وفي هذه السنة يبتدي تاريخ جهاد ذلك الزعيم الكبير « مارساؤ هـ . دل پينار » في سبيل نشر الثقافة العامة والتنظيم ، ذلك الزعيم الذي قضى خمس عشرة سنة من حياته في الفيلبين ، وما بقي منها في اسبانيا ، عاملاً مجداً واخلص في حقل الكفاح الاصلاحى . اما اوسع زعماء ذلك العصر شهرة ونفوذاً فهو « الدكتور جوزي ريزال » الذي ألف روايتين عن الحياة والسياسة في الفيلبين كان لهما الاثر الهام في بث الدعاية لقضية بلاده

وفي عام ١٨٩٢ عاد « ريزال » الى الجزر ولم يلبث ان اسس الجمعية السرية المعروفة « بالعصبة الفيليبينية » التي اخذت على عاتقها بث الدعوة لتعاليم الوحدة والتنظيم والقومية . ولم يمض شهر واحد على عمله هذا حتى القت السلطات الاسبانية عليه القبض ونفته الى « دابيتان » حيث قضى السنوات الاربع التالية من حياته الى ان عين طبيباً للقوى الاسبانية في كوبا . وقبل ان يتمكن من السفر نشبت ثورة « الكاتسبونان » ، وللحال اتهم بالاشتراك فيها والتواطؤ مع القاتنين بها . وبعد شيء من التأخير اجر الى اسبانيا ، ولكنه لم يكد يصل الى السويس حتى القي عليه القبض بناءً على استلام تعليمات برقية . ثم اعيد الى « مانىلا » حيث مثل امام الديوان العرفى الذي حكم عليه بالاعدام

ان هذه الثورة التي ادت الى اعدام « ريزال » لم تكن من اعمال « العصبة الفيليبينية » التي اسسها ، بل قامت بها جمعية سرية اخرى كانت قد شكلت في السنة نفسها . فقد شكل (اندريس بونيفاسيو) جمعية « الكاتسبونان » في السنة التي ابعد فيها « ريزال »

الى « دابيتان » . وفي الوقت الذي كانت فيه « العصبة الفيليبينية » متجهة نحو التطور السلمي كانت « الكاتيپونان » على استعداد للقيام بالاعمال الثورية ، فحازت الاولى على عطف الطبقة المستتيرة المثقة بينما اصبحت الثانية حركة شعبية منتشرة بين عامة الامة . وقد نجحت « الكاتيپونان » بابقاء حر كاتها واعمالها سرية الى سنة ١٨٩٦ عندما ارغمت تدابير القمع الشديدة التي اتخذت بحجها اكثر زعمائها على الهرب من مانيلا والاتجاء الى تلك المقاطعات التي لم يلبثوا ان رفعوا فيها علم العصيان . وما ان بدأت الاعمال العسكرية حتى انتقلت الزعامة الى اميليو اكوينالدو الذي اصبحت القائد المعترف به للحركة الثورية . ولما كانت الحكومة الاسبانية متضايقة من ضغط الثوار عليها في كوبا ، فانها كانت تتوق الى حل مشاكلها بصورة سلمية ؛ وعلى هذا رضى العصاة في صيف عام ١٨٩٧ بواسطة « بادر و پاترنو » الذي توصل في الرابع عشر من كانون الاول الى وضع اتفاقية عرفت « باتفاقية بياك - نا - باتو » . اما تفاصيل هذه الاتفاقية فانها غير معروفة بشكل يوثق به ، ولكن يزعمون على انها كانت تحتوي على عدد من الاصلاحات العامة مع التعويض على الذين اتلفت الحرب املاكهم ، والارامل والايتام والزعماء المنفيين ^(١)

وعلى الرغم من البيان الذي اذاعه « اكوينالدو » في السادس عشر من كانون الاول عام ١٨٩٧ ، داعياً فيه اتباعه الى ترك السلاح والقبول باتفاقية « بياك - نا - باتو » ، فان عدداً من العصابات الثائرة ظلّ مستمراً في مقاومته للاسبان . وقد دعا الجنرال « مكابولوس » جمعية تأسيسية عمدت الى وضع دستور مؤقت يظل معمولاً به الى ان يعاد تشكيل الحكومة الجمهورية في تلك الجزر ^(٢) وعندما اشتعلت نيران الحرب بين اسبانيا والولايات المتحدة ، كان الاسطول الباسيفيكي

(١) وقد فرض على « اكوينالدو » وعلى نفر من الزعماء الآخرين ، ترك الجزر على ان يستلموا تعويضاتهم عند وصولهم الى « هنكونغ » . ويقول فوربس في كتابه عن الفيلبين ان « من حق الجنرال « اكوينالدو » وصحبه المقربين ان يسيروا الى ان ما دفع له من الاموال بقي مودعاً في احد مصارف « هنكونغ » دون ان يسه احد الى ان اتفق جزء منه على شراء الاسلحة بعد انتصار الكومودور ديوي في خليج مانيلا » (W. C. Forbes, *The Philippine Islands* (New York : Houghton, Mifflin Co., 1928) ج. ١ . ص ٥٩

M. M. Kalaw, *Development of Philippine Politics* (Manila, P.I. Oriental (٢)

Commercial Co., 1927) ص ٩٨

الاميركي في «هنكونغ» بقيادة الكومودور ديوي ؛ وكان الجنرال اكوينالدو قد وصل الى سنغافوره في طريقه الى اوروبا . وقد تمكن القنصل العام « برات » من مقابلة الجنرال بواسطة رجل انكليزي اسمه « براي » . وعلى الاثر ابرق الى ديوي في هنكونغ بما يلي : « اكوينالدو الزعيم الثائر هنا . يأتي الى هنكونغ ليهي . مع الكومودور التعاون العام مع الثوار في مانيللا اذا شتم . ابرقوا . » برات » . فكان الجواب ان : « اخبروا اكوينالدو ان يأتي في اقرب ما يمكن . ديوي » . وقد اجر اكوينالدو الى هنكونغ ولكنه وجد ديوي قد سافر الى مانيللا قبل وصوله . غير ان جميع الترتيبات كانت قد اجريت لنقل اكوينالدو وعدد من اعوانه على مركب حربي الى الفيلبين ، فوصلوها في التاسع عشر من ايار

وليس امر التفاهم الذي جرى بين القنصل العام برات وبين الجنرال اكوينالدو وعلاقة هذا الاخير بالكومودور ديوي ، على شيء من الصراحة والوضوح . فقد نسألم ان الحكومة الاميركية لم تربط نفسها باي صورة قانونية بمساعدة الحركة الاستقلالية في الفيلبين . ولكن يتضح لنا من جهة اخرى ، ان اهداف سكان تلك الجزر وامانيهم كانت واضحة ومعروفة لدى السلطات الاميركية ، وان هذه السلطات ، مع احجامها عن اعطاء وعود التأييد ، قد اجمعت ايضاً عن ابداء اي نية معاكسة قد ينتج عن التصريح بها اضعاف التعاون مع الفيلبين ، كما نرى كذلك جميع التسهيلات قد قدمت لاكوينالدو في محاربته للقوى الاسبانية . واذا كان الجنرال قد اخطأ في اعتبار التصريحات التي تلقاها من الموظفين الاميركيين في الشرق الاقصى دالة على سياسة الحكومة الاميركية ، فان خطأه او استنتاجه كان معقولاً بالنظر لما تضمنته تصريحات الحكومة والكونغرس معاً من المبادئ الانسانية الغريبة السامية التي دفعت الولايات المتحدة الى خوض غمار الحرب ضد اسبانيا . وعلى كل حال ، فان فهم النيات الاميركية على هذا الشكل قد ادى صراحة الى عودة اكوينالدو الى رفع راية الثورة وتأدية المساعدات المادية القيمة للقوى الاميركية في اخراج تلك الجزر من قبضة الحكومة الاسبانية

وقد اذاع الجنرال اكوينالدو على اثر وصوله الى الفيلبين بياناً مؤرخاً في الرابع والعشرين من ايار ، يعلن فيه تأسيس حكومة ديكتاتورية في البلاد . وقد اشار اكوينالدو في بيان آخر الى ان الولايات المتحدة « قد جاءت تظهر لنا ، حتى في هذا المكان ، حماية اكيدة ومجردة عن المصلحة ، معتبرة ايانا قد وصلنا الى مستوى من المدنية

يَكُنَّا من ان ندير بانفسنا شؤون وطننا التاسع هذا» (١) وفي الثاني عشر من حزيران عام ١٨٩٨ اعلن استقلال الفلبين في بيان وقعه اكوينالدو مع سبعة وتسعين من الزعماء الوطنيين الآخرين . وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه ألفت حكومة ثورية لتحل محل الديكتاتورية الى ان يتم وضع الدستور . وفي هذه الاثناء كانت القوى الثائرة تعمل بكثير من النشاط على اخراج الاسبانين من البلاد في سلسلة من الانتصارات الباهرة الى ان توقفت قبل الثلاثين من حزيران ، كما يصفها « ماك كتشون » ، الى الاستيلاء على كل مقاطعة في « لوزون » تقريباً ما عدا بعض الحصون المنفردة ، كما انها كانت تطرق ابواب مانيلا نفسها (٢)

وقد وقع الخلاف الاول الحقيقي بين الفلبينيين وبين الضباط الاميركيين عند استسلام مانيلا في اليوم الاول من آب ، عندما منع الاميركيون القوى الفلبينية من دخول المدينة كما اضطروها بعد ذلك الى الانسحاب من الضواحي ايضاً . وقد اخذت الشكوك تتسرب الى نفوس سكان الفلبين في النيات الاميركية عندما وجدوا معاهدة باريس خالية من كل اشارة الى استقلال الفلبين ؛ ولم تلبث تلك الشكوك ان تحققت عندما اعلن الرئيس ماك كنلي في الحادي والعشرين من كانون الاول سياسة « الادماج » . وقد اثار هذا البيان احتجاج الحكومة الثورية ، كما احتجت تلك الحكومة على محاولة الاميركيين الاستيلاء على « الاويلاو » . واخيراً توصل الفريقان الى اتفاق تشكلت بموجبه لجنة للعمل علىيجاد حل موافق لوجهتي النظر ، ولتأجيل البت في القضية مدة من الزمن ، كان يرجو الفلبينيون ان يتبدل خلالها موقف حكومة واشنطن ، بينما كانت تلك الحكومة تقصد ان تتمكن اثناءها من ارسال النجيدات ودعم مركزها في الجزر . ولم تلبث الحرب ان اندلع لهيبها بين الفريقين في الرابع من شباط خارج مانيلا ، وقد ظلت الحكومة الاميركية تعمل مدة سنتين للقضاء على القوى الوطنية المحاربة

وكانت الحكومة الثورية قد استبدلت في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٩٩ ، بموجب دستور مالولوس ، بالجمهورية الفلبينية التي اعلن تأسيسها باحتفالات كبيرة في عاصمة الثورة . وفي اثناء ذلك شكل الرئيس ماك كنلي لجنة شورمان بناء على

(١) المصدر نفسه ص ١١٠

(٢) C. E. Russel, *The Outlook for the Philippines* (New York: Century Co., 1922)

« اقتراح الاميرال ديوي ، غير ان هذه اللجنة لم تصل الى الجزر الا بعد نشوب الحرب كما انه لم يكن من صلاحياتها البحث في قضية الاستقلال »

وفي صيف عام ١٩٠٠ شعرت الحكومة الاميركية ان اخضاع البلاد وتوطيد الامن فيها قد تم الى درجة تمكنها من نقل السلطة من يد الموظفين العسكريين ، الى موظفين مدنيين ، وعينت لجنة برئاسة المستر تافت في اليوم الاول من ايلول للاشراف على ادارة الجزر وقد اجاز الكونغرس للحكومة في الثاني من اذار عام ١٩٠١ تأسيس حكومة مدنية في الفيليبين . وفي التاسع عشر من نيسان ، اعلن اكوينالدو الصلح بعد ان القى الجنرال فنستون عليه القبض ، ولم يلبث المستر تافت ان عين حاكماً مدنياً للجزر في السابع من تموز ، وقد غير هذا اللقب فيما بعد فاصبح يدعى حاكماً عاماً . وفي اول ايلول جرى تعيين ثلاثة من الفيليبينيين في اللجنة المدنية . غير ان الامن لم يكن قد استتب بعد ولم يحجر الغاء كل نوع من انواع الحكم العسكري ولم يعلن العفو العام حتى الرابع من تموز عام ١٩٠٢

اما الحركة الاستقلالية فقد لاقت ، في السنوات التي تلت هذا العهد ، كل الوان الضغط والقمع ، حتى ان الحكومة لم تكن تسمح بانشاء اي هيئة منظمة هدفها الاستقلال . مهما تكن وسائلها سلمية ومشروعة . اما « الحزب الاتحادي » الذي لقي تأسيسه تشجيعاً من قبل المفوض تافت سنة ١٩٠٠ ، فقد اتخذ لنفسه برنامجاً من بنوده الظاهرة ، اقرار السلام والانضمام الى الولايات المتحدة والقبول بسيادتها الدائمة ، مع التوسع تدريجياً في الحكم الذاتي . حتى تبلغ البلاد مستوى ولاية من الولايات المتحدة . وقد تمكن هذا الحزب من ان يجذب اليه عدداً كبيراً من الفيليبينيين الذين رأوا فيه ، بعد ان تيقنوا من عقم الاستمرار في المقاومة والكفاح وبعد ان اشتدت فيهم الرغبة في السلام ، الوسيلة الوحيدة للاشتراك في حياة الجزر السياسية^(١) فقد كانت الحكومة تفت في عضد المحاولات المتعددة التي عملت على تأسيس الاحزاب السياسية ذات البرامج الوطنية الاستقلالية . ولكن هذا الحظر لم يلبث ان رفع عن تأليف الاحزاب السياسية بعد زيارة « الحزب

(١) يقول الحاكم السابق « فوربس » في سياق حديثه عن غزو « الحزب الاتحادي » ، ما يلي : « ليست هنالك البيانات الكافية على رغبة عدد كبير من زعماء الفيليبينيين في استمرار السيادة الاميركية ، ولكن الادلة متوفرة دون شك على رغبتهم الاكيدة في زيادة مقدار اشتراكهم في ادارة شؤونهم الحكومية » Forbes : المذكور آنفاً : ج ١ ص ١٢٥

« الكونغرس » عام ١٩٠٥ برئاسة وزير الحربية تافت والتصميم على زيادة مقدار اشتراك الفيليبينيين في تسيير الحكومة بخلق مجلس تشريعي منهم . وللحال تألفت الاحزاب الوطنية في البلاد مقيمة بذلك الدليل على ان الحركة القومية الاستقلالية لم تكن ميتة طوال هذه المدة بل انها كانت كامنة ككون النار تحت الرماد

وعلى ذلك تشكلت ثلاثة احزاب وطنية سنة ١٩٠٦ . اولها « حزب الاستقلال الناجز القريب » ^(١) الذي كان يعمل ، كما يدلنا على ذلك الاسم الذي اتخذته لنفسه ، لنيل الاستقلال حالاً ؛ ويليه الحزبان الآخران : « الحزب الملح » ^(٢) ، « واللجنة القومية » ^(٣) ، التي كانت تشدد على التحرر النهائي دون التشديد على الاستقلال القريب . ولم تكد تلك السنة تنقضي حتى اندمج الحزبان الاخيران في هيئة واحدة عرفت « بالاتحاد القومي » ^(٤) . ولما دعي الناجبون لانتخاب المجلس الجديد ، قرر الوطنيون ان يتناسوا ما بينهم من الفوارق ويوحدوا قواهم الانتخابية . وقد نجحوا بالفعل عام ١٩٠٧ باذابة الاحزاب الثلاثة في حزب واحد اطلقوا عليه اسم « الحزب القومي » . وفي الوقت نفسه كان « الحزب الاتحادي » قد التقى عنه سياسة « الانضمام » واعلن تأييده للاستقلال النهائي واصبح يعرف في سنة ١٩٠٧ « بحزب التقدم القومي » ^(٥)

وهكذا شاهدت المعركة الانتخابية التي جرت في الثلاثين من تموز عام ١٩٠٧ ، حزبين وطنيين يتعاركان على اساس المطالبة بالاستقلال الناجز القريب من جهة والعمل للاستقلال النهائي من جهة اخرى . وقد كانت النتيجة ان ظفر الوطنيون المتطرفون باكثرية ساحقة في المجلس الجديد . ولم تكن انتخابات عام ١٩٠٩ الا لتزيد في هذه الاكثرية كما ان الانتخابات التي تلت قد ابقت السلطة في ايديهم على الرغم من ترك التقدميين سياسة « الاستقلال النهائي » ومحاولتهم بذل الوطنيين في التطرف القومي . وقد ظهرت في هذه المدة احزاب جديدة ، كما ان الوطنيين قد انقسموا على انفسهم ليعودوا بعد زمن وجيز الى الانضمام ، ولكن المبدأ الاستقلالي قد ظل خلال كل هذا ، القاعدة الاساسية التي

Partido Independista Inmedaitista (١)

Partido Urgentista (٢)

Comite de la Nacional (٣)

Union Nacionalista (٤)

Portido Nacional Progresista (٥)

ترتكز عليها جميع الاحزاب ، بينما كان الفرق الاولي بينها ، الخلاف على الزعامة الحزبية ليس الا . ولم يقتصر المبدأ الاستقلالي على ان يكون المنهج المسيطر في انتخابات المجلس الوطني بل تعدى ذلك الى الانتخابات الاقليمية والبلدية ايضاً

وقد شهدت كل دورة من دورات الهيئة التشريعية اتخاذ قرار يؤيد المطالبة بالاستقلال القريب ؛ كما ان الحزبين المسيطرين اشتركا في سنة ١٩١٠ في المطالبة بسن دستور للجزر الفيليبينية . وفي عام ١٩٢٥ الف الحزبان بالاشتراك « مجلساً قومياً اعلى » لتقرير السياسة العامة « في كل ما يتعلق بالكفاح الاستقلالي ، وفي جميع الشؤون التي تؤثر في العلاقات بين الولايات المتحدة وبين الفيلبين ، وفي ادارة مصالح البلاد بوجه عام » ^(١) وقد قرر هذا المجلس ان يشغل وظيفة « المندوب المقيم » في واشنطن ، عند شعورها ، رجل من الحزب الديمقراطي (وهو حزب الاقلية) . ومن صلاحيات المجلس ايضاً ان يراقب جباية الاموال التي تجمع في سبيل العمل الاستقلالي ، وانفاقها . ويجدر بنا ان نلاحظ هنا ان الحزبين قد اشتركا في العناية باقرار « قانون جوتز » ، « وتعديل كلارك » الفاشل ، « ولائحة الاستقلال » لعام ١٩٣٣

وكانت قد جرت محاولة غير موفقة عام ١٩٠٤ لتأسيس مكتب او لجنة استقلالية في الولايات المتحدة تعمل في سبيل القضية التحريرية في واشنطن وجميع انحاء البلاد الاميركية . غير ان خلق وظيفة المندوبين المقيمين عام ١٩٠٧ اوجدت للفيلبيين لساناً رسمياً في واشنطن تولى الدفاع عن قضيتهم الاستقلالية بنشاط واستمرار . غير ان هذا الكفاح خمد بعض الشيء بعد سن قانون جوتز سنة ١٩١٦ ، نظراً لاشتراك الولايات المتحدة في الحرب العظمى . وعلى اثر الهدنة وقع خلاف بين الاحزاب الرئيسية على قضية اثار المسألة الاستقلالية في مؤتمر السلام . ولكن نظرية الوطنيين في ضرورة ارسال وفد استقلالي يعرض مطالبهم للحكومة الاميركية في واشنطن ، تغلبت على غيرها من الآراء . وقد كان هذا الوفد كغيره من الوفود التي تلتها ايضاً ، ممثلاً لاحزاب الاكثرية والاقلية ، التي تقدمت بالاجماع بطلب الاستقلال القريب . وعلى الرغم من عدم رضى الوفد الفيلبيني الصريح عن عدد من محتويات اللائحة القانونية التي اقرت اخيراً في كانون الثاني سنة ١٩٣٣ ، فقد ايد هذه اللائحة بالاجماع باعتبار انها افضل ما يمكن الحصول عليه

واذا القينا نظرة على ما كتب عن القضية الفيليبينية ، نجد انه يؤلف ، بالنسبة الى العراق ، المجلدات الضخمة . وبالطبع ان صعوبة البحث عن مقاييس الكفاءة لا تعود الى ندرة المصادر الاولى ، بل الى ان المدرستين الفكريتين ، على الرغم من سعيهما عموماً الى هدف واحد ، تستندان الى أسس بعيدة التباين والاختلاف . فقد استند الفريق الاول في دعواه الى الاعتبارات المتعلقة بما عسى ان تكون مصالح الفيليبينيين الحقيقية (مع تشديد الاهمية على مصالح الولايات المتحدة في الوقت نفسه) ، بينما ينظر الفريق الثاني الى هذه المعضلة من ناحية اهلية سكان الفيلبين لتأسيس حكومة مستقلة ، او عديمها . كما ان هنالك فريقاً ثالثاً يجعل المقياس الوحيد في هذا الامر ، تأمين المصالح الاميركية في تلك الجزر ، والمصالح الاقتصادية منها على الاخص (١)

وهناك عنصر آخر يزيد ارتباطنا في تقرير وجهة النظر الاميركية ، ذلك ان سياسة الولايات المتحدة فيما له مساس بالفيلبين على درجة من الغموض في التعبير تجعلها عرضة لتأويلات متعاكسة . يزداد الى هذا ، ان تصريحات الموظفين الاميركيين الثانويين ، من من القنصل برات الى وزير الحربية ، قد كانت تعتبر في نظر سكان الفيلبين ، تصريحات يوثق بها ؟ وعلى الرغم من انها لم تلق على عاتق حكومة الولايات المتحدة اي التزامات قانونية ، حسب الظاهر قد تقيدها فعلاً بقيد اذلي . وفوق ذلك ، نرى ان السياسة الاميركية فما يختص بقضية الفيلبين لم تكن على وجه العموم سوى انعكاس ارادة السلطة التنفيذية فقط في الدولة ، هذا اذا استثنينا ، القرار الذي اتخذته مجلس الشيوخ في ١٤ شباط ، سنة ١٨٩٩ من جهة ومقدمة قانون جوتز من جهة اخرى . والواقع ، انه كان

(١) وقد اوضح السناتور « كمبر » وجهات النظر المتباينة في المناقشة التي جرت عام ١٩١٦ حول قانون جوتز اذ قال : لقد كانت ابحاثي تتعلق بالمقياس ، او الدليل الذي يجب ان تقرر على اساسه تصرفات الكونغرس بعد اليوم . فاذا طرح عليّ السؤال مثلاً ، عما اذا كان سكان الفيلبين اهلاً لتأسيس حكومة مستقلة والقيام باعبائها ؟ فاني كرجل امين اجيب على هذا السؤال ، بلا او نعم ، على ضوء الحقائق الراهنة ، بصرف النظر عن مصالح الولايات المتحدة في هذا الامر . ولكن اذا سئلت : هل انفصال الجزر الفيليبينية عن الامة الاميركية هو في مصلحة سكان تلك الجزر الحقيقية ؟ فيجب علي ان اجيب على هذا السؤال كرجل امين ، وقد يكون الجواب انه ليس من مصلحة الفيلبينيين الصحيحة ان ينفصلوا عن الامة الاميركية ، على الرغم من اني استطيع التأكيد انه من المعقول ان يتمكن سكان تلك الجزر من تأسيس حكومة مستقرة حرة والقيام باعبائها . وقد اميل الى القول ان الافضل لنجاح اولئك السكان ومنفعتهم ان يكونوا ولاية من ولايات الامة الاميركية اكثر مما لو شكلوا لانفسهم دولة

يحدث خلاف واضح بعض الاحيان بين سياسة السلطة التنفيذية وسياسة السلطة التشريعية. كما حدث ابان ولاية الرئيسين ، ولسن وهوفر . وفي الوقت الذي نلاحظ فيه عدم وجود خلاف اساسي بين الحزبين الكبيرين في البلاد على قضية الاستقلال النهائي للجزر ، نجد ان القواعد التي يتقرر على اساسها الوقت المناسب لمنح ذلك الاستقلال قد اصبحت موضوع شيء من الخلاف في البرامج الحزبية

ومهما يكن هنالك من الآراء الشخصية حول الالتزامات التي نجمت عن التصريحات الاولى ، فان مقدمة قانون جوتز الذي صدر في سنة ١٩١٦ قد قيدت الولايات المتحدة بواجب منح الاستقلال لجزر الفيلبين « حالما يمكن تشكيل حكومة مستقرة فيها » . ويدلنا تاريخ صياغة تلك المقدمة ان الكونغرس كان يقصد في ذلك الحين ان يجعل تأسيس الحكومة الثابتة مقياساً للكفاءة للاستقلال . وقد كانت صيغة المقدمة الموضوعة لللائحة جوتز الاصلية التي رفضت عام ١٩١٤ هي نفسها مقدمة اللائحة التي تم التصديق عليها عام ١٩١٦ . واليك نصها :

« بما ان شعب الولايات المتحدة لم يقصد في يوم من الايام ان يجعل من الحرب التي نشبت بينه وبين اسبانيا حرب توسع بوجها ان ما ترمي اليه الولايات المتحدة وما رمت اليه في الماضي هو رفع سيادتها عن جزر الفيلبين والاعتراف باستقلالها « حالما يمكن تشكيل حكومة مستقرة فيها . . . (١) »

ولكن عندما عرضت هذه اللائحة على مجلس الشيوخ عام ١٩١٦ كانت لجنة ذلك المجلس قد غيرت صيغة المقدمة الى ما يلي :

« بناء على انه من المرغوب فيه ان يوضع بيد سكان الفيلبين مقدار متزايد من السلطة على ادارة شؤنهم الداخلية ، دون ان يكون في ذلك ، في الوقت نفسه ، شيء من الانتقاص لسيادة الولايات المتحدة ، حتى يصبح اولئك السكان ، بتمتعهم بحقوق الانتخاب العام والسلطات الحكومية ، اكثر استعداداً لتحمل المسؤوليات الكاملة والتمتع بالامتيازات التي تنجم عن الاستقلال التام الذي تنوي الولايات المتحدة منحهم اياه ، عندما يتمكنون في عرفها ، من اقامة الدليل على اهليتهم وكفاءتهم لذلك . . . » (٢)

وقد هوجم هذا النص مهاجمة عنيفة في المناقشات التي جرت في الكونغرس حول هذا الموضوع . وبهذه المناسبة ، اثار السناتور « كومنز » السؤال ، الذي اشرنا اليه سابقاً ،

(١) Cong. Rec. 63rd Cong. 2nd Sess. مجلد ٥٢ ص ٨٧٣

(٢) المصدر نفسه 64th Cong. 1st Sess. مجلد ٥٣ ج ١ ص ٥٠٢

عما يجب ان يكون « المقياس او الدليل الذي يقرر على اساسه تصرف الكونغرس الاميركي في المستقبل ^(١) واستطرد قائلاً :

« اني لست مستعداً لتبديل ذلك الوعد ، المفهوم في الواقع على الرغم من غموضه ، في اننا سنفسخ المجال امام الشعب الفيليني ، عندما يصبح قادراً على اقامة حكومة مستقرة ، وسيان كان مشاجماً لشكل الحكم عندنا او مخالفاً له . غير ان هذه المقدمة ، تطرح علي وعلى كل عضو في هذا الكونغرس السؤال عما اذا كنت او من بان الشعب الفيليني سيكون احسن حالاً ، وانه لفلاحهم ، وان افراده سيصلون الى الثراء في زمن اوجز ، وانهم سيحكمون بصورة افضل ، فيا اذا كانوا جزءاً من الولايات المتحدة بما لو كانوا في ظل دولة او بلاد مستقلة . واطن اننا نرى الى تاريخ العلاقات القائمة بين اميركا وجزر الفيلين بان نعمل الآن على نقض هذا التفاهم باستعمال مثل هذه التعابير . . . واني افهم من اقوال كهذه ان الكونغرس في الولايات الاميركية المتحدة يعتقد ان الانفصال يننا وبينهم يجب ان لا يحدث ما زال بامكاننا نحن ان نحكم تلك الجزر باحسن ما يستطيع سكانها ان يحكموا انفسهم » ^(٢)

وقد اظهر القرار باعادة الصيغة الاصلية للمقدمة وتصديق اللائحة المتضمنة لشرط « الحكومة المستقرة » عزم الكونغرس الاكيد على الاستقلال معلقاً على تأسيس حكومة مستقرة . ولكن لسوء الحظ لم يكن تعبير « الحكومة المستقرة » على ذلك الجانب من الوضع الذي توهمه السناتور « كومتز » . فالعنى الذي افترضه هو ذاك الذي عبر عنه السناتور « كتنغ » عندما قال

« لقد جرى تحديد « الحكومة المستقرة » مراراً في القانون الدولي وكذلك في السابقات الاميركية . وهي تعني دائماً تلك الحكومة التي تستطيع المحافظة على النظام والامن وتقوم باعباء واجباتها الدولية » ^(٣)

غير اننا نرى ، من جهة اخرى ، عدداً كبيراً من التفاسير التي تتراوح بين الطلب بان تستند الحكومة الى رضى المحكومين وبين ان تكون حكومة تمثيلية ، لا بل جمهورية ، وان تتمكن من الاحتفاظ بمستوى خاص من المدنية وبدرجة من الفعالية الحكومية توازي ما عند اعرق الامم وارقاها حضارة ^(٤)

(١) انظر اعلاه ص ٤٧ في الحاشية

(٢) انظر اعلاه ص ٥٢ مجلد ٥٢ Cong. Rec. 64th Cong. 1st Sess. ٦٠٦ - ٦٠٧

(٣) Hearings of House Committee on Insular Affairs. سنة ١٩١٥ ص ١٥

(٤) من امثلة ذلك قول السناتور « بورا » . . . « لقد كان موقف الحزب الجمهوري يتلخص في وجوب بقائنا في الفيلين الى ان تتمكن من تدريب سكانها على فنون الحكم الذاتي - واني اجراً على

اما الآراء المناقضة لوجهة النظر هذه فقد تمثلت في خطبة السناتور توماس قال فيها :

« اني لا اعتقد انه بامكان اي شعب من الشعوب تدريب شعب آخر الى درجة يوصله معها الى مستواه الخاص من المهارة في الحكم الذاتي او في نوع آخر من انواع الحكم . . . واني اعتقد انه لو ظلت الولايات المتحدة محتفظة بجزر الفيلبين الى الابد وغايتها مجرد تدريبهم للاستقلال - ونحن لا ندعي اننا نحفظ جم لغير هذا الغرض - لما تمكنت من تحقيق ذلك من حيث المثل العليا الانكلوسكسونية في الحكم الذاتي . واذا كنت احسن فهم الموقف الذي يتخذه مقاومو هذا المشروع ، فانهم يقولون ان احتلالنا وامتلاكنا لجزر الفيلبين قد نجح عنه واجب مقدس لا يمكن تجنيه ، واجب مقدس قد القي على عاتق الشعب الاميركي بان ينقل الى الشعب الفيلبيني قبل الغاء حمايته عنه ، مهما اقتضى لهذا العمل من الزمن ، المؤسسات الاميركية وآراءهم في الحكم ، واسس مجتمهم ووسائل مدنيهم الخاصة . . . اني لا اعرف عهداً من عهود التاريخ سطر حدوث مثل هذا العمل كما اني واثق ان انتقالاً كهذا لم يحدث

القول في وجه التاريخ ، ان الفيلبينين لن يصبحوا اكفاء لممارسة الحكم الذاتي قبل مئتي سنة »
تم قول السناتور « ستارلنغ » : « عندما نتحدث عن الحكومة في جزر الفيلبين ، اي حكومة نفني - أحكومة اتو اقراطية ام ملكية ام اولبقارقية (حكومة الاعيان) ، او اننا كاميركيين ، قد اعتادوا المؤسسات الاميركية ، نطلب اليهم ، عندما يناولون استقلالهم ان ينظموا انفسهم ، ليس في حكومة مستقرة فحسب ، فالملكية قد تكون مستقرة والاتو قراطية كذلك ، بل في حكومة شعبية حرة - المثال الاعلى لاميركا والاميركيين ؟ هذا هو نوع الحكم في الواقع الذي نريدهم ان يحصلوا عليه »

Cong. Rec., 64th Cong., 1st Sess., مجلد ٥٣ ص ٧٢٢

وقد اجاب السناتور وليجز على هذا التصريح بما يلي : « الله اكبر ، يا حضرة الرئيس ، لو ان الولايات المتحدة جمعت مسؤولة عن السياسات الصغرى التي تجري في فيلدلفيا والتي يقترفها الحزب الجمهوري ، والتي تجري في نيويورك باشتراك الحزبين ، كم تظن انه كان يقتضي لنا من الوقت لبقيم الدليل امام احدى السلطات الغربية عنا والمتسلطة علينا ، والتي تدعي لنفسها ثقافة اسمى من ثقافتنا ، على اننا اكفاء للحكم الذاتي ؟ انكم تقولون بان على الفيلبينين ان « يقيموا الدليل » على كفاءتهم . . . ولكن كيف يستطيع الطفل ان يحمل عملاً حساساً او جبرياً ما زال الاستاذ يتولى حل كل الاعمال ؟ . . . اما فيما يختص بما يدور من الكلام حول « المدينة الانكلوسكسونية » ، فبل تظنون ان الحرف يبلغ باحد من الناس الى حد يجعله يظن ان سكان الفيلبين يستطيعون ان يصلوا الى المستوى الذي نحن فيه من الحكم الذاتي بين ليلة وضحاها او في مئة عام ؟ لا ! وبناء عليه ، فهل انتم ستخفون الى الحد الذي تقولون معه انهم يجب ان لا يحصلوا على الاستقلال لانهم ليسوا على ما نحن عليه ؟ . . . نعم ! هذا هو جوابكم الارعن . هذا هو تمام مقدار سخفكم . انكم تؤكدون في لحظة واحدة تفوقكم على جميع العالم ، ثم تعمدون في اللحظة الثانية الى المطالبة بان يكون كل العالم ماثلاً لكم . واذا كان هنالك امر من شأنه ان يزعزع ثقة الناس بقاينسكم ومستواكم ، فهو تأثركم الذاتي بهذا الاقتراح المزدوج

للمتناقض » Cong. Rec. 64th Cong., 1st Sess. المجلد ٥٣ ص ٧٢٣

ومن الجدير بالملاحظة ان تعبير « الحكومة المستقرة » لم يستعمل في ما جرى من المناقشات الا قليلاً ، بل استعير عنه بلفظة « الحكم الذاتي » التي اعتبرت مرادفة له . وكان الخطباء المتعاقبون يفيضون في التغني بعظمة المبادئ الانكولوسكسونية في الحكم ، كما ان الفريفيين كانوا متفقين على عدم بلوغ الفيلبين ذلك المستوى الرفيع الذي بلغته اميركا . اما النتيجة الظاهرة في نظر ممثلي الحزب الجمهوري في الكونغرس ، فقد كانت استمرار السلطة الاميركية الى اجل غير مسمى ، اما الاعضاء الديمقراطيون فكانوا يقولون بضرورة تطبيق مقاييس نسبية تتلاءم مع قابليات الشعب الفيلبيني . وفي بعض الاحيان ، كان بعض الخطباء يتحرون صياغة حججهم في مقاومة الاستقلال ، بشكل يظهر تلك المقاومة على انها صادرة عن دوافع غيرية انسانية ، ولكن اولئك الخطباء انفسهم كانوا يفيضون الدوافع الذاتية التي تحذوهم للوقوف هذا الموقف المعارض ، عندما كانوا يطلقون لبيانهم العنان ويندفعون مع عاطفتهم الجارحة ، فيصدر عنهم ما يزيح الستار عن حقيقة الامر . وهكذا نرى السناتور نلسن بعد ان عرض على المجلس تحليلاً دقيقاً يظهر عدم استعداد الفيلبين للاستقلال بعد في ناحيتي التعليم العام والزراعة ، يُختم تحليله بهذه العبارة الفاضحة :

« اني لاشعر ، في الوقت الذي ارى فيه نفسي مستعداً لاعطاء الفيلبين ذلك القدر من الحكم الذاتي الذي يستطيع ان يمارسه السكان ، بارادتي الصادقة بان يكون تتمتعهم بما يعطى لهم من السلطان في ظل الراية الاميركية . اريد مكاناً في تلك الجزر لا يشعر الشعب الاميركي والجيش والاسطول الاميركيان ، اخم غرباء فيه فلا يطردون من شواطئه . اني اطلب مكاناً في البلاد الشرقية ، حتى اذا ما ارسلنا اسطولنا الى مياه الشرق ، كما اعتدنا ان نفعل منذ سنين وكما سنستمر ان نفعل ، يجد ذلك الاسطول كنفاً يلجأ اليه ويجد من العناية والمعاملة ما يجده هنا في وطنه ، في الولايات المتحدة . لتبقى الراية الاميركية خافقة على هذه الجزر . ولتصبح مانيل المركز التجاري الكبير في الشرق لتوزيع البضائع والمنتجات الاميركية . ان باستطاعتنا ان نصبح امة تحمل رسالة المدنية ، ليس الى سكان الفيلبين فحسب ، بل الى جميع الشعوب التي تقطن الجزر المجاورة ، في ارخبيل ملاي ، والهند والكوشنشين وكمبوديا ، وللملايين المزدهرة في الصين » (٢)

(١) المصدر نفسه ص ١٤٤٧

(٢) Con. Rec., 64th. Cong., 1st. Sess مجلد ٥٣ ص ١٠٧٥ واليك امثلة اخرى: قال السناتور

« ساذرلند » : « قبل ان يشب الجيل الجديد ، وقبل ان يتعلم افراده في المدارس التي انشأناها نحن ،

واننا نجد بين تلك المحاولات المشوشة لتفسير مقاييس « الحكم الذاتي »
و « الحكومة المستقرة » التصريح التالي للسناتور « سيمونسز » :

« قبل ان يصل الشعب الى درجة من الرقي والذكاء والعلم يتمكن معها من تأسيس حكومة تسهر على مصالحه وتعمل لتأمين خيره ، فاني لا اظن انه يكون في حالة توشله لتشكيل « حكومة مستقرة » . متى استوفى الشعب هذه الشروط فقد حاز على جميع العناصر الضرورية لاقامة مثل هذه الحكومة »

اما السناتور « هاردويك » فانه يعطينا تفسيراً اكثر وضوحاً وتحديداً مما سبق
فيما يلي :

« اني اعتقد ، يا حضرة الرئيس والسيوخ ، ان المجمع الديمقراطي الوطني لم يقصد باستعماله تعبير « نظام الحكم المستقر » ، شكلاً من اشكال الحكم كالتى يمكن ان تقام بين الشعوب الانكلوسكسونية او الناطقة باللغة الانكليزية ، اذ انه ليس من المحتمل ان يتمكن سكان الفيلبين من بلوغ مثل هذا المستوى الرفيع قبل مئات السنين . وهكذا اذا فسرنا هذه العبارة

وقبل ان تصبح اللغة الانكليزية هي اللغة السائدة في تلك الجزر ، فاني لا ارى من الموافق منح الاستقلال لهذا الشعب وان اكبر نعمة ، في نظري ، يمكن ان نسبها عليهم ، هي ان نعلمهم باللغة الانكليزية . فهي لغة الحرية الانكلوسكسونية واللغة التى كتب بها اسمى المثل العليا في الحكم . وليس باستطاعة اي شعب ان يفهم تلك اللغة دون ان يفهم الى درجة ما ، آدابها ، ودون ان يقتبس تلك المثل العليا في الحكم . التى يمكن ان اصفاها ، كما تدلني دراساتي للتاريخ ، بانها ارفع واسمى ما عرفه العالم » :
المصدر نفسه . ص ١٥٥

اما السناتور « فرداما » فقد توصل الى نتيجة موثقة للاستقلال ، مع اتباعه حجة لا تختلف كثيراً عن حجج زميله قال : « يجب ان لا يقاس سكان الفيلبين بالمقاييس الانكلوسكسونية نظراً لعدم تمكن اي شعب من الشعوب مجازاة الانكلوسكسون في اجادة فنون الحكم الذاتي . ولكن الفيلبين على نفس الدرجة من الكفاءة لتأسيس حكومة تتفق مع امزجتهم وتألف مع درجة رفيتهم وليس هنالك شعب تمكن من انماء اهليته للاستقلال الى درجة رفيعة ، ما دام يروح في اغلال العبودية . والواقع ان القضية قضية جنس وليست قضية تعليم وتحذيب . ان نسبة الاميين في جزر الفيلبين اليوم ، اذا كنت احسن فهم التاريخ ، لا تفوق نسبتهم بين الاميركيين عند وضع دستور عام ١٧٨٧ . ومع هذا فاني اعلم علم اليقين ان الفيلبين حتى ولو كان كل فرد منهم مخرجاً من الجامعة ويتكلم ست لغات ، لا يستطيعون ممارسة الحكم الذاتي كما استطاع اجدادنا ممارسته منذ قرن وربع قرن . والواقع اني لا اعتقد ان باستطاعة ارقى الفيلبين في العالم واوسعهم علماً ، ان يباشر الحكم كما نعرفه في الولايات المتحدة ، كما يستطيع ذلك الانكلوسكسوني الامي ، العادي ، الصحيح العقل ، الذي يعيش في المناطق الريفية من هذه الجمهورية . اعطوا الفيلبيني الفرصة الملائمة ، وهو يتدبر اموره الخاصة ويصل الى ايجاد الخلاص لنفسه » . . . المصدر نفسه ص ١٥٠

تفسيراً عادلاً ، يصبح معناها ان السيادة الاميركية تظل قائمة الى ان يصبح ذلك الشعب قادراً على اقامة نظام حكومي مستقر بالنسبة الى مقاييسه الخاصة الى محيطه ومركزه الجغرافي الخاص ، وبين امم ذلك الجزء من العالم الذي يقع فيه . . . وان اعتراض الوحيد على هذا التشريع هو انه لا يعطى الفيليبين حقهم كاملاً ، لانه اذا كان هذا الشعب مستحقاً لهذا القدر من الحكم الذاتي الذي يقترح حضرة السناتور اعطاءه اياه في قانونه ، فانه يكون بالامكان سريعاً تأسيس حكومة مستقرة ، كما نفهم ذلك من مناهجنا الديمقراطية

« واني لاشك ، بناء على ما سمعته في هذا المجلس ، وعلى ما قرأته من الابحاث ان يكون هنالك عدد كبير من الشعوب في اميركا الوسطى او الجنوبية ، وعدد اقل دون شك في آسيا وافريقيا ، تتمتع بكفاءة اعظم من كفاءة سكان الجزر الفيليبينية لتشكيل حكومة مستقرة والقيام باعباء ثقافتها ، تأتلف مع امزجتهم واحتياجاتهم العامة » (١)

وعلى الرغم من البلاغة الخطابية والوفرة في هذه التصريحات المتناقضة فانه بإمكاننا ان نستخلص تفسيرين اثنين للتعبير الذي نحن بصدهه يختص كل منهما بجذب من الحزبين الاميركيين : فقد فسر الديمقراطيون وممثلوهم في الكونغرس « الحكومة المستقرة » على انها تلك الحكومة القادرة على حفظ نفسها في الحكم ، وعلى حماية النظام والامن ، واقامة العدل ، والقيام بمسؤولياتها الدولية مع الاضطلاع باعباء الاعمال الحكومية الاعتيادية على مستوى يمكن مقابله ، على وجه العموم ، بما عند الامم الاخرى التي تماثلها من حيث نوع الثقافة والمدنية . اما المعارضة الجمهورية فتقبل هذا التفسير باستثناء الفقرة الاخيرة منه . فقد فرض الجمهوريون ان يكون باستطاعة « الحكومة المستقرة » في الفيلبين ان تمارس جميع هذه الاعمال بالنسبة للمستوى الحكومي والكفاءة الادارية في الولايات المتحدة نفسها

وكان الفوز حليف نظرية الديمقراطيين ، واقرت اللائحة مع المقدمة المضافة اليها . ولكن لسوء الحظ ، لم يتخذ الكونغرس قراراً رسمياً باعتناق هذه السياسة فيما يختص بالتفسير ، كما فعل البريطانيون فيما يتعلق بالعراق . وقد كان من نتيجة ذلك ان تثار القضية نفسها مرة ثانية في ظل الحكم الجمهوري التالي

وفي طاقة الفرد منا ان يتحقق ان هذا التفسير للحكومة المستقرة يتفق تمام الاتفاق مع السياسة الاميركية العملية ، اذا القى نظرة سريعة على تاريخ سياسة الاعتراف الدولي التي سارت عليها الولايات المتحدة مدة تناهز القرن والتي كانت تفرض دائماً تقديم البيانات

على استقرار الحكومة المنوي الاعتراف بها دون ان تفرض بشكل من الاشكال المقاييس الاميركية في الادارة الحكومية على تلك الينيات^(١)

اما الاصول المتبعة لقبول الولايات الجديدة في الاتحاد الاميركي فلا يمكن تماماً المقابلة بينها وبين الاعتراف الدولي بالامم ذات السيادة ، اذاً ان هذه الولايات ، باستثناء اثنتين منها فقط ، كانت موجودة من قبل كوحدات سياسية منظمة في ظل الدولة الاميركية ، اما كراض تابعة لها او كاقسام في ولايات اخرى . يزداد الى هذا ، ان ضم الولايات الجديدة لا يعترض تمتع تلك الولايات بكل مظاهر السيادة . غير ان هنالك بعض الشروط التي لا تعترض على النصوص الدستورية الاميركية والتي يطلب توفرها كبرهان على الكفاءة للحياة كولاية ذات كيان خاص^(٢) ، وهذه الشروط هي ، اولاً وجود عدد مطلوب من السكان ، ثانياً حدود جغرافية مقررة ، وثالثاً ، موافقة عموم السكان على الدستور . وهنالك عدد آخر من المؤهلات وعكسها تقدم بها الكونغرس والحكومة في مناسبات خاصة ، ولكن ليس فيها شيء هام من الوجهة العامة خارج نظام الدستور الاميركي والسياسة الاميركية الداخلية^(٣)

واذا انتقلنا الى درس التصريجات التي فاهت بها السلطات التنفيذية والادارية المتعلقة بالفيلبين نرى وزير الحرية ، تافت ، يقول عام ١٩٠٤ انه . . . « عند ما يتعاملون بمباديء الحكم الذاتي الناتج بواسطة اختبارهم التدريجي في هذا الفن ، يصبح بمقدورنا آتئذ ان

(١) راجع الفصل الخامس الذي يحلل سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاعتراف الدولي

(٢) وقد اجمل السناتور « دوغلاس » هذه الشروط اثناء المناقشة التي جرت حول ادخال ولاية « ميناسوتا » بقوله : « اني لا اعتبر » قانون التفويض بالسلطة « على انه ضروري ولازم بعد . فاذا اجتمع الناس ووضعوا لانفسهم دستوراً ، واذا اعتبرنا نحن هذا الدستور ، عندما يأتي الينا عملاً لرغباتهم الحقيقية ، واذا كان عددهم يني بالمطلوب وكانت حدودهم منظمة واضحة ، اذا توفرت كل هذه الامور فيمكن ان نضرب صفحاً عن « قانون التفويض بالسلطة » وان نقبلهم في الاتحاد ، *Congressional Globe* ، 35th Cong. ج ١ ص ٥٠٣

(٣) وعلى هذا الاساس تأخر ادخال بعض الولايات بحجة اتصافها ببعض الصفات المنافية للجمهورية كوجود النصوص التي تسمح بعزل القضاة ، وكتقييد حرية الانتخاب ، والطرق الخاصة لتعديل الدستور ، وما اليها . يضاف الى هذا الخوف من فقدان التوازن بين الولايات المؤيدة لبقاء العبيد والمعاكسة لها ، او بين الولايات الديمقراطية والولايات الجمهورية ، الذي كان عنصرآ له وزنه في قبول الولايات الجديدة «

نبحث فيما اذا كانوا يريدون الاستقلال او لا يريدونه ٠٠٠^(١) وقد قال ايضاً عام ١٩٠٧ في افتتاح المجلس الفيليني الجديد :

« ان السياسة التي اعلنتها الحكومة في عهد الرئيسين (ماك كنلي وروزفلت) هي التي طبقت وستظل مطبقة في حكم هذه الجزر . وهي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الفيليني ورفاهه وترمي بواسطة نشر التعليم الابتدائي والصناعي العام وبتدريب الناس سياسياً بواسطة الاختبار والمساهمة في ادارة شؤون البلاد ، الى ان تؤهلهم لتأسيس حكومة مستقرة منظمة تكفل المساواة في الحقوق وفي الفرص لجميع رعاياها على السواء . ان هذه السياسة ترمي الى اصلاح حالة الشعب من حيث الصناعة من جهة ومن حيث مقدرة على الحكم الذاتي من جهة اخرى . وان الاستمرار في توسيع صلاحيات السلطات الاهلية سيؤدي حتماً الى تقليص السيادة الاميركية عن هذه الجزر ، ما لم ير الشعبان الاميركي والفيليني بقاء شيء من الصلة قائمة بينهما نظراً لمنافعهما التجارية المتبادلة ولما تستفيداه الفيلين من استمرار هذه العلاقة في سياستها الخارجية^(٢) »

وقد اضاف الى هذا ، بصفته وزيراً للحربية ايضاً ، قوله :

« ويقودنا الافتراض الاساسي الى استنتاج منطقي آخر ؛ هو انه عندما يقيم الشعب الفيليني كمجموع ، الدليل على كفاءته لممارسة حكم ذاتي عام يؤمن احترام القانون والنظام ، ويجعل الفقير والغني متمتعين على قدم المساواة بالحقوق المدنية والحياة القانون ، وعندما يعبر هذا الشعب عن رغبته بالانفصال التام عن الولايات المتحدة ، فان رغبته هذه تحقق دون ابطاء^(٣) »

وفي المناقشات التي جرت حول لائحة جوتز عام ١٩١٥ ، اعرب المستر « غاريسون » وزير الحربية ، عن رأي دائرته في ضرورة وضع المقاييس النسبية للكفاءة ، بقوله :

« لا اقدر انه كان يدور في خلد واحد منا حكم اوتوقراطي او اوارستقراطي في تلك البلاد . ولكنكم اذا كنتم تقولون بان علينا ان ننتظر ، كما يقول الرئيس تافت على ما اظن ، الى ان يتمكن جميع الفيلينيين من التكلم باللغة الانكليزية ومن الاشتراك الفعلي في ادارة الدولة ، فاننا لا نريد ، على ما اعتقد ان نطبق هذه المقاييس على بلادنا نفسها . فكلنا يعلم ان اللجان الانتخابية تطعن مناهجها وتصريحها السياسية اثناء معركة الانتخاب في ست او ثماني لغات مختلفة . . . ونعلم ايضاً اننا لا نزال في هذه البلاد نختبر تلك الفكرة العظيمة التي تقول

(١) كما ورد في كتاب الوزير غاريسون *Hearings of Senate Committee on the Philippines*

سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ٦٣٧

(٢) المصدر نفسه ص ٦٣٨

(٣) *Hearings on H. R. 7233, House Committee on Insular Affairs, 1931* ص ٢١

بترك الشعب يمارس الحكم بنفسه ولو تخلل تلك الممارسة اخطاء ، ولكننا لن نصل الى شيء اذا انتظرنا تحقيق المثال الاعلى في هذه التجربة . اننا لم نحقق ذلك في يوم من الايام في هذه البلاد . . . وقد كنت افهم دائماً ان المقصود هو تأسيس حكومة مثبيلة شعبية ، ولكنني لو كنت قاضياً وقال لي احدهم اني استطع لفظ هذا الحكم او ذاك حتى يتم التجانس الكلي بين السكان وحتى يتكلم جميعهم لغة واحدة وان يكونوا على اتم الاستعداد للاشتراك في الحياة العامة ، فاني اجيبه ان حكومة كهذه لم توجد على وجه البسيطة في يوم من الايام ، وهي في رأيي الخاص ، لن توجد في المستقبل ايضاً ^(١)

وقد قدم الرئيس ولسن الى الكونغرس عام ١٩٢٠ ، بعد ان كان الشعب الفيليني قد اخذ يمارس السلطات الجديدة التي منحتها اياها لائحة جوتز ، التوصيات التالية :

« اسمحوا لي ان الفت انظاركم الى ان سكان الفيلين قد نجحوا منذ ان اتخذ الكونغرس قراره الاخير بشأنهم في تأسيس « الحكومة المستقرة » التي جعل ذلك المجلس وجودها شرطاً من الشروط الاساسية لبحثه قضية منحهم الاستقلال التام . وبناء عليه اقول اننا قد اصبحنا بعد تحقيقهم لهذا الشرط السابق ، احراراً ، لا بل اصبح من واجبنا ان نتقيد بوعدنا لهذا الشعب وان نمنحه الاستقلال التام الذي تاق اليه وعمل في سبيله » ^(٢)

والواقع ان هذا الاعتراف الصريح من قبل الحكومة السابقة بان الفيلينيين قد استوفوا الشروط التي تتضمنها مقدمة لائحة جوتز على انها من ضروريات الاستقلال ، قد اوقع الحكومة الجمهورية في مأزق حرج جداً . وقد ادعى بعضهم ان الرئيس ولسن قد قصد بتصريحه هذا ان يخرج موقف خلفه في الحكم ، غير ان هذا الادعاء بعيد التصديق نظراً لموقف الديمقراطيين السابق من هذه القضية وعلى الاخص تصديق الحكومة لتعديل كلارك الفاشل عام ١٩١٦ الذي كان يرمي الى اعطاء الفيلينيين استقلالها في ظرف اربع سنوات . اما الرئيس « هاردينج » فقد اعتنق التفسير الاقل تساهلاً « للحكومة المستقرة » ، وهو الذي يبنى على اساس المقاييس الاميركية واخذ يعمل على تدعيم وجهة نظره باقامة الدليل على عدم كفاءة السكان لاقامة مثل هذه الحكومة المستقرة . وقبل مجيء الوفد الفيليني الاستقلالي ، ارسل الرئيس لجنة « وود - فوربس » لدرس الحالة الراهنة في تلك الجزر وتقديم تقرير عنها . ويظهر لنا من خلال التعليقات التي زودهم بها وزير الحربية

(١) Senate Committee Hearings المذكور سابقاً ص ٦٤٦ - ٦٤٧

(٢) House Committee Hearings السابق ذكره ص ٢٠

« ويكز » بعض الاشارات التي ' تدل على النتائج التي كانت الحكومة ترغب في الوصول اليها ، قال :

« ان ارضاء الفيليبين الذين يعيشون في هذا العصر يعتبر ثانوياً هذا اذا كنا نعتقد بانه سيكون واسطة لاستعباد هذا الشعب وابادته في المستقبل . واني على تمام الثقة من ان نتائج مجشكم ، سيان رضى عنها اكثريه سكان الفيليبين في هذا الزمن او لم ترض ، ستكون ، نظراً للروح التي عهدت بها اليكم هذه المهمة والتي ادبتموها بها ، حائزة على رضى الفيليبين في المستقبل ، وسينجم عنها حتماً التقدم والخير الدائم لهم » (١)

ويروى عن الجنرال وود ، رئيس هذه اللجنة ، انه خطب في اجتماع عقد في الجزر مصرحاً بما يلي :

« ان من مقتضيات الحكومة المستقرة وجود الشجاعة المدنية في الامة ، والمحاكم التي يتساوى امامها السناتور والفلاح الساذج ، والموارد المهيئة للاستعمال في اي ساعة تحتاج اليها البلاد ، والنظام الذي يمكن الدولة من ان تدافع عن سلامة اراضيها ، والمستشفيات الكافية في جميع انحاء هذه الجزر وقد وجدنا انها غير موجودة في المناطق التي زرناها منذ امد قريب ، والمؤسسات الاجتماعية التي تظهر اهتماماً انسانياً شديداً في حماية الفقراء والمعوزين ، والسهرة الفعالة على شؤون الصحة العامة ، ولغة واحدة ، وامور عديدة اخرى » (٢)

وقد وضعت اللجنة ملخصاً لأبحاثها واستنتاجاتها هذا ما جاء فيه :

« اننا نجد السكان على درجة كبيرة من السرور والسلام ، وعلى جانب من الرفاه . وهم يقدرون المنافع التي يجنونها من الحكم الاميركي . وانا نجد في كل مكان بين الفيليبين المسيحيين تشوقاً للاستقلال في ظل الحماية الاميركية ، على الغالب . اما غير المسيحيين والاميركيون فيؤيدون استمرار تسلط الولايات المتحدة على البلاد »

« وانا نجد على وجه العموم تقصيراً عن فهم هذه الحقيقة ان الاستقلال في ظل حماية امة اخرى لا يمكن ان يكون استقلالاً صحيحاً »

ونجد ان الجهاز الحكومي ليس خالياً الى درجة تبعث على الطمأنينة من تلك العوامل الاساسية التي تؤدي الى تخطيط كل جهاز حكومي

ونجد ان عدداً كبيراً من الموظفين والمستخدمين يتألف من رجال اكفاء ذوي اخلاق طيبة واخلاص لا بأس به للمهام الملقاة على عواتقهم ؛ غير ان فعالية الخدمة قد تضاءلت ولم يعد

Maximo Kalaw, "Why the Filipinos Expect Independence," *Foreign Affairs* (١)

ج ١٠ العدد ٢ ص ٣١٢

(٢) المصدر نفسه

افرادها على ما كانوا عليه من الكفاءة نظراً لفقدان التفطيش وللتسرع في نقل المسؤوليات والسلطة الى ايدي موظفين لم يعطوا الفرصة الكافية للحصول على التمرين المطلوب

ونجد ان الكثيرين من الفيليبين قد اقاموا الدليل على كفاءتهم للقيام بالمهام الحكومية فضلاً عما نلقه من الامل على ابناء الجيل الجديد ؛ وان قوانين الخدمة المدنية قد طبقت تطبيقاً مرضياً، غير ان هنالك شيئاً من التأخر من هذه الناحية نظراً لادخال شيء من السياسة في تطبيق تلك القوانين

ولكننا نجد في الوقت نفسه عدم الثقة في العدالة متفشياً بشكل يبعث على القلق ويجدد استقرار الحكومة

كما اننا نجد ان الشعب ليس منظمًا اقتصادياً او من الوجهة الدفاعية بصورة يتمكن معها من القيام بحكومة مستقلة لنفسه

اما المجالس التشريعية فتدار بكثير من الجلال والوقار وهي مؤلفة من رجال يمثلون البلاد في الواقع تمثيلاً حقيقياً

ونميل الى الاعتقاد ان عدم النجاح الذي نصادفه في بعض الدوائر يجب ان لا يتخذ دليلاً على عدم كفاءة الفيليبين اذ انه ناتج عن قلة الاختبار من جهة وفقدان التفطيش من جهة اخرى ونجد ايضاً ان المسائل المتعلقة بتثبيت التعيينات يمكن ان تثار في كل وقت وان تقود الى اصطدام لا يقبل الحل بين الحاكم العام ومجلس الشيوخ الفيليبيني

واننا نشعر انه على الرغم من جميع الصفات الحسنة التي يتحلل بها سكان تلك الجزر ، وعلى الرغم من الاختبار الذي حصلوا عليه في الثاني سنوات الاخيرة التي قضوها بعد حصولهم على الحكم الذاتي ، على الرغم من كل هذا لا نرى ان هنالك ما يبرر تنازل الشعب الاميركي عن رقابته على حكومة الفيلبين ، وسحب جيشهم واسطولهم من تلك الجزر ليجعلوها بذلك فريسة لاي امة قوية تطمع في ارضهم الفنية وقابليات مركزهم التجاري الممتاز . وفي الختام ترانا مقتنعين ان انسحابنا من جزر الفيلبين وقطع علاقتنا بها قبل ان تتيح لشعبها الفرصة الكافية لتأسيس حكومة منظمة ثابتة ومستقرة هو خيانة ضد ذلك الشعب ، ونكبة على الامّة الاميركية وخطوة الى الوراء في طريق التقدم واهمال فاضح لواجباتنا القومية « (١)

ويلاحظ القاريء انه ليس هنالك اي تناقض بين هذا التحليل وماسبقه في وصف الحكومة المستقرة . فالنقصان الهامان اللذان يزعم التقرير وجودهما هما في الادارة العدلية وفي الاساس الاقتصادي للاستقلال . وهذان العنصران مقدّر وجودهما ضمناً في الحكومة المستقرة ومخالفة توصيات الرئيس ولسن ليست مبنية على اساس مبدئي ولكن على اساس الحقائق الراهنة ، وفي الحالتين نرى القضية تدور حول مبدئيين عبّرت عنه

بريطانيا العظمى في موقفها نحو العراق ، ونعني به درجة التحصيل التي يجب الوصول اليها في كل مقياس من المقاييس . وقد اعتبر ولسن الدرجة التي بلغت عام ١٩٢٠ وافية بالمرام . ولكن هاردنج وكولدج وهوتر لم يشاركون في هذا الرأي . اما تقرير وود - فوربس الذي يعلق كثيراً من الاهمية على « عدم الكفاءة النسبية » في الجزر التي تظهر عند مقارنتها بما يمكن ان تكون عليه الحال في ظل التسلط الاميركي الشديد ، فانه يعني على ما يظهر ان على الشعب الطالاب الاستقلال ان يتمكن من تأسيس ادارة تبلغ في مستواها ما كانت الدولة المتسلطة قد تمكنت من تأسيسه . غير ان الانكليز قد رفضوا الاخذ بمثل هذه النظرية رفضاً باتاً في العراق . يضاف الى هذا ان تقرير اللجنة قد اتخذ من بعض النقائص الموجودة بالنسبة للمقاييس المثالية ، برهاناً على عدم الكفاءة ، في الوقت الذي لم تكن فيه تلك المقاييس ، كما قال زعماء الفيلبين حالياً ، قد تحققت في الولايات المتحدة نفسها (١)

غير ان الحجة التي كانت تقدم ضد الاستقلال في عهد حكومتي كولدج وهوتر ، فقد كانت تدور بصورة متزايدة حول الشؤون الاقتصادية والعسكرية والنفسية . واليك جواب الرئيس كولدج للوفد الاستقلالي الفيلبيني في الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٢٤ :

« على الرغم من هذا التقدم الرائع الذي حصل في جزر الفيلبين اثناء ربع القرن الاخير ، فان الشعب لا يزال غير مستعد ، ان من حيث الثروة او الاختبار ، لتحمل تلك الاعباء الثقيلة التي ستلقى على كاهله من جراء الاستقلال السياسي . يزداد الى هذا ان مركز الفيلبين العالمي ، في حالة عدم وجود الحماية الاميركية ، قد يقود الى ايجاد ملك سياسي واسع النظام وكثير النفقات والى خلق جيش واسطول قليل الفعالية ولكن كثير الاكلاف . ومن المشكوك فيه ان يتمكن الشعب الفيلبيني ، على الرغم من بذل اقصى الجهود ومن التضامن التام بين افراده وجماعاته ومن وطنية ابنائه الصادقة المخلصة ، من المحافظة على مركزه المستقل في العالم الى اجل غير محدود أجل ، لقد اظهر الفيلبينيون في عالم التريبة والتقدم الثقافي والادراك السياسي ، كفاءة تبرز عقد الآمال الكبيرة على مستقبلهم . ولكن من الاسراف وعدم الاخلاص ان نزعهم قد اقاموا الدليل القاطع الى الآن على امتلاكهم تلك الاهلية السياسية التامة التي يجب توفرها لدى كل امة قاصرة تريد ان تتحمل مسؤولية الاحتفاظ بنفسها في عائلة الامم . واني واثق ، بصراحة ، ان الرسالة التي بلغتموني اياها ، هي

بنفسها دليل على ان شيئاً من النقص لا يزال موجوداً في نحو الادراك السياسي والكفاءة في بلادكم

والذي يدرس الاسس التي تقوم عليها الشكايات ضد الوضع الحاضر لا يتالك عن الاعتقاد ان الاهداف الديمقراطية الجمهورية في الحكم لم يتم تحقيقها بعد. وان لدينا ادلة متعددة على وجود شيء من العجز او عدم الارادة للاعتراف ان هذا النوع من الحكم يرتكز على نظرية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلاً تاماً. وقد حدث مرات عديدة ما يدعون للاعتقاد بوجود ميل لتوسيع صلاحيات السلطة التشريعية ، ومعنى ذلك تضيق دائرة السلطة التنفيذية في الدولة

واذا نظرنا الى القضية بكامها نظرة مجردة عادلة ، لا يستطيع واحدنا الا الشعور ان الشعب الفيليني اذا لم يستطع التعاون والتآزر في سبيل تأييد حكومة لا تقل صلاحاً عما كانت عليه الادارة ايام الحاكم العام وود ، فان فشله في هذا المضمار يتخذ دليلاً على عدم استعداده لتحمل المسؤوليات الوطنية ، ولا بعداً غيراً وانديفاعاً منه على تقدم البلاد ورفقها . . . وبناء على اعتقادي هذا اشعر اني اخدم هذه المصالح نفسها عندما اقول بصراحة انه ليس من الممكن ان نبحت في توسيع صلاحيات الحكم الذاتي في الفيلين قبل ان يبرهن السكان عن استعدادهم واهليتهم للتعاون الفعلي التام مع الحكومة والسلطات الاميركية

. . . ولكن عندما يجيء الوقت الذي نظهر فيه افضلية الاستقلال لسكان الفيلين ، من حيث وضيتهم الداخلية من جهة ومركزهم الدولي في العالم ، من جهة اخرى ؛ اذا جاء ذلك الوقت وكان الفيلينيون لا يزالون ميالين الى الاستقلال التام ، فليس هنالك مجال للشك في ان الولايات المتحدة ، حكومة وشعباً ، لا تتردد عن القول عند طلبهم « (١)

وفي سنة ١٩٢٦ زار الكولونيل كارمي . ا . طومسون تلك الجزر بناء على طلب الرئيس كوليدج^(٢) ، وقدم له عند عودته تقريراً مؤداه انه يجد الفيلينيين « غير حائزين على تلك الموارد المالية الكافية لتأمين احتياجات حكومة مستقلة » ، وانهم « لا يتمتعون بالتجانس والتضامن الضروريين للامم القوية الديمقراطية » ؛ وان الشقة بين الطبقات الرفيعة « واسعة الى درجة تجعل قيام حكومة شعبية من الامور المستحيلة » ؛ وان الرأي العام المسيطر الذي لا مندوحة من وجوده لتأييد الحكم الديمقراطي ، معدوم الوجود الآن في الفيلين ، وليس من الممكن ان يوجد قبل ان يزيد انتشار وسائل الاذاعة العامة ويتضاعف عدد قراء الصحف اليومية . . ولعل اغرب ما في التقرير قوله :

« وقد علمت ان جميع الفيلينيين ، ما عدا اقلية متطرفة منهم ، يأملون ان تسوى علاقاتهم

(١) Forbes السابق ذكره الجزء ٢ صص ٥٦٨ - ٥٥٣

(٢) Senate Documents No. 180 69th Cong., 2nd Sess.

نخائياً مع الولايات المتحدة على اساس الاستقلال التام في ادارتهم الداخلية مع بقاء الشؤون الخارجية بكاملها بيد الولايات المتحدة »

اما النتيجة الثانية التي توصل اليها طومسن فتبعت على الشك في ان التقرير بكامله قد صيغ بلونها ، كما تظهر شيئاً من التعرض الذي كان سابقاً على ما يظهر لزيارته تلك الجزر : قال :

« اذا اخذنا بعين الاعتبار ، المصالح التجارية الاميركية في الشرق الاقصى نجد انه ليس من الحكمة في شيء ان ندع الفيليبينيين ينفلتون من قبضتنا في هذا الوقت . فتجارتنا مع الشرق لم ترل تريد اتساعاً عاماً بعد عام والامل كبير بان يتسع انتشارها هذا في المستقبل ، نحن بحاجة ماسة الى اتخاذ هذه الجزر قاعدة تجارية لنا ، والاحتفاظ بها من شأنه ان يقوي مركزنا الشرقي وان انسحابنا من الفيلبين لا بد ان يقود الى تعقد الوضعية الدولية في الشرق »

وبعد ذلك يشير التقرير الى الغاء التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بقوله :

« ان الشعب الفيلبيني ، نظراً للتجارة الحرة بينه وبين اميركا ، قد جنى الفوائد الكبرى من اقتباسه مستوى ارفع في المعيشة من المستوى الذي كان يتمتع به قبلاً ، وهو لذلك سيجد نفسه مجبراً على منافسة غيره من الشعوب الشرقية التي ليس لها هذا المستوى الرفيع من المعيشة . وان منافسة كهذه من شأنها ان تعود بالنتائج المعاكسة على الشعب الفيلبيني وعلى وضعية الجزر الاقتصادية ، وسواها . . . ولذا يجب على الولايات المتحدة ان تقوم بالاستعدادات اللازمة لدفع مضار هذه المنافسة الاقتصادية وجشع الامم الكبيرة ، قبل ان تترك تلك الجزر وتعرضها لالاخطار الحياة المستقلة »

ويختتم التقرير بالإشارة الى مشكلة « المورو » على الشكل الآتي :

« اني اعتقد شخصياً بعدم فصل الجزر الجنوبية من الفيلبين عن بقية الارخبيل فصلاً دائماً . . . ولكننا يجب ان نلاحظ في الوقت نفسه ان منحنا الاستقلال للفيلبينيين الآن يوجب علينا فصل «منداناوو» و«ارخبيل» «سولو» عن بقية الجزر ، والا كان ذلك حثناً من قبل الولايات المتحدة بوعدها لشعب « المورو »

وفي عام ١٩٣٠ ، صرح الوزير ستمسون امام لجنة مجلس الشيوخ التي كانت تبحث في لائحة استقلال الفيلبين بما يلي :

« اني لا اوافق على هذه اللائحة ، لاني اوثن اولاً ، ان هذا الاستقلال سيكون ذا اثر سيء على الفيلبينيين انفسهم لعدم كفاءتهم ، ليس في الشؤون السياسية فحسب ، بل في الشؤون الاقتصادية ايضاً . ورأيت ان هذا الشعب لن يستطيع الوقوف وحده ، كما قلت ، حتى يصبح لديه الدخل الكافي الذي يمكنه ليس فقط من تحمل اعباء الشؤون الخارجية التي تتحمل

الولايات المتحدة ادارتها عنه اليوم ، من الحماية الى العلاقات السياسية الى تخطيط الشواطيء ، بل الدخل الكافي لمساعدتهم في السير نحو التقدم والرفق الداخلي ، وفي طليعته التعليم والاعتماد على النفس ، الدخل الكافي لمنع وقوع النكبة التي اشترت اليها سابقاً ، نكبة الانحلال والتلاشي على يد دولة خارجية او بسبب الفوضى الداخلية او الحكم الفردي والواقع ان هذا الاقتراح هو من المقترحات الاساسية الموضوعة بين يدي هذه اللجنة للبحث ، لانه يمكن ايضاحه بشكل حسابي مضبوط . فاذا صح اعتقادي ان الفلبينيين يحتاجون الى الرفق والتقدم ، واذا صح اعتقادي في ضرورة اعطائهم القوة الاقتصادية الضرورية لجعلهم يقفون على اقدامهم ، اذا صح كل هذا يصبح باستطاعتكم ان تقدروا حسايماً الحد الادنى من الزمان الذي يستطيعون ان يحصلوا فيه على رأس المال الكافي للقيام بالاصلاحات المطلوبة (١)

اما وزير الحربية هرلي فقد وقف موقفاً اكثر تشدداً ضد الاستقلال الى درجة انه وصل في الكتاب الذي ارسله الى السناتور نبهام الى ما يقرب من نقض الوعد بالاستقلال النهائي مما ادى الى احتجاج زعماء الفلبين بشدة على موقفه هذا . واليك بعض ما ورد في كتابه :

« ان البحث في سجلات القضية يقودنا الى القول بعدم وجود اي وعد قانوني او ادبي قاطع فيما يختص بالاستقلال الناجز او بالاستقلال ضمن مدة محددة من السنين ؛ وانه لم يوجد الى الآن اي وعد فيما له مساس بالتحرر النهائي اكثر قيمة من الالتزام باستمرار السيادة الامبركية على جزر الفلبين الى ان يصبح في الامكان التنازل عن الامانة التي اخذتها الولايات المتحدة على نفسها باسم مجموع الشعب الفلبيني تنازلاً شرفياً عندما يصبح ذلك الشعب مستعداً لتحمل مسؤوليات الاستقلال التام » (٢)

وقد صرح الوزير هرلي ايضاً في الشهادة التي اداها امام لجان مجلس الشيوخ بخصوص لائحة هور بتايلي :

« ان الفوضى السياسية المتفشية اليوم في الشرق قد بلغت مبلغاً يجعل الوقت غير مناسب لبحث قضية استقلال الفلبين والتشريع الذي بين ايديكم ، ومدفه هذا الامر ، ليس من شأنه ان يخدم مصالح الشعب الفلبيني من جهة ولا مصالح الولايات المتحدة من جهة اخرى . والاستقلال السياسي ، قبل ان يزيد تقدم الفلبينيين في طريق الاستقلال الاقتصادي ، يقود حتماً الى الثورة والفوضى . اما جميع المقاييس اللازمة لبلوغ الاستقلال الاقتصادي فلا يمكن تقريرها مسبقاً . فالمؤسسات السياسية والاجتماعية في بلاد الفلبين لم تبلغ بعد تلك الدرجة

(١) Hearings on Philippine Bill, Senate Committee on Insular Affairs, ٢٢ ايار

سنة ١٩٣٠ الجزء ٧ ص ٦٦٥

(٢) Kalaw, "Why the Filipinos Expect Independence" السابق ذكره ص ٣١٤

من الرقي التي تؤمن قيام حكومة مستقرة تأميناً معقولاً ولقد كانت الولايات المتحدة تأمل ان تدرس في تلك البلاد الافكار التي لا تلبث ان تبثق ثمارها وينبثق عنها نظام حكومي كالذي سبق تأسيسه في اميركا . ومن الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يكون مستوى المدنية والعيش في تقدم مستمر

وقد اجريت التجربة لاقامة دولة تحكم نفسها وتكفي نفسها كباقي اعضاء اسرة الامم . وكان البرنامج الموضوع لبلوغ هذا الهدف ، اولاً ، ايجاد رأي عام عاقل يستطيع ممارسة الحكم الذاتي ؛ وثانياً ، تأمين الاكتفاء الاقتصادي في الجزر حتى يتمكن اهله من تحمل اعباء مثل هذه الحكومة ؛ وثالثاً ، تبديل النظام الاجتماعي ورفع مستواه بشكل يقوّي الوسيلتين السالفتين

. . . . وفي الوقت الذي تُعلّق فيه الاهمية على الناحية السياسية من القضية ، يجب ان نلاحظ ان التبعات الاجتماعية والاقتصادية التي اخذتها الولايات المتحدة على عاتقها لم تكتمل بعد . وقبل ان تتم هذه الامور ، كما سابى بوضوح قبل الانتهاء من هذا البيان ، ارى ان تنازلنا عن المسؤوليات الملقاة على عاتقنا يعود بالضرر على سمعة الولايات المتحدة ، وعلى مصالح الفيليبينيين انفسهم اما الزمان الذي يجب ان يمر قبل منحهم الاستقلال فيجب ان يقرر بتحديد الاهداف التي يجب بلوغها وليس بتحديد الايام والسنين . وهذه الاهداف يجب ان تتضمن تلخيص الولايات المتحدة من اي مسؤولية فيما له مساس بمجملي اسهم الدين العام في جزر الفيلبين ، واقامة الدليل القاطع على ان الحكومة الفيليبينية المستقلة تستطيع سد حاجاتها الضرورية في ظل الظروف التي يوجد بها الاستقلال ويلاحظ ان هنالك كثيراً من عدم الوضوح في التفكير عند السواد الاعظم من الفيليبينيين فيما يختص بالتفريق بين الحكم الذاتي من جهة وبين الانفصال التام عن الولايات المتحدة من جهة اخرى . ومن الصعب ان يتحقق الانسان ان المطالبة الشديدة الصارخة بالاستقلال التام لا تمثل في الواقع رغبة الفيليبينيين الحقيقية لان اكثرية الرجال الاذكى في البلاد يشعرون بالخطر الذي يتعرض له مجموع الشعب في حالة حصوله على الاستقلال فوراً ولكن الرأي العام الفيلبيني ، نظراً للدعاية السياسية فقط ، قد اصبح يكنّ عداء شديداً ليس لاستمرار السيادة الاميركية على الجزر فحسب ، بل لكل زعيم يجرأ على مقاومة هذا الشعور فحرية الرأي لا يسمح بها في البلاد وهذه الحالة ليست مقتصرة على مكان واحد دون غيره في تلك الجزر بل هي شاملة لجميع انحاءها . وليس لاحد ان يبدي رأيه في هذا الموضوع اذا لم يكن متفقاً مع آراء هؤلاء الزعماء واعتقد انه ليس بالامكان تأسيس نظام حكومي على اساس الحكم الذاتي التام والتمثيل الشعبي قبل نشوء تلك القوة المؤثرة في الشؤون العامة ، اعني جما الرأي العام الاكثر وضوحاً واستنارة مما هو عليه الآن . واكبر عقبة في سبيل ذلك الآن هو هذا التضيق على حرية ابداء الرأي ، عندما تكون الآراء مخالفة ، على الاخص ، لآراء الزعماء المسيطرين . اما تقدم التعليم العام المستمر فشرط اساسي لا مفر منه ايضاً (١)

اما الرئيس هوفر فقد علق الالهية في رسالته التي ردَّ فيها لائحة الفيلبين في سنة ١٩٣٣ ، على الحجب الاقتصادية والعسكرية ؛ واطهر ضمناً ، في نبؤاته عن النتائج السيئة التي من شأنها ان تنجم عن اقرار هذه اللائحة ، عدم اعتقاده باهلية الفيلبين للحكم الذاتي . واليك بعض ما جاء في تلك الرسالة :

« من سوء حظ هذا الشعب ان حياته الاقتصادية ترتكز حالياً ، وستظل كذلك الى زمن بعيد ، على الامتيازات التجارية التي تمنحهم اياها الولايات المتحدة . وان عدداً كبيراً من صناعاتهم لا يمكنها ان تنافس مستوى الحياة المتدني واكلاف الانتاج الزهيدة في المناطق الحارة والمعتدلة الحارة الاخرى الاًبجح منتجاتها الامتيازات لدخول الاسواق الاميركية . وبغير ذلك يصبح من الضروري اهمال الاراضي المستعملة الآن لانتاج هذه السلع او تحبط الاجور ومستوى المعيشة واسعار الاراضي الى درجة تتساوى فيها مع احوال البلاد التي تنافسها . ويكون من نتائج ذلك ان تقل رؤوس الاموال الموظفة في الصناعات الكبيرة ، وضمانات الرهون في المصارف ، وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات ، وان يتعرض النظام المالي في تلك الجزر المخطر ، وان تحرب الرساميل ويقضى على مقدرة الناس على دفع الضرائب ، فيقل دخل الخزينة العامة وتضصف كفاءتها للقيام بالتزاماتها والمحافظة على النظام العام وفي مثل هذه الظروف ، ستجد حكومتنا نفسها خلال هذه السنين ، وقد فقدت كل وسيلة مدنية لممارسة سيادتها في ضبط تلك الشؤون مع بقاء مسؤوليتها الادبية للاحتفاظ بحكومة مستقرة ، بحيرة على اتخاذ الاجراءات العسكرية للمحافظة على النظام في وسط محيط اجتماعي واقتصادي يسير في طريق الاخطاط المستمر ، او على اتفاق مبالغ كبيرة من اموال المكلفين الاميركيين لتدعيم حكومة تريد ضعفاً يوماً بعد يوم . وليست هذه الصعوبات كل ما ينجم عن خلق مثل هذه الوضعية المتوسطة ، فهناك بالإضافة اليها مضلة السكان غير المسيحيين الذين لا يزالون الى اليوم غير مؤيدين للفريق السائد في البلاد . زد على هذا ان دخل الحكومة الفيلبينية لم يكن في الماضي ليكني ، بعد دفع النفقات الاخرى ، نفقات الكشاف الفيلبيني ، فكيف تراه يكني لانشاء جيش او اسطول ؟ . . . في الرقت الذي يجب ان نذكر فيه ان فكرة الاستعمار واستقلال شعب لشعب آخر لا تزال حية على وجه هذه البسيطة . وسكان الفيلبين لن يستطيعوا وحدهم بعد حصولهم على الاستقلال الصمود في وجه مثل هذا التدخل والاجتياح . . . ومن المستبعد ان تعترف الامم الاخرى لهذه الجزر بالحياد ما زلنا نحفظين بقواعدنا البحرية فيها ، والحياد على كل حال ضمان غير كافٍ للاستقلال ، اذالم نكفله نحن . . . » (١)

ولعل خير ملخص لوجهة النظر المعاكسة لما تقدم ، هو في تقارير لجان مجلس النواب والشيوخ التي اوصت بالتصديق على اللائحة والتي اعتمتها المجلسان الى درجة انها اقرت

القانون على الرغم من معارضة الرئيس . وهذا هو تقرير لجنة مجلس النواب :

« يسود الاعتقاد ان جزر الفيلبين اليوم تتمتع بحكومة مستقرة ، اي بحكومة تستطيع المحافظة على النظام واقامة العدل بين الناس وتحمل المسؤوليات الدولية ، فضلاً عن كونها حائزة على تأييد الشعب الذي يتولى ممارسة جزء كبير من السلطة التي وضعت بيده سابقاً . وقد كانت ممارسة هذه السلطة فعلياً ، سلطة سن القوانين وتطبيقها وادارة شؤونها العامة الاخرى ، تقريباً عملياً لهم في تحمل مسؤوليات الحكم الذاتي . . . وليست الاحزاب السياسية وسائل للتعبير عن الآمال والمقترحات والمطالب المتعلقة بالحكومة فحسب ، بل هي مقاييس ايضاً للمقدرة العامة على تفهم القضايا السياسية والاقتصادية والادبية ، والتفريق بينها ؛ وتريد قيمتها من ناحية كونها مقياساً لكفاءة الشعب للحكم الذاتي اذا كان من اهدافها المحافظة على قدسية الاقتراع وضمان الخضوع لآراء الاكثرية الصحيحة . . . والتعليم العام في كل مكان وزمان حافز ومساعد كبير على اثارة الرغبة بالاشتراك في الحكم

لقد تحققت غايتنا في جزر الفيلبين . واصبحت وحدة الشعب في تلك الجزر حقيقة راهنة . اما استعداد الناس وتطوئهم للحصول على الحكم الذاتي فقد اقيم عليهما الدليل الكافي . وان مقدرتهم المالية على سد حاجات حكومتهم من الامور التي لا تحتاج الى بيان . فموازنتهم متوازنة ، ونقدم ثابت ، والادارة القضائية صحيحة وفعالة ، كما ان نظام التعليم العام موفق وناحج الى درجة كبيرة . وهم يملكون فوق ذلك من الوسائل الصحية والمواصلات وغيرها من المصالح ، كل ما يحتاج اليه الحكومات الناجحة المنظمة ، وبامكانهم ان يحافظوا على القانون والنظام بوسائلهم الخاصة كما يستطيعون ان يوفرُوا جميع اسباب الحماية لمواطنيهم وللغرباء الساكنين في بلادهم . اما مستواهم التعليمي والاقتصادي فارفع من مستوى البلدان الاخرى في ذلك الجزء من العالم الذي يسكنونه . وقد اصبحوا ، بفضل تدريباتنا لهم يفهمون الديمقراطية فهماً صحيحاً ويقدرونها ويتوقون اليها (١)

ويخلص لنا هذا التقرير البيانات التي ادلى بها الفريقان فيما يختص بالمقاييس والعوامل التي يجب درسا وتحيصها قبل البت في كفاءة الفيلبيين للاستقلال . اما تقرير لجنة مجلس الشيوخ فيقتصر في الجزء الاكبر منه على ترديد هذه الامور مع زيادة بعض تعليقاتها الخاصة على بعض تلك المقاييس . وبناء على هذا تنكر اللجنة الادعاء بان الرأي العام الفيلبيني منقسم على ذاته فيما يختص بقضية الاستقلال (٢) ، كما تقرر وجود الزعامة الكافية

(١) المصدر نفسه ص ١٢٨٢٠ - ١٢٨٢٣

(٢) تريد لجنتم ان تلفت الانظار الى دعاية تبث في الاوساط مؤداها ان زعماء الفيلبيين ليسوا مخلصين في مطالبهم بالاستقلال غير ان لجنتم لم تستطع ان تضع يدها على بيئة من شأنها ان تثبت مثل هذا الادعاء . وهناك الماع الى ان الشعب الفيلبيني لا يطمح الى الحرية فعلاً ، وان زعماءه لا يجذونها تحييداً كلياً ، ومع هذا تأنيك المطالبة بالاستقلال ، ردّاً على هذه الدعاية ، من الصحافة الفيلبينية بكاملها ، من

والمقدرة الادارية الضرورية لتسيير المصالح العامة^(١)، وتنفي اهمية الاخطار التي تنجم عن نفور الاقليات وعدم رضاها^(٢). اما فيما يختص بالحجج الاقتصادية فقد اوصى تقرير اللجنة بان الوضعية العامة تتطلب حلاً سريعاً لقضية الاستقلال، بينما لم يجد التقرير فائدة

طبقات الشعب جميعها، من الطلاب ومن الموظفين، ومن ممثلي احزاب الاكثرية والاقلية في البلاد على السواء. وانه لم يكن باستطاعة شاهد واحد من الذين مثلوا امام لجننتكم هذه ان يذكر اساءة عشرة اشخاص يأبون الاستقلال؛ والواقع هو ان منظمات جزر الفلبين التجارية، وموثراتها القومية، ورجال التعليم فيها، والموظفين الحكوميين، وعلماء الاقتصاد، كلهم اجمعوا على طلب الاستقلال التام. ويظهر لنا، بقدر ما نستطيع التحقق من الامور، ان الصحافة الفيليبينية، والشعب والكنيسة والمدرسة والصناعة، باجمعها تطالب الولايات المتحدة بان تحقق وعودها لذلك الشعب وان تعيد اليه سيادته المطلقة التي يطمح الى الحصول عليها». المصدر نفسه ص ١٢٨٠٩

(١) «ومهما يكن من تأثير لحكومتنا في الامر، فان الحقيقة الثابتة هي ان عدداً لا يستهان به من الثقات قد اطرى نجاج السلطات الحكومية الفيليبينية في اداء مهامها، كما اشار الى مساهمة الشعب الشاملة في الاعمال الانتخابية التي تجريها السلطات العامة. وفي الوقت نفسه لم يكن هنالك دليل ما، غير ما اشرنا اليه، يبعث على الخوف من ان تؤدي الخلافات السلالية او القبلية الى تحديد كيان «الحكومة الثابتة المستقرة». اما الشهود الذين ظهروا امام لجننتكم هذه، فاتهم، على الرغم من اختلافهم فيما يجب ان يكون مصير الفلبين، لم يوجهوا اي انتقاد الى الطريقة التي يسيّر بها الموظفون الفلبينيون المسؤولون امور الحكومة، بل ان البعض منهم اغرق في امتداح ما يظنه اولئك الموظفون من المقدرة والفعالية في القيام باعمالهم». المصدر نفسه ص ص ١٢٨١١ - ١٢٨١٢

(٢) كثيراً ما يضاف الى القول بان مقدرة الفلبينيين على الاستقلال امر مشكوك فيه، زعمهم ان هنالك من المصالح والعداوات والعصبيات القبلية المتعددة في البلاد ما يحول دون الاحتفاظ بالحكومة المستقرة المطلوبة. غير ان الحقائق التي توصلت اليها لجننتكم هذه لا تؤيد صحة هذه المزاعم. وفوق هذا فقد ثبت لنا ان «المورو» ينتسبون الى السلالة نفسها التي ينتسب اليها الفلبينيون الآخرون سلالة «ملاي»، واتهم يرسلون اولادهم الى مدارس الجزر الاميرية، ويدفعون ما يترتب عليهم من الضرائب للحكومة، ويشتركون مع بقية السكان في المطالبة بالاستقلال». المصدر نفسه وقد كانت لجنة مجلس الشيوخ قد قدمت التقرير التالي بشأن هذه القضية مصرحة «ان الادلة الكافية ليست موجودة على ان هؤلاء «المورو» قد احتجوا على رجحان عدد المسيحيين الذين في دوائر الحكم. اما الادعاء بان الولايات المتحدة مقيدة بمعاملة مع المورو بان لا تسمح للمسيحيين بان يحكموهم، فقد نفته التصريحات التي ادلى بها و. كامرون فوربس، الحاكم العام السابق وعضو لجنة وود-فوربس المعروفة؛ وفرانك و. كاربنتر، حاكم «منداناوو» و«سولو»؛ والجنرال بارشغن الذي ترع سلاح المورو باشرافه. وقد علمت اللجنة مؤخراً، ان احد زعماء المورو، خاكوندو مندي، قد قاد مؤخراً مظاهرة من الفلبينيين المسلمين تأييداً للاستقلال في «زامبوانكا». وقد اتخذ في هذه المظاهرة قرار بطلب الاستقلال التام الناجز ورفعت نسخة منه الى رئيس الولايات

عسكرية كبيرة للفلبين من ارتباطها بالولايات المتحدة (١)

المتحدة ؛ كما ان عريضة تحمل نحواً من ١٥٠٠ توقيع من المسلمين الفلبينيين في الجزر قدمت الى هذه اللجنة مؤيدة المطالبة بالاستقلال . المصدر نفسه ص ١٢٨٢٢

(١) يجب ان لا ننسى المصالح والمنافع الاميركية . ولكن لجنبتكم ، بعد ان حصلت على جميع المعلومات بشأن تجارتنا مع الفلبين قد وجدت في هذه المعلومات حجة قوية تؤيد وجوب حل المشكلة الفلبينية حلاً خائئياً في وقت قريب جداً لان تقرر مشكلة استقلال الفلبين من وجهة نظر المصدر او المستورد واتنا نراه موافقاً ان نذكر ان تبادل البضائع بين الولايات المتحدة والفلبين تبادلاً حراً خائئياً من الحواجز اذا بقي مستمراً في غوه كما هو الآن سيتطور الى علاقات تجارية بين البلدين قوية حتى انها تكسف كل اعتبار آخر في تقرير مشكلة استقلال الفلبين وانه لظاهر ايضاً ان هذه العلاقات التجارية المتزايدة اذا استمرت في غوها حتى تصبح الروابط التجارية بين البلدين قوية ومتعددة فانه سيأتي يوم وهو قريب عند ما كل تغيير في وضعية الجزر الفلبينية ، مهما يكن مستحباً من الوجهة القومية والعسكرية والانسانية ، سيكون معناه خراب جزر الفلبين نفسها اقتصادياً كما انه سيكون دون شك مضرّاً بالاميركيين انفسهم . فلجنبتكم تعتقد اذاً انه عوضاً عن حل مشكلة الفلبين على اساس تجاري فانه يجب اخلاء المشكلة كلها بسرعة قدر ما تسمح بها اهميتها وهذه العلاقة المتزايدة بين سكان الولايات المتحدة وسكان الفلبين يجب ان توضع على اساس متين ثابت . واما من جهة الفلبينيين فانهم على صواب في زعمهم ان قطع العلاقات الحاضرة بين البلدين يعرضهم لصعوبات يقدرون الآن على حملها بسهولة اكثر مما لو قطعت تلك العلاقات في زمن آخر في المستقبل بعد ان يزداد اعتماد الفلبين اقتصادياً على الولايات المتحدة . يقولون لنا ان ابقاءنا جزر الفلبين في ايدينا مفيد لنا في علاقتنا وتجارتنا مع الشرق ولكن ليس هناك برهان على ان سيطرتنا على تلك الجزر تؤدي بنا الى ربح صداقة الشرق لا بل قد تأتي النتيجة بعكس ما يقول به مؤيدو نظرية ابقاء الجزر في ايدينا ويدعونه مركزنا التجاري في الشرق

وليس هناك سبب جوهري اساسي يدعونا الى رفض منح الجزر استقلالها بحجة ان ذلك المنح له علاقة بالمساكن الشرقية . واتنا نلحق هنا كجزء من هذا التقرير الاتفاق الثلاثي وهو المعاهدة الفاضية علينا بان نحدد تحصيننا للجزر كوسيلة للدفاع . واي قائد بحري او بري اعلى يقدر على انكار هذه الحقيقة وهي اننا لا نتدر ان نحفظ بجزر الفلبين في وجه عدو قوي وقتاً طويلاً اذا كانت الجزر خالية من الحصون التي نحرما علينا المعاهدة الثلاثية المذكورة ففائدة الجزر لنا اذاً في حالة حرب امر يرتاب فيه الى حد بعيد لا بل قد تكون هذه الجزر حملاً علينا ما دامت المعاهدة الثلاثية معمولاً بها . فالجزر في حالتها الحاضرة من الاستعداد الحربي عديمة الفائدة كمركز دفاعي واذا حدث ان دخلها العدو فانه لا يعود بإمكاننا استرجاعها في اقل من سنتين وبعد ان تنفق في ذلك السيل الاموال الطائلة ونضحي بمئات الالوف من الجنود . ان تقرير المعاهدة الثلاثية امر بعيد التأثير يترك الجزر الفلبينية ، من حيث الجيش والاسطول الاميركيين ، غير محمية ويقضي عليها ان تبقى كذلك ما دامت المعاهدة معمولاً بها .

المصدر نفسه ص ١٢٨١٢ - ١٢٨١٣

وتعتقد اللجنة انه اذا اعلننا منح الاستقلال بسبب مجرد الخوف من ان تهب الولايات المتحدة التي في الشرق الى طلب الاستقلال نكون بذلك قد « اعترفنا بفلسفة في الحكم خرقاء او بسياسة تنفر منها تقاليدنا القومية »

وبعد ان ننظر الى ملخص المقاييس التي تقدم بها المؤيدون والمضادون للاستقلال نجد اتفاقاً حقيقياً بين الفريقين على طبيعة المقاييس ولكننا نجد ايضاً اختلافاً جوهرياً من حيث المستوى الذي يجب ان تبلغ اليه الامة المحكومة . واذا تجاهلنا الحجة التي تؤيد منح الاستقلال لمقتضيات سياسية بصرف النظر عن الكفاءة للاستقلال او عدمها نجد الفريقين يقترحان المقاييس الآتية : رأي عام يطلب الاستقلال ، العزم والكفاءة للقيام بالهؤود الدولية ، المقدرة على القيام باعباء الاستقلال وحفظ سلامة اراضي الدولة ، حكومة ثابتة قادرة على الامور الآتية : حفظ الامن والنظام داخلياً ، ادارة صحيحة في القضاء ، توازن في ميزانية الدولة ونظام مالي صحيح ، ادارة نشيطة في كل الدوائر خاصة الصحة العامة والمواصلات والمصارف والاشغال العامة . كما ان هنالك ايضاً المعدل المثوي للامية وعدد الذين يشتركون في الانتخابات وحالة الاقليات والموقف الذي تتخذه الحكومة نحوها ، ودرجة الرقي الذي وصل اليها نظام التوظيف في الحكومة على ان المقياس الاهم بين هذه المقاييس والذي دارت عليه المباحثات في السنوات الاخيرة هو الاستقلال الاقتصادي او مقدرة الدولة اقتصادياً على القيام بنفقات حكومة ثابتة

وهناك اتفاق نسبي على ان هذه العوامل كلها متعلقة الى درجات مختلفة بقضية الكفاءة وهنا ينتهي الاتفاق ويبدأ الاختلاف حتى اننا نكاد نقول ان ليس هناك سياسة اميركية واحدة بشأن هذه القضية بل هناك بالاحرى سياستان كانتا تتسلطان بالتناوب على مرآف الحكومة تجاه هذه القضية حسب الحزب الذي كان يتولى الحكم او حسب انتقال القوة من السلطة التنفيذية الى التشريعية او من هذه الى تلك في الولايات المتحدة . وقد اطلق على هاتين السياستين بوجه العموم اسم السياسة الاستعمارية والسياسة ضد الاستعمار وقد اعتنق كل من الحزبين في الولايات المتحدة الجمهوري والديمقراطي احدى هاتين السياستين فالتصقت به حتى اصبح كل حزب يتميز عن الآخر بالسياسة التي يعتمقها ومع ان الحزبين كليهما قد وعدا مواعيد عروقية بمنح الاستقلال نهائياً ، فان الجمهوريين على وجه الاجمال كانوا يفسرون مقاييس الكفاءة للاستقلال تفسيراً يجعلون به مستوى الكفاءة عالياً الى درجة يصبح معها تأجيل المبحث في الاستقلال مقررأ الى اجل

غير مسمى بينما الديمقراطيون قد اتخذوا مقاييس نسبية عوضاً عن مقاييس مطلقة ثابتة .
ومما هو جدير بالذكر ان اول وعد رسمي قام به الديمقراطيون بمنح استقلال نهائي كان في
مشروع جوتز سنة ١٩١٦ . والحكومات الجمهورية التي كانت تتولى الحكم في البلاد
بعد ذلك التاريخ كانت تساعد مراراً على احباط فكرة الاستقلال والتحقيقات التي كانت
تقوم بها مما يتعلق بكفاءة الفيلبين للاستقلال كانت تأتي دائماً في غير صالح الفيلبين وكذلك
المشروع لاقامة استفتاء عام على قضية الاستقلال ما عثم ان اقر اتفاقاً حتى هاجمه الجمهوريون
بقولهم ان الامة غير متحدة فرفضه رئيس جمهوري ومنع اقراره . وما يجدر ذكره ايضاً
ان مشروع الاستقلال قد اقره مجلس الامة (كونفرس) الديمقراطي سنة ١٩٣٣ معارضاً
في ذلك رفض رئيس جمهوري آخر . ويظهر بوضوح من لوائح الاحزاب لمدة طويلة ومن
المباحثات في مجلس الامة ومن بيانات السلطين الادارية والتنفيذية ان قضية استقلال
الفيلبين قد اصبحت قضية حزبية في السياسة الاميركية

ولم ينحصر هذا الاختلاف بين الحزبين فقط بل امتد الى السلطين التشريعية
والتنفيذية في الحكومة ولكن هنا لم يكن ظاهراً كظهوره بين الحزبين . ويمكننا ان
نقول بوجه العموم ان السلطة التشريعية كانت اكثر تسامحاً من السلطة التنفيذية في سياستها
بشأن هذه القضية ولهذا نرى ان مجلس الشيوخ قد انكر في ١٤ شباط سنة ١٨٩٩ ان
النية متجهة للاحاق جزر الفيلبين بالولايات المتحدة لاحقاً دائماً وهذا موقف يعد اكثر
تسامحاً من موقف الرئيس مكيني في السنة نفسها القاضي بـ « ضم الجزر لمنفعة الجزر »
اي قضية الادماج ^(١) وقد قدم مجلس الشيوخ في سنة ١٩٠٧ اقتراحاً بمنح الاستقلال حينما
تمتكن الجزر من تأسيس حكومة ثابتة فرفض الاقتراح في مجلس الشيوخ ^(٢) . وفي سنة ١٩١٢
قدمت احدى لجان المجلس تقريراً يؤيد مشروعاً قاضياً بمنح الجزر الفيليبينية الاستقلال التام
الناجز في سنة ١٩٢١ غير ان المشروع لم يصل الى الاقتراح في المجلس المذكور ^(٣) . وفي سنة ١٩١٦
اجتاز تعديل كلارك لمشروع جوتز مجلس الشيوخ وكان يقضي بمنح الاستقلال في مدة
سنتين الى اربع سنوات من ذلك التاريخ وكان ينقصه خمسة وعشرون صوتاً لاققراره في
مجلس النواب ايضاً . وقد قاوم الرئيس ولسن هذا التعديل اولاً مسنداً مقاومته هذه الى

(١) Forbes السابق ذكره الجزء ١ ص ٨١

(٢) Cong. Globe, 59 Cong. 2nd Sess. ص ٣٨٩٦

(٣) Forbes السابق ذكره الجزء ٢ ص ٣٧٢

انه قد لا يكون من الرأي الصواب منح الاستقلال بسبب الحرب العالمية ولكنه رجع أخيراً عن مقاومته بعد ان ادخل شرطاً يقول بإمكانية تمديد الوقت المذكور في التعديل^(١). وفي سنة ١٩٢٤ حسب تصريح الحاكم العام فوربس

ان وزير الحرية قد وجد ان لجتي مجلسي النواب والشيوخ المختصين بشؤون الفلبين تملان كثيراً الى اقتراح ترك الجزر لشأنها وهو يعتقد ان اقتراحاً بمنح الجزر استقلالها التام الناجز دون مراقبة الولايات المتحدة لها يمكن ان يقرّر^(٢)

ولكي تعرقل الحكومة عملاً كهذا تبنت اقتراحاً يدعى قانون فريلد ويقضي بإنشاء « الجمهورية التي تحت المراقبة » وان يقام استفتاء عام على قضية الاستقلال بعد ثلاثين سنة من ذلك التاريخ على ان الرعماء الفلبينيين قاوموا هذا الاقتراح بسبب الثلاثين سنة التي ينص عليها فلم يصل الى الاقتراح في المجلس. وقد جاءت التقارير التي قدمها وود - فوربس وتومبسون وهري مانهضة كلها ، الواحد اكثر من التالي ، لقضية الاستقلال وهذا الموقف المقاوم للاستقلال ظاهر بجلاء في رسالة الرئيس كولدج الى بعثة استقلال الفلبين وفي رفضه مشروع الاستفتاء كما انه ظاهر ايضاً في مقاومة هورث لمشروع الاستقلال في سنة ١٩٣٣

وقد لحق مقاييس الكفاءة تغيير يستوجب النظر في اثناء الفترة الطويلة التي كانت فيها قضية استقلال الفلبين قضية حية . فقد كانت المباحثات الاولى تدور حول كفاءة الفلبينيين على القيام باعباء حكومة ثابتة من الوجهة السياسية البحتة ولكن عندما بدأ الفلبينيون يظهرون استعدادهم اكثر فاكثراً للقيام باعباء حكومة ثابتة انقلب مقاوم فكرة الاستقلال الى الوجهة الاقتصادية حتى الى وجهات اخرى سيكولوجية مهمة تنشأ مع حكومة ديمقراطية . وقد ادلى كل من الفريقين برأيه من حيث الوجهة الاقتصادية مدعياً ان ذلك ليس في صالح الاميركيين فقط بل في صالح الفلبينيين ايضاً . فظهر الفريق الاول الاضرار الفادحة التي تحل من جراء انقطاع العلاقات التجارية الحرة لجأة بين البلدين بينما زعم الفريق الثاني انه كلما طال زمن تأجيل انقطاع العلاقات التجارية ازدادت الاضرار فادحة في الجزر . وانه ليخامرنا ريب في اخلاص الفريق الاول الذي كان يظهر اضرار انقطاع العلاقات اذا حدث في زمن قريب ، والذي كان يراوغ في اتمام الوعد بمنح

(١) Kalaw, Philippine Politics ص ٣٤٢ - ٣٤٤

(٢) Forbes السابق ذكره الجزء ٢ ص ٣٧٣

الاستقلال نهائياً . وعدم الاخلاص هذا ظاهر في تأييد الفريق لبقاء العلاقات على حالها وهو امر يزيد دون شك اعتماد الجزر على الولايات المتحدة

ومما تلذ معرفته ايضاً الحجة التي كان يدلي بها الفريقان من حيث علاقتها بمصالح الولايات المتحدة في الجزر . فالجمهوريون كانوا يميلون الى تأييد حقوق الاميركيين في الجزر ، وحقوق حاملي الاسهم الفيليبينية ، ومراعاة مصالح المصدرين الاميركيين الذين يتعاملون مع الاسواق الفيليبينية ، وتعليق اهمية كبرى على الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة من الجزر عسكرياً وبحرياً ، واهميتها كمرکز تجاري في الشرق زد الى ذلك اهميتها في حفظ النفوذ الاميركي في تلك الانحاء . واما الديمقراطيون فكانوا من الوجهة الاخرى يميلون الى انكار وجود حقوق للمستثمرين في الجزر زاعمين ان هؤلاء المستثمرين كانوا يعرفون تمام المعرفة ان علاقة الولايات المتحدة بالجزر علاقة وقتية ، وكانوا يميلون الى اعتبار الجزر مصدر ضعف للولايات المتحدة من الوجهة الحربية كما انهم كانوا يميلون الى حسابها عديمة الاهمية والفائدة من الوجهة التجارية وفوق ذلك كانوا يقولون ان الاحتفاظ بالجزر في حين نرى الفيليبينيين يلحون في طلب الاستقلال امر يقوض اركان النفوذ الاميركي الذي اكتسبته الولايات المتحدة باعمالها المشكورة في انشاء توليها على الجزر

واذا قابلنا بين سياسة الولايات المتحدة في الجزر وبين سياسة بريطانيا في العراق يتجلى لنا فرقان ظاهران الاول عدم الاستقرار على سياسة واحدة في كل مدة الانتداب بصرف النظر عن الحزب الذي يتسم اريكة الحكم والثاني التشديد الذي كان يضعه الحزب الحاكم على انه يجب ان تبلغ الجزر مستوى مطلقاً معيناً يمكن مقابلته بالمستوى الذي تسير عليه الدولة المسيطرة . على ان العوامل المعترف بها كعقاييس للاستقلال متاثلة في الحالتين الى حد بعيد سوى ان الحكومة الاميركية كانت تميل الى طلب مستوى من الفيلبين اعلى من المستوى الذي كانت تطلبه بريطانيا من العراق (١)

واذا حولنا النظر الى جهة الفيليبينيين نجد ان ما كتب او نشر عن قضية الاستقلال مفعم بالادلة على انه كان يجري في عروق ذلك الشعب شعور سياسي راقٍ وانهم قد وضعوا نصب عيونهم اهدافاً معقولة سعوا اليها قبل احتلال الولايات المتحدة للجزر بزمن طويل . اجل ان الجهاد الطويل للاصلاح تحت زعامة دك بينار رزال قد فشل ولكن

البيان الرسمي الذي نشره اكوينالدو في ٧ تموز سنة ١٨٩٧ يجمع خلاصة آماني المصلحين
الاولين والثوار وقد جاء فيه :

اننا لا نغيز بين جنس و جنس بل نرسل صوتنا الى كل ذي شرف ونبل . ان الفيليني
والاسيوي والاميركي والاوربي جميعهم يتألمون على السواء فنحن ندعو كل الذين يتألمون
ان يساعدوا في اقالة شعب متألم ساقط من عثرته . ان يساعدوا بلاداً مهدمة غارقة في حمأة الذل
والانحطاط . انظر الى الشرائع والقوانين مداسة بالاقدام ومحولة الى سلاح لمهاجمة الفيلينيين
عوضاً عن ان تكون ترساً يحميهم . كيفما التفت نجد الوعيد والرشوة . المجالس البلدية
منحطة والادارة فاسدة والحزبية فارغة بسبب الفساد والمضاربة . واذا ذهب الى المراكز
العليا في الحكومة حيث الوطنيون محرومون ترى الاستبداد شائعاً وسلامة الفرد متعلقة ليس
بحقه الطبيعي بل بارادة الذين يتولون السلطة غير مسؤولين . شعار المعارف العامة الاخطاء
والخداع ، واستبداد مطلق في المدارس والصحافة وقد امتد رواق الجهل والمار والردية
والفساد وها نحن وقد شعرنا بدافع المنفعة العامة نطمح الى مجد الحصول على الحرية
والاستقلال والشرف . نطمح الى الحصول على شرائع وقوانين تم الجميع على السواء ، شرائع
وقوانين هي ضمان للسلامة والاحترام دون تمييز . نطمح الى الحصول على حكومة تمثل كل
القوى العاملة في البلاد ، حكومة يشترك فيها اوفر الامة كفداة واغناهم فضائل وذكاء دون
النظر الى اصلهم بالولادة او جنسهم او مستواهم من حيث الغنى والفقر . سيسود النظام في
طبقاتنا دائماً كما يسود العدل تحت رايتنا . نحن الابناء المستحقون لتلك الحرية التي سلبت منا
باثم وسوف نبرهن للعالم باننا جديرون بان يكون لنا حكومتنا الخاصة وبلادنا الخاصة كما لنا
لغتنا الخاصة (١)

ان طلب الفيلينيين للاستقلال مبني على النظرية القائلة بان حق السلطة مستقر في
الشعب والشعب الفيليني هو الذي استعاد سلطته من الاسبان بالقوة . وقد جاء في اعلان
الاستقلال في ١٢ حزيران سنة ١٨٩٨ بعد ذكر ما قامت به قوات الثورة ما يأتي :

في وقت قريب ستحاصر قواتنا مدينة ماينلا حصاراً تاماً وقد اشتعلت نيران الثورة في
مدن مقاطعات نوفا اسيجا ، ترلاك ، بانكاسينان ، يونيون ، زامباليس وغيرها في جزر فيزيان
وذلك بعد ان قمعت الثورة في بعضها وقبل ان تقع في البعض الآخر وبذلك قد ضمننا استقلال
اراضينا واستعادة سلطتنا واننا نشهد على حسن نيتنا قاضي الكون الاعظم ونحت حماية الامة
القوية الاميركية المحبة للانسانية نعلن بكل وقار باسم الشعب الفيليني وسلطته اننا ممتقون من
الطاعة للتاج الاسباني وان كل علاقة سياسية بين الفريقين يجب ان تقطع وتلغى واننا كباقي
الدول المستقلة لنا الحق ان نشرح حراً او نعقد صلحاً او اتفاقات تجارية ، ان نخالف الدول
ونظم التجارة وان نقوم بكل الاعمال التي يحق للدول المستقلة ان تقوم بها (٢)

(١) Kalaw, Philippine Politics ص ٩٠ - ٩١

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٦ - ٢١٥

وبسبب ذلك انكر الزعماء الفيليبينون على الاسبانين حق التنازل عن السلطة للولايات المتحدة زاعمين ان الاسبان قد خسروا السلطة فلا يحق للاميركيين الحصول عليها عن طريق تنازل الاسبان عنها ولكن يمكنهم ان يمحوا عليها بطريق افتتاح البلاد . وبناء على هذا صرح اعضاء اللجنة المختلة التي عينها الجنرال اوتيس سنة ١٨٩٩ بلسان الفيليبينيين ان

السلطة لا توهب ولا تباع وهي حق من حقوق الشعب المباشرة . والان في هذا الوقت التاريخي وقت التنازل عن الجزر ان الشعب الفيليبيني وقد اتخذه الظلم الى اقصى غاياته . قد اظهر ارادته ورغبته في استخدام سلطته ، لا بل استخدمها هادماً بسلحه ببيان الحكومة المنسلطة ومؤسساً حكومة اظهر بها للعالم بسلطته هذه ان احترام الشعب الفيليبيني اصبح امراً لا مراء فيه مع ان الحكومة التي اقامها لحفظ الامن لم يعترف بها رسمياً ويجب ان لا يكون عدم الاعتراف بالشعب كشعب محارب حجر عثرة في ذلك السبيل . وكل بلاد مولودة من مستعمرة ثم اصبحت امة بارادتها بمساعدة قوة اجنبية او بدون مساعدة لا بد من ان تجتاز حالات شبيهة بجالتنا (١)

ومما يستوقف النظر في الحجاج التي يدلي بها الفيليبينون انهم لم يبنوا طلبهم للاستقلال على نظرية تقرير الذات فقط والاتفاق التام على الرغبة في الاستقلال . بل اعترفوا صراحة بصحة هذه الامور كقاييس للكفاءة للاستقلال . ومن المهم انه قبل ان تضع الحكومة الاميركية مقاييس الكفاءة بزمان طويل كان الحزب القومي في سنة ١٩٠٧ قد نظم لائحة لمقاييس الكفاءة ورد فيها كثير من المقاييس التي ذكرت في الصفحات السابقة معلناً مقدرة الفيليبينيين على الحكم الذاتي تحت هذه المقاييس ولا بد من توجيه الافكار الى هذه الوثيقة الخطيرة

نحن الموقعين اسماءنا ادناه من رعايا جزر الفيليبين بالاصالة عن انفسنا وبالنيابة عن اخواننا المواطنين الذين سيصادقون على هذه الوثيقة نعلن اننا نؤسس حزباً سياسياً يدعى « بارتيدو فاسيونالستا » الحزب القومي اهدافه وغاياته مثبتة في البنود الآتية :

ان الحزب يعتقد انه يعبر عن الاراء والاماني الحقيقية للشعب الفيليبيني وبناء عليه يستدعي : الحصول على استقلال الفيليبين حالاً وجعلها امة حرة سلطتها بيدها تحت حكومة ديمقراطية دون عرقلة اقامة اي ضمان كان في الوقت المناسب مفيد للشعب الفيليبيني وموافق للاحوال وغاية الحزب هذه مبنية على حق الشعوب الطبيعي الظاهر في استقلالهم وعلى الحقيقة القائلة

ان امتنا قد برهنت في جهادها وثورتها التي قامت بها انها راغبة وجديرة ان تعطى استقلالها في اي وقت كان من الآن فصاعداً

ان الامة الفيليبينية من عهد بعيد جداً في التاريخ كانت تتمتع بمدينة وقد ترقى هذه المدينة بواسطة احتكاكنا بالشعب الاسباني مدة اكثر من ثلاثة قرون وبواسطة احتكاكنا في الوقت الحاضر بجوئسيات ونظم الشعب الاميركي . وكشعوب العالم ذوي الثقافة قد هضمنا عناصر ثقافية عديدة دون ان نخسر شيئاً من طبائنا الخاصة ولهذا نعتقد اننا قادرون على القيام باعباء حكومة لائقة منظمة حسب مقتضى مجموع مصالحنا وعلاقتنا مع الامم الاخرى . وانها حقيقة ظاهرة مثبتة باننا قد قمنا بتدبير امورنا بحكمة وسلام في المدة القصيرة التي كنا فيها مستقلين اننا لا نخسب تعدد اجناسنا واختلاف لغاتنا عائقاً للقيام والتمتع بحكومة مستقلة لان افراد الشعب الفيليبيني يعتبرون انفسهم ابناء وطن واحد مرتبطين باصل واحد ونسب واحد . وان تعدد اللسنة واللغات لم يعرقل علاقات الامم الاخرى التي تضم مقاطعات تتكلم لغات او لهجات مختلفة

ان امتنا قادرة على تكييف نفسها للمؤسسات والنظم الديمقراطية وتحتوي على رجال حكماء واذكيا قادرين على تنظيم حكومة ثابتة كما ان لديهم الثروة والموارد الطبيعية الكافية للقيام بالادارات العامة خاصة ان الاحوال المادية في الجزر يرجى ان تتقدم تحت سيطرة القوانين التي يسنها الشعب لنفسه

ان الشعب الفيليبيني كافراد وجماعات يحبون النظام ويحترمون القانون دوماً ولهذا لا يمكن الفرض ان تأسس الحكم الذاتي في البلاد يقود الى الاضطرابات والمنازعات المميته خاصة اذا كان الحكم الذاتي قائماً على طلب كل انحاء الجزر الفيليبينية ان اقتطاع جزء من بلادنا كما نصت عليه معاهدة باريس هو تحدٍ لاسلامتنا القومية . والحزب القومي يراه من واجبه ان يتاوم كل غرض او غاية من هذا النوع وان يعمل لحفظ اراضي البلاد سالمة لنا ولابنائنا بعدنا

ان اعتقادنا لمكين ان السلام والنظام والتقدم والسعادة لا تتم لشعب ما الا بواسطة حكومته الخاصة لانه لا يعرف احد حاجات بلاد ما احسن مما يعرفه ابناؤها ولا يقدر احد ان يصف لها العلاج المفيد بطريقة نافعة كما يصفه لها ابناؤها

ان مطامحننا عادلة وشريفة ولا منازعة فيها لانها وليدة رغبنا الطبيعية في التحرر ومؤسساته على مبادئ العدل الابدية التي تحمي الافوام الذين يشعرون انهم قادرون على حكم انفسهم بنفسمهم . ولا يخامرنا اقل ريب ان هذا هو الحل الوحيد الذي يكفل لنا على الدوام توحيد سلام بلادنا الادبي والمادي

واننا ، وهذه الاغراض نصب اعيننا ، نعمل المبلوغ الى اماننا البلاد بطرق سلمية ضمن نطاق القانون ، ساعين الى كل ما فيه منفعة الشعب الفيليبيني الامر الذي نسعى اليه حتى بعد ان تنال البلاد استقلالها (١)

اننا نرى في الوثيقة اعلاه ان كفاءة الشعب السياسية للاستقلال مصرح بها
بمجرية عند الاشارة الى التاريخ الثقافي ، اي ان الشعب الفيلبيني قادر على « القيام باعباء
حكومة لائقة منظمة » وعلى « تكييف نفسه للمؤسسات الديموقراطية » كما اننا نرى ايضاً
الاشارة الى وجود رجال اكفاء في الشعب المذكور . وقد اعترفت الوثيقة بالحاجة الى
الاتحاد الذي يجب اعتباره حقيقة مقررة لا مستتجاً من وجود او عدم وجود
قوارق جنسية او لغوية . وكذلك نجد فيها اهمية القيام بالعهود الدولية وضرورة تأسيس
حكومة ثابتة واهمية الثروة والموارد الطبيعية . ومما يستلفت النظر انه ليس في هذه
الوثيقة اي محاولة لانكار ملاءمة اي مقياس من هذه المقاييس المذكورة المتعلقة بالكفاءة
للاستقلال وقد حافظ الشعب الفيلبيني على هذا الموقف طول المدة التي قضاها مجاهداً في
سبيل الاستقلال كما قبل زعماء الشعب كل المقاييس التي قدمتها الحكومة الاميركية
واكدوا ان الشعب قد اتم كل المطالب التي تقتضيها هذه المقاييس . ونجد في بيانات لوائح
الاحزاب وفي مقررات المجلس التشريعي الفيلبيني وفي تصريحات الرجال المندوبين في
وشنطون تكرير هذا الموقف مرة بعد اخرى

وفي سنة ١٩٠٨ ايد المجلس الفيلبيني تصريحات رئيسه اوسميننا اذ قال :

..... ان قومنا يشعرون بالكفاءة في نفوسهم ان يجيوا بين جماعة الامم المتقدمة الحرة
حياة هادئة منظمة نشيطة فعالة لانفسهم وللآخرين
كما اننا نعتقد انه اذا قررت الولايات المتحدة ان تنهي قضية الفيلبين بطريقة موافقة
للفيلبين فان هؤلاء مع القيام بالمسؤوليات التي تترتب عليهم يقدر ان يتمموا واجباتهم
نحو انفسهم ونحو الآخرين دون الحاق اي اذى او ضرر بالحرية والعدل والحقوق^(١)

وفي ١٩١٢ اتخذ المجلس القرار الآتي :

اننا على يقين ان كل خطوة ، في اراحة الحكومة الاميركية من مسؤولياتها في هذه الجزر
تبرهن باجلى برهان ، كما برهنت في الماضي ، على مقدرة الشعب الفيلبيني على اقامة الحكم الذاتي
وانه تحت حكم كهذا يكفل دائماً حياة سكان الجزر ومقتنياتهم وحريةهم سواء أكانوا
وطنيين او اجانب^(٢)

وفي سنة ١٩١٥ قرر ما يأتي :

لقد كانت نتيجة الاصلاح النازي بتقوية العناصر الشعبية في الحكومة الاقليمية برهاناً على

(١) المصدر نفسه ص ٤٦٠

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦٢

تحقيق آمال الذين قاموا بهذا التدبير المتخذ بناءً على الثقة بهذا الشعب كما ان ثقة حكومة الولايات المتحدة بنا قد تآكدت من جراء تقوية يد الفيليبين في الحكومة العامة في الجزر. ومع ان ضوضاء اكبر حرب عالمية لا تزال صاخبة وان تأثيرها قد ظهر في الازمات المالية والاقتصادية مع كل ذلك وبالرغم من موارد حكومتنا المحدودة وتقييد تجارتنا المتواصل فان حكومة الفيلبين قد تمكنت من القيام بالنفقات اللازمة دون ان تلجأ الى قروض اضافية من الولايات المتحدة او من الحكومات الاخرى (١)

وقد تناول رئيس مجلس الشيوخ الفيلبيني سرجيوس اوسمينيا في كلامه امام احدى اللجان في المجلس في سنة ١٩٣٢ الحكومة الثابتة فقال :

ان قوام الحكومة الثابتة له معنى واضح مقبول في العلاقات الدولية الاميركية وخاصة في علاقتها مع كوبا . والحكومة الثابتة هي ، في جوهرها ، حكومة تقوم على اكتاف الناهيين وقادرة على القيام بتعهداتها الدولية

ان حكومة كهذه موجودة في الفيلبين اليوم وهي في يد الفيلبين والموظفين منهم . فاذا منحت الجزر استقلالها فذلك لا يقتضي احداث تغييرات جوهرية في بناء الحكومة المذكورة . واذا لم تكن الغاية احداث انواع جديدة من الحكومة فممنح الاستقلال لا يقتضي اكثر من انتخاب رئيس جديد للسلطة التنفيذية . وسأني في الجلسات القادمة بجقائق وارقام تبين ان ادعاءنا بوجود حكومة ثابتة في الفيلبين مبني على اساس متين . وسنقدم ، مع ما سنقدمه ، معلومات بشأن الامن العام ، والقضاء ، والتقدم الثقافي ، والمقدرة السياسية ، وادارة الصحة ، ومالية الحكومة ، وثبات النقد (٢)

وقد لخص الرئيس روكساس ادلته امام اللجنة نفسها بهذا الكلام :

لقد تم بناء الامة الفيلبينية . اتنا لا ندعي ان الشعب الفيلبيني قد بلغ اعلى درجات التقدم والثقافة والرفق الاقتصادي التي يمكن بلوغها ولكننا نعتقد اننا قد وصلنا الى الحد الذي يمكن الوصول اليه من الرقي والتقدم والتدرب في الديمقراطية تحت الرقابة الاميركية وما بقي يجب ان تعلمه بانفسنا بواسطة التجربة والخطأ . لقد اوجدنا امة متجانسة متحدة وانشأنا مؤسسات سياسية ديمقراطية مسؤولة تجاه الرأي العام . لقد حافظنا على نقد ثابت صحيح . احوال حكومتنا المالية قوية صحيحة والامن العام مستتب الى درجة ، اتجاسر ان اقول ، تفوق تلك في كثير من الامم المستقلة في العالم . فبا عيننا ان نفعل اكثر من ذلك . لقد انخينا زمن التدرب واجترنا الامتحان والان نستحق الحرية (٣)

(١) المصدر نفسه ص ٤٦٥

(٢) House Comm. on Insular Affairs 1932 السابق ذكره ص ٦ - ٧

(٣) المصدر نفسه

فترى اذاً في دفاع الرئيس ركساس عن كفاءة الفلبين للاستقلال انه المح الى الامن العام ، والمعارف ، والامية ، والصحة ، ونظام التوظيف ، والقضاء ، وقانون الجزاء ، والنقد ، والعلاقات التجارية ، والتقدم الاقتصادي ، ومالية الحكومة ، ووسائل النقل ومشكلة الاقليات وهم المورد فكأنه اعترف بصراحة باهمية كل من هذه الامور في البحث في الكفاءة للاستقلال . وقد اكّد ان الشعب الفيليني قد بلغ من هذه الامور كلها درجة معقولة تبرر ادعاءه انه اهل للاستقلال

ولهذا نرى ان قضية الاستقلال قد أسندت الى بلوغ درجة معقولة من التقدم . والفرق الرئيسي بين وجهة نظر الزعماء الفلبينيين والاميركيين هي الدرجة التي يجب بلوغها . وقد جرى البحث خاصة في مقاييس ثلاثة هي الامية ، والمقدرة على الدفاع ، والمقدرة الاقتصادية . واليك ما قاله مانيول بريونس احد اعضاء بعثة الاستقلال عن هذا الموضوع :

عندما نالت كوبا استقلالها كان ٦٦ بالمئة من شعبها لا يعرفون القراءة والكتابة وذلك حسب الاحصاء الذي جرى في ذلك الوقت . واما في الفلبين فان ٣٠ بالمئة فقط من سكانها لا يعرفون القراءة والكتابة . ومعدل المتعلمين فيها هو اعلى من الممثل نفسه في ٣٦ امة من امم العالم المستقلة وعددها ٥٧ امة اليوم يحتاج معارضو استقلال الفلبين اننا غير قادرين على الدفاع عن انفسنا في وجه عدو خارجي مهاجم وانه يجب علينا ان تقوي دفاعنا لنصبح قادرين ان نرد كل فاتح . فاذا طبقنا هذا الشرط على امم العالم المستقلة فكم نجد بينها يا ترى ممن يستحقون الاستقلال ؟ لا نجد اكثر من ست او سبع امم فقط . ان سويسرة والدانمارك واسوج ونرويج وهولندة وكثير غيرها من بلدان اميركا الجنوبية لا يقدر على اتمام هذا الشرط واذا هاجمها الدول القوية فانها تستعمرها . وهنا نؤكد ان عدم المقدرة لا يعني عدم الكفاءة (للاستقلال) وهذا ما ايده احد الثقات في القوانين الدولية اذ قال « ان عدم مقدرة بعض الامم على الوقوف وحدها في الاحوال الحاضرة هو برهان على ان الدول التي تصير العالم مكاناً لا يقدر ان يعيش فيه الضعيف فهذه الدول هي غير لائقة بالبقاء وليس الامم الضعيفة البائسة التي تكون فريسة العنف والاضطرابات الدولية » (١)

وفي الجلسات نفسها اكد ركساس ما يلي :

اما من جهة حماية الفلبين فان الولايات المتحدة قد اعترمت على اتباع سياسة قررتها . ففي معاهدة وشنطون مثلاً قد قبلت الولايات المتحدة بانها لا تريد في تخصيص جزر الفلبين . وقد ظهر مما قاله الرئيس روزفلت وكثير غيره من الخبراء البحريين ان نية الولايات المتحدة ، في حالة حرب ، متجهة الى هجر الفلبين فيكون اذاً مع كوننا تحت الراية الاميركية لاجم لنا الا النفوذ الاميركي فقط اذ ان يد البحرية الاميركية لا تصل اليها . فنعتقد اذاً اننا اذا

تحررنا من الولايات المتحدة تلقى تحت عصبة الامم حماية افضل من تلك التي نحن نختها اليوم^(١)
وقد انتقد وزير الحرية هري عدم وجود منهاج شامل لترقية الفيلبين اقتصادياً فردت عليه بعثة الاستقلال بما يلي :

ان بعد المنهاج المقترح في مشروع هوز - كتن ومشروع هار الذي يتناول العلاقات التجارية لا نرى من الحكمة وضع منهاج آخر . كما ان ذلك ليس مطلوباً كشرط سابق لقرار مجلس الامة بشأن المشروعات المذكورين . انه لم يعتبر في الماضي ان ذلك ضروري من اي امة طامحة للاستقلال . فالولايات المتحدة نفسها عندما اعلنت استقلالها لم تفكر في هذا الامر . كما ان كوبا لم يطلب منها ذلك قبل سحب السلطة الاميركية عنها ان صحة اقتصادياتنا لا جدال فيها وقد برهنت الحقائق اننا حافظنا على ميزانية موازنة ونقد ثابت ولم نلق اي صعوبة في تدبير دفعات ديننا الداخلي في الوقت الذي نجد فيه الامم التي هي اقوى منا لا تقدر على القيام بما نقوم به من هذا القبيل^(٢)

وقد كتب الدكتور كالو عميد جامعة الفيلبين مشيراً الى كتاب الرئيس كوليدج الذي ارسله الى الجنرال ود يوضح به رفض مشروع الاستفتاء . قال :

ان الدرجة المنوه عنها هنا (في ذلك الكتاب) مرنة فيمكن انما تطلب ان يكون معدل المتعلمين ٩٠ بالمئة ، كما انما تطلب ايجاد رأي عام كذلك الذي في انكلترا او اميركا ، او ايجاد ديمقراطية راقية كتلك التي في سويسره اننا نعتبر التنقيحات والتعديلات التي قام بها الوزير ويكس والحاكم ود والرئيس كوليدج واخيراً الوزير هري هي غير عادلة ومن غير مسوّغ اذ اننا لم يصادق عليها المجلس . فهي تتراوح بين تأسيس ديمقراطية بالغة حد الكمال وبناء مستشفيات اكثر وبين انشاء حكومة قادرة على الوقوف في وجه اقوى مهاجم ومنع كل تدخل اقتصادي . اننا نسلّم انه ليس على وجه الارض امة تقدر ان تتم شرطاً من هذه الشروط المفروضة علينا^(٣)

واذا القينا نظرة اجمالية على الحجج التي يدلي بها الفيلبينون نجد انها تقريباً نسخة طبق الاصل للمقترحات او المقابيس التي يطلبها الاميركيون وهي رأي عام موحد ، مقدرة على القيام بالتعهدات الدوائية والمحافظة على سلامة البلاد واستقلالها ، تأسيس حكومة ثابتة . كما ان الامور التي سنذكرها فوراً عدت موافقة لروح الاستقلال وتقرير الكفاءة له . وهذه هي الامور :

حالة النظام والامن في داخل البلاد ، اقامة العدل ، النظام المالي

(١) المصدر نفسه ص ١٥

(٢) المصدر نفسه سنة ١٩٣٢ ص ٤٨

(٣) "Kalaw, Why the Philippines Expect Independence," السابق ذكره ص ٣١٥

والموازنة ، الدوائر الادارية وخاصة الاشغال العامة ، المواصلات ، الصحة العامة ، المعارف ، ومعدل المتعلمين ، الانتخاب وكيفية القيام به ، الاقليات ، والموارد الاقتصادية . ولكن النظرية الاميركية قد نقلت الاهمية من امور التنظيم والعمل الى الخصائص النفسية (البسيكولوجية) والموارد الاقتصادية وفي الوقت نفسه وضع الفيليبينيون الاهمية على الاولى ، ومع انهم لم ينكروا اهمية الثانية فانهم جعلوا اهميتها نسبية فقط وبيننا الاميركيون يعلقون الاهمية اكثر فاكثراً على الاستقلال الاقتصادي واضعنه قبل الاستقلال السياسي ، كان الفيليبينيون يدعون انهم تحت الوضعية الحالية لا يمكنهم ابداً ان يبلغوا الاستقلال الاقتصادي وان هذا الاخير يلي الاستقلال السياسي . واذا كان الاستقلال الاقتصادي كما وصفوه مؤخراً فانه ليس ضرورياً للاستقلال السياسي

وقد كان الفيليبينيون يرفضون دائماً صحة وضع درجة معينة مطلقة يجب الباوغ اليها كدليل للكفاءة للاستقلال ، درجة تضاهي في مستواها مستوى ما وصل اليه ارقى الامم ويؤكدون ان مستوى تلك الدرجة يجب ان يكون اقل ما يُطلب لحياة قومية مستقلة وان تتفق مع الدرجات المختلفة التي تحيا عليها الامم المستقلة في الوقت الحاضر . وهذا القول الاخير يختلف فيه الراي الاميركي ولكن يظهر ان الحكومة البريطانية ولجنة الانتداب الدائمة قد عملتا به بشأن قضية تحرير العراق

واذا حللنا المباحثات الطويلة الضخمة حول قضية استقلال الفيلبين نخرج منها معتقدين انه بالرغم من احكام صيغ الكلام والادلة بشأن مقاييس الاستقلال ، ودون ان نشك في اخلاص الذين اشتركوا في هذه المباحثات معترفين بوجود المقاييس الكافية للاستقلال او عدم وجودها ، مع هذا كله نعتقد ان العامل الاقوى في تقرير الاستقلال كان متطلبات السياسة التي اختلفت تقاسيرها باختلاف الذين كان لهم يد في تقرير السياسة الاميركية تجاه الفيلبين تقريراً نهائياً . وكذلك الفيليبينيون ، وهم يعتقدون كل الاعتقاد بقدرتهم على الاستقلال حسب الشروط المقترحة ، فانهم ، بصرف النظر عن الكفاءة او عدمها ، اشد اعتقاداً ان طلب حكومة مستقلة هو ارضى لرغباتهم من الحكومة الجيدة وان كل شعب له الحق ان يقرر مستقبله بنفسه

الفصل الرابع

مقاييس الكفاءة في الهند

ان البحث عن مقاييس الكفاءة للاستقلال في الهند يواجه حالة استثنائية نوعاً ما وذلك لان دخول الهند في جامعة الامم معناه الاعتراف بها كامة مستقلة بينما نجدها في الوقت نفسه لم تبلغ بعد مستوى الدومنيون ضمن الامبراطورية البريطانية ، ذلك المستوى الذي اتخذته ساسة الهند المعتدلون هدفهم القريب هذا اذا صرفنا النظر عن الاستقلال الناجز الذي تسعى اليه الفئة الاخرى من السياسيين في تلك البلاد . فهذه الوضعية الاستثنائية تتطلب على الأرجح ان يكون هنالك مقاييس للحكم الذاتي ضمن الامبراطورية تختلف عن تلك التي تطبق في البلدان حيث الهدف هو الاستقلال التام الناجز

لقد بلغت دول الدومنيون ، في ظل هذا النظام ، ما بلغت من الحكم الذاتي التام بصورة تدريجية هادئة حتى انه لم يكن هنالك من حاجة الى البحث عن مقاييس تطبق على ما حصل من التوسع في الحكم الذاتي الذي تتمتع به دول الدومنيون اليوم

لقد كان ذلك التطور تدريجياً هادئاً فكانت حكومة الامبراطورية تنيل كل مستعمرة من المستعمرات امتيازات وصلاحيات اوسع بعد ان يتحقق لديها بالطبع رقي تلك المستعمرات ونموها في السكان والثروة والشعور بالمسؤولية . فالحكومة الامبراطورية بعد ان اخذت على نفسها اتباع الخطة التي رسمها لها اللورد دورهام ، تأبى ان تمنح فوائد نظام الدومنيون عن اي مستعمرة من مستعمراتها تراها اهلاً للقيام بالمسؤوليات التي يلقيها على عاتقها ذلك النظام (١)

(١) A. Barriedale Keith, *The Sovereignty of the British Dominions* (London, 1929)

فنى اذاً ان الاعتبار الاول الاساسي لبلوغ مستوى الدومنيون هو المقدرة على القيام باعباء حكومة منظمة تؤمن لرعاياها كل حقوقهم وتنجز اعمالهم بسهولة وسرعة (١). واما مسألة الدفاع عن دول الدومنيون وتولي علاقاتها الخارجية فقد اعتبرت ثانوية وصرف النظر عن البحث فيها لعدم خطورة موقع الدومنيون الجغرافي والسياسي . فطالبة الهند بالحصول على نظام الدومنيون يلفت الانظار الى هذا السؤال، هل يمكن ان تقابل الاحوال السياسية في الهند بتلك في المستعمرات الاخرى قبل ان تبلغ هذه مستوى الدومنيون ؟ وهل بلغت الهند اليوم درجة من الرقي تؤهلها للقيام بالواجبات التي يفرضها عليها الحكم الذاتي ؟ . هذه هي الصعوبات التي تنشأ عن الوضعية الهندية والتي توجه الافكار الى اسئلة جديدة تتعلق بما يقوم عليه الحكم الذاتي في الهند سواء أ كانت تلك البلاد وحدة تحكم نفسها بنفسها ضمن الامبراطورية البريطانية ام دولة مستقلة تمام الاستقلال ان بحثنا في العلاقات البريطانية الهندية سيتناول فقط الحوادث التي جرت بعد ان ألحقت الهند سياسياً بحكومة التاج البريطاني مع ان تلك العلاقات بين البلدين ترجع الى تاريخ يسبق الاستيلاء السياسي بزمان طويل . وفي الواقع لم تظهر النهضة الوطنية في الهند كحركة قومية حقيقية الا في زمن قريب نسبياً . وقد ظهرت بوادر تأثر الهند بالقرب في حقول الدين اولاً وليس في الحقل السياسي وكان من جراء هذا التأثير ظهور الجمعيات المعروفة باسم « براهمو ساماج » و « اريا ساماج » و « الجمعية الصوفية » . ومع ان اهداف هذه الجمعيات لم تكن سياسية في الاصل فانها كانت محوراً تدور حولها الافكار الراقية والمتجددة بين سكان تلك البلاد فكان لا بد اذاً من ان تتحول هذه الافكار في النهاية الى بحث المشاكل السياسية وينتج عنها تأسيس جمعيات سياسية كالجمعية البريطانية الهندية وجمعية بومباي عام ١٨٥١ . وبقيت هذه الجمعيات وما شابهها محلية واقليلية في اغراضها ومراميها الى ان تأسس المجلس الهندي الوطني عام ١٨٨٥ . وقد وصف احد الكتاب هذه الجمعيات بقوله :

لقد كانت هذه الجمعيات كل ما في البلاد حقيقة من الجمعيات العامة بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ ومع ما كان لها من التأثير الفعال في مناطق عملها الخاصة المحدودة فانها لم تكن سوى وسائل لخدمة مصالح خاصة . وقد كرسست اكثر جهودها مدة طويلة لتوجيه سهام النقد بين اونة واخرى الى التدابير الادارية والتشريعية التي كانت تتخذها الحكومة والتي كانت تتعلق

بالاقليم المنتسبة اليها تلك الجمعيات . وكانت كل جمعية تحتم بمصالح اقليمها الخاص . لم يكن لها سياسة انشائية تعميرية ولم تكن اتهم الأنادراً ، بوضع برنامج منظم غايته ترقية البلاد سياسياً .
 واما مسألة القومية المتحدة وخدمة المصالح العامة ؛ وتربية الروح السياسية باوسع معانيها كاساس للرفعي العام وليس كوسيلة لاحداث تغيرات ادارية مؤقتة ، واشغال الحاسة القومية التي كشرارة بروميشيوس قد ابعثت الحياة الآن في العظام الميتة ، وفوق كل هذه رؤية انوار التحرر السيامي التي اشرفت على عقول السكان فاجتذبت اليها كل جهودهم وحولت اعمالهم ومساعدتهم الى هدف معين ومطامح عامة ملقية الى الوراء كل المصالح الخاصة الاقليمية ، كل هذه الامور المذكورة وان لم تكن غريبة كل الغرابة عن اهداف هذه الجمعيات ومراميها فانها كانت بعيدة عنها كل البعد (١)

وقد كان من مميزات الحكومة الهندية في ذلك الوقت حصر السلطة في مركز واحد والسيطرة على الاعمال التشريعية التي كانت تقوم بها السلطة التنفيذية واتخاذ البرلمان البريطاني على نفسه المسؤولية النهائية عن الحكومة الهندية كلها . وقد بقيت السلطة التشريعية في يد الموظفين البريطانيين الى زمن اتخاذ القرار المتعلق بالمجالس الهندية في عام ١٨٦١ والذي بفضلها اصبح السكان يُعيّنون في مراكز جديدة . وقد كان ذلك اول مرة شاركوا فيها البريطانيون في سن شرائعهم . غير ان هذه المراكز كانت تعيينية بحتة ولم يكن في النية تأسيس مجالس مسؤولة . وقد اوضح تقرير مونتاكيو - تشلسفورد طبيعة المجلس العام كل الايضاح واليك ما كتبه الورد ماكدونل مقتبساً عن ذلك التقرير

ان المجالس التشريعية التي نشأت بفضل قرار عام ١٨٦١ لم تكن سوى لجان لسن الشرائع - لجان تستشيرها السلطة التنفيذية وتطلب مساعدتها ، واما عموم الشعب فكانوا بفضلها يقفون على كل خطوة في سن الشرائع وفي السنوات التي تلت ذلك اخذ الميل الى احترام آراء الطبقات المهمة في الشعب يزداد حتى ولو كانت تلك الآراء معاكسة لقرارات الحكومة التي كثيراً ما كانت تُعدل لكي ترضي رغبات الاعضاء غير الحكوميين في المجلس . ومع هذا لا ترتكب خطأ اذا وصفنا الشرائع التي كانت تسن في هذه المجالس التشريعية كأنها حقيقة اوامر حكومية ولكنها كانت تسن بطريقة علنية ينفسح معها المجالس للبحث وكانت المحاكم تقوم بتنفيذها وليس السلطة التنفيذية ولا يمكن تغييرها الا بالطريقة نفسها التي سُنت فيها كما انها كان يمكن تنفيذها ضد السلطة التنفيذية او ارضاء لبعض الافراد اذا قضت الاحوال بذلك . ولم تكن هذه المجالس مجالس بحث وتأمل ومدولة في الآراء الآفي المواضيع التي لها علاقة قريبة بالقانون الموضوع امامهم للبحث فلم يكن من حق الاعضاء ان يفحصوا او يسألوا عن اذى او ظلامة ما كما انه لم يحق لهم ان يفحصوا او يستعلموا عما له علاقة بتصرف

السلطة التنفيذية ولم يكن يسمح في هذه المجالس بتنفيذ الاعمال الادارية وتخطيطها كما انه لم يسمح بالدفاع عنها الا اذا كان لها علاقة بالموضوع الخاص الذي يجري البحث عليه (١)

ولم تكن هذه الخطوة الظاهرة الى الامام ، مع انها محدودة ، لتغلب على موجة السخط والقلق اللذين كانا ينتشران ببطء في كل انحاء البلاد . وقد جمع احد الزعماء الوطنيين الاولين خلاصة الاسباب التي ادت ، حسب رأي السكان الوطنيين ، الى هذا الاستياء والسخط بالعبارة الآتية :

امة جردت من سلاحها وتقلدت السلطة الادارية فيها حكومة متصلة ذات ادارات جل ما يقال عنها انها مع كل ما لها من الحسنات ، قد تطورت تدريجياً حتى اصبحت مسيرة بروح العجرفة وعدم مشاركة الامة في عواطفها . كما انها كانت مشبعة بالمباي والميول التي ترافق الحكم الاستبدادي والاتوقراطي . وقد كانت هذه الحكومة في بعض الاحيان ، وضمن نطاق محدود ، تميل الى مجاملة بعض الافراد من الوطنيين الذين يتمكنون من استرضائها بعطفا عليهم وانالتهن بعض رغائبهم من السلطة القليلة او الامور التافهة ولكنها كانت تهدمهم جميعهم عن كل ما من شأنه ان يوئول الى تقدم جوهرى او تكون غايته مشاركتها في الادارة . كما كانت تستشيط غيظاً اذا آنتست منهم بعض الميل الى تعدي حدود حماها ولو قليلاً حاسية ذلك تعدياً خطراً او تطفلاً لا يطاق . كان جمهور السكان ينوون تحت نير الفقر المدقع ويعيشون في الواقع على وجبة واحدة من الطعام في النهار . وكان الجوع والابوثة تنتاب السكان في فترات مراجعة كل بضعة سنوات فتجرفهم الى هاوية الموت ليس بالئات والالوف بل بمئات الالوف . بارت الصناعات الوطنية في البلاد فاقبل السواد الاعظم من السكان على الارض يستخرجون منها بشق النفس قليل القوت غير المأمون بافضل ما لديهم من الطرق دون مساعدة يعتمد عليها في طرد شبح الجوع المائل امامهم . لم يكن للسكان يد او صوت في الادارة التي كانت متروكة لشأخا تتقاذفها مجاري الحوادث والاحوال . فالشكاوي الضعيفة التي كانت تذهب كصرخة في وادى والتي كان يقوم بها من مدة الى اخرى الجمعيات العامة او الصحافة ، وفشل الجهود المتقطعة التي كانت تقوم بها الحكومة — وقد تكون مخلصه — لمعالجة هذه الامراض سطحياً مع انها داخلية في الاعضاء ، كل هذه قد زرعت بذور الفتنة والقلق في شعب ذليل صابر الى ان اقبل مد الحوادث فطمت امواج الاضطراب والسخط وعندما كانوا يسنون قانون مجمع دلبي ، تلك المهزلة العظمى التي كلفت كثيراً كان الجوع الشديد يقتك باللايين من سكان الهند الجنوبية والذين ترددت اصداه حالتهم المرعبة في بنغال وبنجاب مما دفع احد قداماء الصحافيين الجسورين الى القول « كان نبرون يعزف على قيثارته بينما كانت رومة تحترق » ان غزوة كابول ، ومقتل السر لويس كافاناري واتباعه الذي عقبته الحرب الافغانية الثانية ؛ زيادة الجيش تحت تأثير الخوف الوهمي الكاذب من الدب الروسي؛ وتخطيط

(١) East India. ٦٤ Report on Indian Constitutional ReformsParliamentary القسم

(1918) Papers Cmd. 9109 سنشير الى هذا المصدر فيما بعد بـ (Montagu-Chelmsford Report)

الحدود علمياً الذي كلف نفقات باهظة ولكن دون ان يقف حتى في وجه اضطراب قبيلة « ترع السلاح من شعب مسالم بينما الاوربيون الساكنون في البلاد لم يتزع منهم سلاحهم ؛ كم افواه الجرائد التي تصدر باللغات الوطنية بقصد خنق الصوت العام الصارخ ضد هذه الاعمال السخيفة مما دفع احد الصحفيين الذين لا يغبون الى ان يحول في ايلة واحدة جريدته التي تصدر باللغة الوطنية في بنغال الى صحيفة تصدر باللغة الانكليزية ؛ وعقب كل ذلك بسرعة تضحية رسوم القطن المستورد كرشوة لارضاء لانكشير مما دفع احدى الجمعيات المقدمة ان تتجاسر وترفع صوتها في وجه هذا التدبير الاثيم الذي ولد الاستياء ليس في الصحافة الهندية فقط بل لدى فريق من الصحفيين الانكليز - الهنود العاديين وما ان رفعت الجمعية المذكورة صوتها حتى اقدم نائب الملك شخصياً على مقاومتها مقاومة غير لائقة وغير محقة ؛ ان هذه كلها تتابعت بسرعة ؛ واخيراً جاءت حكومة ميسطرة طائشة مفلسة من السمعة الحسنة كافلاس صندوقها من المال وجاست متقلقلة من جهة على بقايا ميزانية كاذبة ومن الجهة الاخرى على شعب زاهر العدد تقلي فيه مراحل الفتننة وتتلطم امواج سخطة . ولكي تقلل الحكومة من اهمية هذا الاضطراب والسخط جاءت بنظرية « طلاب الوظائف الخائبين » و « الاقلية الضئيلة » من المتعلمين « (١)

تألف المجمع الهندي في سنة ١٨٧٦ واصبح سريعاً المركز الذي تحوم حوله افكار المتعلمين من الهنود في سعيهم لتنظيم دعاية سياسية نشيطة في كل انحاء البلاد . وقد قامت الحكومة حالاً بعدة تدابير كانت بمثابة ذخيرة تسليح بها المجمع في حملته . ومن هذه التدابير انقاص الحد المعين للسن القانونية للدخول في سلك الخدمة الهندية فعُد ذلك موجهاً ضد الطامحين الى المراكز من الهنود فقط . ثم جاء بعد ذلك القرار الذي يتعلق بالصحافة التي تصدر باللغة الوطنية ثم قرار تحديد السلاح في سنة ١٨٧٨ . فلاقى كل منها سخط الشعب العام . وطاف زعماء المجمع في انحاء البلاد يجمعون الامضاءات على احتجاجات شديدة اللهجة ضد الحكومة لقيامها بهذه التغييرات في قوانين الخدمة الملكية . فكان ذلك باعثاً في نفوس الهنود القوميين روح الامل والشجاعة لاعتقادهم ان روابط الاتحاد في البلاد قد بلغت حداً يمكن معه القيام بحركة سياسية

وقد اثر قدوم اللورد ريبون في سنة ١٨٨٠ خفف التوتر الذي كان مستولياً على الشعب وذلك لما رأوا فيه حالاً من الاخلاص في خطبه الصلحية بان النعي قرار الصحافة المكروه واسرع في انهاء حرب الافغان واهمال مشروع تخطيط الحدود علمياً . واخذ يسمى في سنة ١٨٨٢ لانشاء حكم ذاتي في القرى ولكنه عاد بالفشل امام اصرار وزير الداخلية على

وضع السلطة في يد قضاة النواحي وليس في يد المجالس المحلية وكان اللورد ريبون قد صرح بما يأتي فيما يتعلق باقتراحه :

انني لم اتقدم بهذا الاقتراح وغايته الاساسية تحسين الادارة بل غايته منه سياسية وتعليمية. فسعادته في المجلس لا يخافه ريب في انه مع الزمن متى اصبحت المعرفة والرغبة المحليتان تؤثران بجرية على الادارة المحلية لا بد من ان يعقب ذلك في الحقيقة تحسن واسراع في انجاز الاعمال الحكومية « (١)

ولم يكن تقرير مشروع الحكومة المحلية في سنة ١٨٨٥ ليشع كل آمال اللورد المذكور . وفي السنين الاخيرة من مدة توليه الحكم بدأت جهود الزعماء الوطنيين المختلفين لتأسيس جمعية سياسية قومية تأتي بالاثار . ففي سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر في بنغال حضره الممثلون من اكثر المدن والقرى الهامة في تلك المقاطعة . وفي السنة التالية انف الممثلون في الجمعية الصوفية لجائاً لجمع الاموال ووضع الخطط لتأسيس اتحاد عام نشأ منه في سنة ١٨٨٥ المجلس الوطني العام الذي اتبع كل الحركات الموافقة لمراميه والذي تابع عقد جلساته السنوية دون انقطاع حتى الزمن الحاضر وقد برهن على انه اقوى عامل في اثناء روح الاستقلال في نفوس الشعب . وقد اتخذ الجمع المذكور في جلساته الاولى قرارات تتعلق بادخال العنصر الانتخابي في اختيار المجالس الموجودة واكتساب الحق في البحث في الميزانية واستجواب الحكومة في كل فرع من فروعها وتأليف لجنة دائمة في مجلس النواب تميز اليها المشاكل التي يقع الخلاف فيها بين السلطة التنفيذية والمجالس التشريعية . وسعى الجمع المذكور ايضاً الى اصلاح قوانين الخدمة الملكية في الحكومة خاصة ما كان منها متعلقاً بقبول طلاب الدخول في ذلك السلك

ولما جاء اللورد دفرن في سنة ١٨٨٤ سار على خطوات سلفه اللورد ريبون في سياسته الحرة واخيراً اقترح تشريعاً جديداً وصفه بقوله :

« مشروع لتكبير المجالس في النواحي وترقية حالتها وزيادة اعمالها وادخال المبدأ الانتخابي اليها ادخالاً جزئياً وتحرير صفتها العامة كمؤسسات سياسية (٢)

على ان اقتراحاته بشأن ادخال المبدأ الانتخابي عجزت عن اقناع حكومة المحافظين . فقال اللورد كروس « ليس من الحكمة ان يجري تغيير اساسي كهذا دون ان يكون

(١) H. H. Lindsay, *The Indian Empire* (New York 1932) ص ٥٢١

(٢) المصدر نفسه ص ٥٢٢

هنالك بيانات تزيده اكثر من البيانات الموجودة حالياً»^(١) ولما قدم نائب الملك الجديد ، اللورد لانسدون الى الهند نجح في ادخال تشريع جديد في سنة ١٨٩٠ انتهى بتقرير مشروع المجالس الهندية في سنة ١٨٩٢ وهذا المشروع مع انه لم يشجع ادخال المبدأ الانتخابي فانه في الوقت نفسه لم يمنع بل اخفاه تحت ستار « التسمية بعد الاقتراح » وقد دعت لجنة سيمون ذلك « تأسيس نوع من انواع الانتخاب غير المباشر » وقد وسع المشروع المذكور صلاحية هذه المجالس حتى اصبحت قادرة ان تفحص الميزانية السنوية وتشارك في البحث فيها ولكن دون ان تصوت عليها . كما انه اصبح من حقها ان تستجوب السلطة التنفيذية . غير ان الاكثرية الرسمية او الحكومية بقيت محفوفة في هذه المجالس فلم يكن من الممكن اذاً ابتداء شكل حكومي برلماني جديد بل كل محاولة من هذا النوع كانت تقابل ولا شك بالرفض

وكانت النهضة القومية في ذلك الوقت تسير الى الامام بخطوات واسعة وكان المجلس العام يعقد جلساته السنوية ويؤكد بصورة منتظمة المطالب الاصلاحية المختلفة فكان لا بد في حالة كهذه ان تظهر بوادر الخلاف بين المتطرفين والمعتدلين من حيث الغاية والطريقة الوصول الى الغاية فظهرت معارضة المتطرفين بكل جلاء تحت رئاسة بال غنغدار تيلاك وكانت النتيجة الانشقاق المشهور الذي حدث في المجلس في سنوات عام ١٩٠٧ . ومما ساعد المتطرفين في الدعوة الى منهاج ثوري التدابير المختلفة التي قامت بها الحكومة والتي لم تلاقى رضى الشعب . فقانون « سن القبول » الذي صدر في عام ١٨٨٩ قد اثار السخط بين العناصر الهندوسية المحافظة كما ان الطرق التي استخدمت لتنفيذ الاصلاحات الصحية وعزل المرضى في المجاعة والوباء اللذين حدثا في عامي ١٨٩٦ - ١٨٩٧ قد اثارت عداوة عامة في وجه الحكومة . واما شر هذه التدابير المكروهة فقد كان تقسيم بنغال الذي جاء به اللورد كرزون كجزء من جهوده لاعادة تنظيم الادارة سعيًا وراء تقويتها وما كاد هذا المشروع يظهر حتى ارتفعت الاحتجاجات الشديدة المنظمة ضده . وكانت قد أعلنت المقاطعة ضد البضائع الانكليزية احتجاجاً عند اقتراح المشروع ورافق المقاطعة مطالبة بالبضائع الهندية (سوادشي) وامتدت هذه الحركة الاخيرة بسرعة الى النواحي التي لم تشارك كلها في المقاطعة . وايد المقاطعة المجلس العام في عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وطلب الغاء المشروع القاضي بتقسيم

بنغال . ولما حكمت الحكومة على التلاميذ الذين ساعدوا في المشاغبات ، وكان القوميون يتميزون غيظاً من سياسة اللورد كرزن التعاقبية بما فيها جعل جامعة كالكتا رسمية ، هب هؤلاء فوراً وأسسوا جامعة ومدارس وطنية . وظهرت في الصحف حملة ضد البريطانيين لتأييد المقاطعة وطلب البضائع الهندية وعقب ذلك اغتياالات سياسية فما كان من الحكومة إلا ان اجابت على ذلك بقرار « الصحف الهندية » او قانون التحريض على الجرائم واعتقلت الحكومة عدداً من الزعماء الوطنيين ، ونفقتهم الى خارج البلاد وبينهم تيسلاك الذي كان الحكم عليه بالجرم سبباً لاثارة القلائل والمشاغبات في بومباي

وفي اثناء هذه المدة حدث انقسام ظاهر بين المتطرفين والمعتدلين في المجلس الوطني كانت نهايته اضطرابات وتأجيل المجلس الذي كان منعقداً في سورات في سنة ١٩٠٦ وقد كان مندوب الملك في الهند اللورد منتو ووزير الهند اللورد مورلي يعدان الخطط لاجراء الاصلاحات التي اعلناها في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٠٨ . واليك وصفها كما ورد في تقرير مونتاكيو - تشلسفورد

لقد كانت الفكرة الاساسية في الاصلاحات التي ادخلها منتو ومورلي اشراك الشعب الى درجة ابعد في تقرير المسائل العمومية . وهي اصلاحات ذات صفة نشوئية نامية نحواً طبيعياً من النظام الذي تقدمها . واذا كانت حماسة الساعة قد نسبت اليها عند ظهورها اموراً بعيدة فاختا في كل حال لا يمكن ان نصفها بانها تتضمن سياسة جديدة فالتغيير الذي تقتضيه ليس سوى تغيير في الدرجة وليس في النوع . واللورد مورلي نفسه قد انكر بشدة ان الفكرة في هذه التدابير من اي وجهة كانت هي اتخاذ خطوة نحو تأسيس حكومة برلمانية بل هي مبنية على المبدأ الاساسي ان السلطة التنفيذية يجب ان تحتفظ لنفسها في حق التقرير النهائي في كل المسائل مع انه قد اعطي ، للشعب الى درجة ما ، في الاقاليم يد في السلطة التشريعية وقد قوبلت اولاً بالارتياح ووصفها المستر كوكهايل بقوله عنها انها « عادلة تدل على مكرمة » كما ان المجلس رحب بها ايضاً ولكن لم يمض الوقت القصير حتى وُجِعت اليها سهام النقد وعدم الرضى بطريقة مطردة متزايدة (١)

وقد مثل الشعب الهندي في المجالس التنفيذية وكبرت المجالس التشريعية وادخل اليها العنصر الانتخابي واما المجالس الاقليمية فقد منحت اكثرية غير حكومية . كما انه اعطي للمجالس حق البحث في المسائل التي تهتم العموم وبعض الحق في الاشتراك في تقرير بعض اقسام الميزانية . وفي الوقت نفسه تقريباً اقترحت اللجنة الملكية التي كانت غايتها

« اللامركزية » اضعاف السلطة المركزية وجعل الدوائر الادارية سهلة بسيطة وهذا امر ضروري اذا كان لا بد من نجاح السلطات والصلاحيات المعطاة للحكومات الاقليمية . وقد علق تقرير مونتاكيو - تشلمسفورد على هذه التغييرات في سنة ١٩١٨ بما يأتي :

انه ليس من العدل ان نلوم اللجنة على عدم قائمها نظرة اوسع على العمل امامها وجل ما نحتاج الى التصريح به هو انه اذ كنا لنعطي الآن الاقاليم حرية حقيقية دستورية في العمل يجب علينا ، لضعاف السلطة المركزية ، ان نقوم بتدابير ابعد تأثيراً من تلك التي خضرت ببال واضعي التقرير (١)

ومن اهم الاصلاحات الخطيرة التي حدثت في سنة ١٩٠٩ من حيث تأثيرها على تطور السياسة فيما بعد هو قبول مبدأ التمثيل الطائفي وقد قبله اللورد مورلي بتردد . واليك ما جاء عنه في تقرير لجنة سيمون :

في ذلك الحين بدأ الاعتراف بالتمثيل الطائفي المبني على لائحة انتخابية خاصة وقد بقي هذا النوع من التمثيل حياً الى الوقت الحاضر واصبح نقطة للجدل ومشكلة رئيسية عند كل محاولة لتنقيح نظام الانتخاب في الهند (٢)

وبعد هذه الاصلاحات بضع سنوات قل الهيجان السياسي الى درجة محسوسة وعززت الامتيازات المتضمنة في هذه الاصلاحات مركز المعتدلين كما ان الحملة الفعالة التي قامت بها الحكومة على الصحف والاجتماعات التي تحرض على الفتن والعصيان قد دفعت المتطرفين الى ما وراء الستار . وفي سنة ١٩١١ بمناسبة حفلة تتويج الحاكم الوطني في دلهي اعلنت امتيازات اخرى تتضمن الغاء تقسيم بنغال ونقل العاصمة من كلكتا الى العاصمة القديمة مدينة دلهي . على ان الامر الذي لاقى رضى الهندوسيين اكثر من غيره وهو اعادة ضم المقاطعات في بنغال ، هو نفسه قد اثار سخط المسلمين الذين كانت تساورهم المخاوف بسبب الحرب التركية الايطالية والحرب البلقانية واعتداء روسيا وبريطانيا على ايران . وتوتر الشعور الطائفي الى درجة الانقطاع فكانت النتيجة اضطرابات كونبور . وعاد الهندوسيون المتطرفون الى النشاط في العمل وفي نهاية سنة ١٩١٢ هوجم نائب الملك اللورد هاردنج بالقاء قنبلة عليه . وكثرت عصابات السلب والنهب لجمع الاموال الكافية للقيام بالثورات .

(١) المصدر نفسه القسم ١٠

(٢) Report of the Indian Statutory Commission. Parlimentary ١٩٣٠ القسم ١٢٥

Papers Cmd. 3568, 3569 (١٩٣٠) وسنشير الى ذلك فيما بعد باسم Simon Commission Report

ومن العوامل التي زادت في اتحاد الهندوسيين في الهند القوانين التي سنت في افريقية الجنوبية لتحديد حقوق كل جنس من السكان فضلاً عن ان الحملة التي قام بها غاندي للمقاومة السلبية قد اكسبته نفوذاً وزادت عدد اتباعه حتى جعلته عند عودته الى الهند في سنة ١٩١٤ الزعيم الاول دون منازع. غير ان الخطاب العلني الذي القاه اللورد هاردنج وموقف الحكومة الهندية تجاه هذا الامر قد اثرا كثيراً في مقاومة الشعور العدائي لبريطانيا المتعلق بقضية افريقيا الجنوبية

كان الساسة الهنديون كل هذا الوقت يعملون بالحاح للسير نحو التقدم بخطى حثيثة . ان صوت الانتقاد لم يسكت ولكن ظهرت فيه تدريجياً نغمة جديدة فيحول الموقف العدائي السلمي الى سياسة انشائية تعمرية فاصبح الانتقاد مرفوقاً بالدافعة عن التقدم وبمطالب تقتضي اكثر فاكثراً شكلاً حكومياً يترك الهنديين احراراً في حكم الهند حكماً يتناسب مع افكارهم وميولهم . واخذت روح الحرية تنتشر وتقوى وظهرت بوضوح الاتجاهات التي سارت فيها الجهود السياسية (اولاً) كانت تدابير الحكومة هدفاً للمقاومة بسبب اعتبارها تدابير قاهرة (ثانياً) يمكن ملاحظة السخط المتزايد على تدابير الحكومة التي كانت تعتبر تدابير موضوعة لتفضيل جنس على آخر بين السكان (ثالثاً) نجد الجهود والنشاط متجهة الى زيادة التقدم في المناحي الانسانية في الحكومة وفي الاصلاحات التي تتناول اجتماعيات الامة او الطبقات فيها وفي الوقت نفسه نلاحظ هضبة محققة غايتها تحرير المؤسسات الموجودة واخيراً نرى الرغبة الزائدة في تحسين مركز الهند في الامبراطورية البريطانية (١)

وهكذا نجد تقرير مونتاكيو - تشامسفورد يجمع خلاصة القوى والعوامل التي ظهرت في السنوات التي سبقت الحرب حلاً فبقيت الاعمال الثورية مستمرة في بنغال ولكنها لم يستفحل امرها بل كانت تقمع . واتخذت الجمعية الاسلامية الهندية العامة قراراً في سنة ١٩١٣ حددت فيه غايتها وهي نيل نوع من الاستقلال يناسب الهند . وحينما نشبت الحرب الكبرى هبت كل اقسام الهند الى تقديم المساعدة لبريطانيا بسخاء الا ان بعض الجماعات الساخطة بقيت مثابرة على معارضتها فاستمرت الاضطرابات في مقاطعة البنغال ولما عاد « السيوخ » مرفوضين من كندا على الباخرة المشهورة « كوماكاتومارو » امتدت هذه الاضطرابات الى مقاطعة البنجاب ايضاً كما ان جمعية «الغدر» في اميركا قد شجعت على القيام بمؤامرة تحث على الثورة وقدمت الاموال اللازمة لتلك المؤامرة التي انضم اليها بعض العناصر من الطلبة . غير ان هذه الحوادث كانت القليل الشاذ ويمكن القول على وجه العموم ان

الهند في زمن الحرب قدمت بسخاء من دمها واموالها لمساعدة الامبراطورية البريطانية ووضع الهنديون الوطنيون ثقتهم في الغايات التي اعلنها الحلفاء والتي لاجلها خاضوا غمار الحرب . وهي تقبيح الاستبداد والروح الحربية وتمجيد الديمقراطية وحقوق الامم الضعيفة . وسواء أكان الزعماء الهنديون على خطأ ام على صواب فانهم كانوا يعتقدون ان انكلترا لا يمكن ان تحل المشكلة الهندية حلاً غير موافق للهنديين بعد ان خاضت غمار حرب مدعية ان غايتها ان تنال للامم الاوربية الضعيفة ما يطلبه الهنديون انفسهم . ولكن الوطنيون مع بذلهم جهودهم بالنياية عن الحكم الانكليزي لم ينفكوا عن المطالبة بالحاح باحداث اصلاحات سياسية هامة

ولم يطل الوقت حتى ظهر الطلب المتزايد للاعتراف باهمية ما كانت تضحي به الهند لمتابعة الحرب واتخذ ذلك الطلب شكلاً محدوداً ففي ايلول سنة ١٩١٩ اسست السيدة أني بزان « عصابة الحكم الذاتي » وبعد ذلك بشهر اصدر تسعة عشر عضواً من اعضاء مجلس الهند التشريعي مذكرة تتضمن الاصلاحات المقترحة اجراؤها . وفي كانون الاول عقد المجلس الوطني والجمعية الاسلامية العامة جلسات مشتركة في مدينة لكنو واتفقا على العمل بيد واحدة لنيل الاصلاحات السياسية وهذا التطور الخطير كان بداية تغيير في موقف المسلمين ابتداءً يتخذ شكلاً محسوساً ببطء منذ الغاء تقسيم البنغال ولكن اسرع في اتخاذه ذلك الشكل بسبب المشاكل التي وقعت فيها تركيا والتي كانت بداءتها الحرب الايطالية التركية في سنة ١٩١١ ونهايتها دخول تركيا في الحرب الكونية العظمى فكانت هذه المشاكل التي تهدد اخلافة في نظر المسلمين الهنديين مشاكل تهدد سلامتهم ايضاً فضلاً عن ان ثقتهم بالحكومة كانت قد خابت بسبب حوادث سنة ١٩١١ . وهذه الوطنية الجديدة ، التي نمت بسرعة بسبب الاعتداد بالنفس والشعور بها سياسياً الامر الناتج عن اشتراك الهند في الحرب ، قد كانت قوية حتى انها تغلبت على الحركة الرامية الى تأسيس وحدة اسلامية عامة . ففي الجلسة المشتركة التي عقدها المجلس والعصبة قد تقرر المشاريع الاصلاحية واطلق عليها مشروع المجلس والعصبة اللذين اتفقا على تأييد عصابة الحكم الذاتي في الدعاية السياسية التي كانت تنشرها . ومن الامور الخطيرة التي كانت البلاد في حاجة ماسة اليها في هذه المدة هو ان تحدد انكلترا بتصريح واضح شامل سياستها بشأن الهند في المستقبل وهذا ما شعرت به الحكومة ايضاً

حيثما توجهت كنت تشعر ان الموقف يحتاج الى تدبير جديد فالقسم الاخير من مدة اللورد

هاردينج في الحكم كانت مخصصة بالاكثر لدرس التغيرات التي من الحكمة القيام بها درساً تمهيدياً غير رسمي . واول عمل قام به اللورد تشلمسفورد هو ان يتدبر حيث انتهى سلفه وان يحول انتباهه في الدرجة الاولى الى اعلان السياسة التي ستبج في المستقبل . غير ان الحرب الكبرى ومشاعها قد دفعت الوزارة الى تأجيل قرارها النهائي بشأن هذه القضايا الخطيرة المشبكة ولكن في اثناء هذه المدة كانت الصعوبات في ادارة الهند تزداد زيادة مطردة فشعرت حكومة اللورد تشلمسفورد انه يستحيل عليهم ان يسيروا سيراً محسوساً على خطة معينة دون اعلان السياسة التي ستبج في الهند والتي كانوا يطالبون بها بالحاح . وما ان ظهر اعلان ٢٠ آب حتى انجلي الموقف ولقيت به الحكومة من الفرج والارتياح بقدر ما لاقاه به الساسة من الرضى (١)

واليك ايضاً التصريح الذي اصدره وزير الهند في مجلس النواب في ٢٠ آب سنة

: ١٩١٢

ان سياسة حكومة جلالتة التي تتفق مع سياسة حكومة الهند هي ان يشترك الهنديون اكثر فاكثراً في كل دائرة في الادارة وان يزداد روح الحكم الذاتي حتى ينشأ في الهند في المستقبل حكومة مسؤولة تعتبر جزءاً متممياً في الامبراطورية البريطانية . وقد تقرر ان تُتخذ خطوات نحو هذا السبيل ولكن قبل اتخاذ خطوات خطيرة كهذه كان لا بد من تجري مفاوضات غير رسمية وتبادل في الآراء دون تحفظ بين ذوي السلطة هنا وبين حكومة الهند . وبناءً على ذلك قررت الحكومة بعد مصادقة جلالتة على ذلك ان اقبل دعوة نائب الملك وان اتوجه الى الهند لايبحث . وفي هذا الامر واطلع على آراء الحكومات المحلية هناك واستمع الى اقتراحات المؤسسات التي تمثل الشعب وغيرها

ولا بد من القول ايضاً ان النجاح في هذا الامر يجب ان يتم بدرجات متتابعة . فحكومة جلالتة وحكومة الهند ، اللتان تقع عليهما مسؤولية منفعة الشعب الهندي وتقدمه ، هما الحكم في الزمان ونوع التدبير اللذين تتم بهما كل خطوة . فالحكومتان المذكورتان تسترشدان بمساعدة الذين ستقع عليهم المسؤوليات الجديدة وبالمدى الذي ستصل اليه الثقة لاعطاء مسؤوليات كهذه وسيُفسح مجال واسع للبحث بهذه الاصلاحات بحثاً علمياً عاماً بعد ان تطرح امام مجلس النواب (٢)

وحالاً سافر اللورد مونتاكيو الى الهند وبلاشتراك مع اللورد تشلمسفورد نائب الملك قام بدرس الموقف درساً مستجلاً ولكن بطريقة دقيقة شاملة وقد وضعت نتائج ذلك الدرس امام البرلمان بشكل تقرير يعرف بتقرير مونتاكيو - تشلمسفورد . ولكن بينما كان البرلمان يستعد لاتخاذ قرارات على اساس مقترحات التقرير المذكور تطور الموقف في

(١) المصدر نفسه القسم ٢٨

(٢) المصدر نفسه القسم ٦

الهند تطوراً جديداً وظهرت موجة سخط على الإنكليز الأمر الذي احبط الآمال التي كانت معلقة على اقتراحات التقرير وسنت حكومة الهند ما يسمونه مراسيم رولات تداركاً للعوقف لقرب انتهاء زمن الصلاحيات الخاصة التي اكسبها اياها قانون الدفاع عن الهند . وقد اعطت المراسيم المذكورة سلطة خاصة للحكومة في قمع الاعمال الثورية . ولكن لا يمكن تنفيذها الاً بعد ان يعلن الحاكم العام ان الحالة اصبحت حرجة تقتضي تنفيذ مراسيم كهذه . وقد لاقى هذه المراسيم سخطاً شديداً من الشعب حتى ان الحكومة شعرت انها تجاه موقف لم تواجهه قبلاً وكان الزعيم غاندي في طليعة الذين سخطوا على هذه المراسيم فنظم حملته الاولى في المقاومة السلمية احتجاجاً على ذلك ولكن الحماسة دفعت اتباعه الى حد بعيد حتى خرج الامر من يده وكانت النتيجة اللجوء الى العنف فكان من جراء ذلك حوادث امريتسار المشؤومة في سنة ١٩١٩ . وقد تأخرت الحكومة في تأنيب الجنرال داو ونقله من وظيفته ولهذا لم تقدر ان تترفع الشعور الذي ساد النفوس ضد الحكم البريطاني بعد حوادث امريتسار التي كانت ولا شك شاذة وليست قاعدة عامة . وبعد ان صام غاندي تكفيراً عما قام به اتباعه من التطرف استأنف السير في سياسته الداعية الى عدم الاشتراك مع الحكومة في شيء . ولكن بطريقة سلمية . وفي الوقت نفسه ايد مجرسته هذه حركة الخلافة الاسلامية التي كانت ترمي الى حمل بريطانيا على ارجاع سلطان تركيا الى المقام الذي كان يتمتع به قبل الحرب . وفي سنة ١٩٢٠ نجح غاندي في اكتساب تأييد المجلس الهندي الوطني الذي اتخذ قراراً بعدم التعاون مع الحكومة ومقاطعة المحاكم والمجالس التشريعية والواردات الاجنبية والمدارس التي تديرها الحكومة . ووضع المجلس الهندي الوطني ؛ تلك المدرسة القوية ، تحت تصرف غاندي

وكان البرلمان في هذا الوقت يتخذ قراراته بشأن تقرير مونتاكيو - تشلسفورد وفي ٢٣ كانون الاول سنة ١٩١٩ صدر القرار بشأن الحكومة الهندية الذي يقضي بترفع قسم من سلطة الحكومة المركزية واعطائه للحكومات الاقليمية كما انه يقضى بزيادة المسؤولية الملقاة على عاتق الوطنيين في الحكومة وذلك بتعيين بعض اعضاء المجلس كوزراء في الحكومة ، وتوسيع نطاق الانتخابات وتقسيم الصلاحيات الى قسمين قسم يتعلق بالحكومة المركزية والآخر بالحكومات الاقليمية على مبدأ السلطة الثنائية اي التمييز بين الاعمال الحكومية « المحوطة » وهي التي تصبح تحت مراقبة الحاكم مجتمعاً مع وزرائه الوطنيين وبين الاعمال الحكومية « المحفوظة » وهي التي تبقى تحت سلطة الحاكم مجتمعاً مع مجلسه الخاص .

ومع ان القرار المذكور لم يخلُ من النقد عموماً بناءً على انه لا يحتوي على القدر الكافي من الاصلاحات فان الاحزاب الهندية الوطنية انقسمت بشأنه الى قسمين . فالمعتدلون صمموا على الاشتراك مع الحكومة لانجاح القرار المذكور آملين ان يتوصلوا بعد ذلك الى امتيازات اخرى واما غاندي والمجلس الوطني فقد عزموا على اتباع سياسة اللاتعاون وانضموا الى حركة الخلافة لتلك الغاية . ولهذا قاطع هذان الحزبان انتخابات المجالس التشريعية الجديدة غير ان المعتدلين كانوا الاكثرية وفي ٨ شباط سنة ١٩٢١ عُقد البرلمان الجديد وافتتحه دوق كنوت

وفي اثناء تلك السنة اشتدت حركة عدم التعاون ورافقها تظاهرات منتشرة ضد السياسة البريطانية وكان من اهم اشكالها جمع الاقمشة الاجنبية واحراقها . وقد امتدت اصابع التعريض الى الشعب الهندي الاسلامي بواسطة عناصره المتعصبة والدعاية الوطنية المتطرفة زد الى ذلك ما جاء في معاهدة سر من البنود التي اعتبرها المسلمون مضادة لمصالحهم . وقد كانت نتيجة هذه الاضطرابات ثورة ملابار التي بعد ان طرد الشوار الموظفين الحكوميين صبوا جامات غضبهم على الشعب الهندوسي . وبعد ان سجن افراد عائلة علي دفع غاندي ، وكان يروج ان يتمكن من ضبط تابعيه ضمن نطاق عدم العنف ، المجلس الهندي الى حملة عصيان مدني جديد تحتوي على الامتناع عن دفع الضرائب مع عدم التعاون في الامور الاخرى المعروفة . وعندما وصل ولي العهد البريطاني الى بومبي ابتداءً اضراب عام انتهى بالمشاغبات والمناوشات وبعض القتلى . ورافقت الاضطرابات كل جولاته في البلاد . ثم تقدم غاندي بطلب اطلاق سراح كل الذين اعتقلوا في هذه الاضطرابات واكن عندما قتلت غوغاء الشعب واحداً وعشرين شرطياً في المقاطعات المتحدة اتخذ غاندي المسؤولية على نفسه وامر بوقف الاضطرابات . وفي الجلسة السنوية اتخذ المجلس الوطني قراراً يؤيد سياسة عدم العنف ويضع السلطة التنفيذية في يد غاندي الذي يقوم بمقام المجلس المذكور . وكان البرلمان الجديد يناصر الحكومة ويتعاون معها باخلاص لسد عجز في الميزانية قدره ثمانية عشر مليوناً ونصف المليون ليرات انكليزية كما انه وافق على التدابير المتخذة لاختاد ثورة الملابار ورفض اطلاق سراح المعتقلين من افراد عائلة علي . غير انه عندما تقدمت الحكومة من البرلمان بشروع يضيق على الصحافة حريتها بغية قمع الدعايات الثورية رفض البرلمان قبول المشروع المذكور فاضطر الحاكم الى استعال صلاحيته الخاصة وكذلك رفض البرلمان زيادة قليلة على ضريبة الملح فادى ذلك الى حملة الملح

المعروفة التي قام بها غاندي . وكان رجوع غاندي الى تجديد عصيانه المدني سبباً لاعتقاله وسجنه . وسببت الانتخابات التي تلت هذه الحوادث انشقاقاً في صفوف الوطنيين فتألف حزب استقلالي جديد (سواراج) برئاسة س . ر . داس والبانديت موطلال نهرو . وسمح المجلس الوطني لبعض اعضائه ، بالرغم من مقاومة اتباع غاندي ، ترشيح انفسهم للمجلس التشريعي وغايتهم عرقلة الاعمال فنال الحزب الجديد خمسة واربعين مقعداً وكان اول ما عمله البرلمان الجديد اتخاذ قرار لعقد مؤتمر الطاولة المستديرة للبحث في الاستقلال ونيله قريباً

وكانت شقة الخلاف بين داس وغاندي تزداد زيادة مطردة وبسبب الدعاية النشيطة التي كان يقوم بها الاول ، وازدياد التوتر في العلاقات بين المسلمين والهندوسيين كثرت الاضطرابات الدامية . وبعد اضطرابات دهلي الدامية في سنة ١٩٢٤ فرض غاندي على نفسه ان يصوم ثلاثة اسابيع وبعد ذلك في السنة نفسها ترك الحملة اللاتعاونية واستمرت الاضطرابات كل تلك السنة وانتقلت الزعامة في المجلس الوطني الى س . ر . داس الذي هجر في السنة التالية سياسته السابقة سياسة العنف ولكن اسوء حظ الهند توفي داس في ١٦ حزيران سنة ١٩٢٥ وخلفه في الزعامة البانديت موطلال نهرو الذي اعلن انه سيمشي على خطوات سلفه فاقلع نهائياً عن سياسة عدم التعاون وقبل بعض اعضاء حزب السواراج مقاعد في دوائر الحكومة . وفي انتخابات البرلمان الجديد الاولى انتخب فتهالباي باتل رئيساً وهو من حزب السواراج وفي سنة ١٩٢٦ شمل البلاد بعض الهدوء وهجر غاندي السياسة الى حين ولم يبق الا بعض اضطرابات قليلة طائفية . وخلف اللورد اروين اللورد رذنج كنائب للملك وفي اواخر السنة ابتدأت الانتخابات للبرلمان الجديد الذي قل فيه عدد المقاعد التي تمثل حزب السواراج . وفي كانون الاول قرر المجلس الوطني على العودة الى المقاطعة وسياسة عدم التعاون . وفي السنة التالية عينت لجنة سيمون للبحث في موقف الهند الدستوري فما كان من المجلس الوطني الا ان هاجم اللجنة متهماً اياها بانها خالية من اعضاء هنديين وقرر مقاطعتها في اعمالها في الهند وكان ذلك بداءة اضطرابات عامة وحملة صحافية نشيطة . ومما زاد في حراجة الموقف الحالة الصناعية والاضطرابات العديدة التي ترجع الى اسباب اقتصادية وسياسية . وفي سنة ١٩٢٨ انشق البرلمان بسبب موقفه من اللجنة فقرر مجلس الشيوخ على السماح لاعضائه بالمشول امام اللجنة واما مجلس النواب فقرر مقاطعة اللجنة مؤيداً بذلك موقف المجلس الوطني . ولكن بالرغم من هذه المقاطعة قامت

اللجنة بأعمالها التمهيدية وعند عودتها في تشرين لاتمام عملها كانت قد تألفت لجنة هندية لتسهيل العمل امام لجنة سيمون في الوقوف على الراي العام الهندي

وفي اواخر تلك السنة طلب غاندي وضع البلاد على مستوى الدومنيون في آخر سنة ١٩٢٩ والآن فانه يقوم بمحلة شديدة للعودة الى عدم التعاون والامتناع عن دفع الضرائب وايدت الجمعية الاسلامية غاندي في موقفه ولكنها في اجتماعها السنوي في السنة التالية طلبت تأسيس حكومة اتحادية في البلاد بصلاحيات وسلطة للاقاليم وتقييد قوى الحكومة المركزية . وفي الوقت نفسه قررت غرفة الامراء على ابقاء العلاقات البريطانية . وقد حاولت الحكومة استمالة الراي العام نحوها فاكّدت مرتين تعهداتها التي صرحت بها في شهر آب سنة ١٩١٧ ولكن ذهبت مساعيها هذه عبثاً فبدأ غاندي حملته ضد الاقنسة البريطانية وكان لا بد ان تنتهي تلك الحملة باعمال العنف وانفجرت قبلة القيت في البرلمان بين مقاعد الحكومة فخرجت عدداً من الاعضاء . وعند تسنم حكومة العمال كرسي الحكم في انكلترا واعلانها عن الخطط الموضوعة لعقد مؤتمر الطاولة المستديرة كان من المنتظر ان تتحسن الحالة ولكن لم تتحقق الآمال وفشلت كل هذه الوسائل . وفي كانون الاول حاول بعضهم اغتيال نائب الملك اللورد اروين . وقرر المجلس الوطني في اجتماعه السنوي مقاطعة مؤتمر الطاولة المستديرة واعلن ان غاية المجلس هي الاستقلال القريب

وفي شباط سنة ١٩٣٠ ابتدأت حركة العصيان المدني وفي اذار من تلك السنة قام غاندي برحلته الى البحر مشياً على الاقدام ليقاوم القوانين المتعلقة بالملح فانتشرت اعمال العنف وعندما اعتقل غاندي في شهر ايار حدثت اضطرابات دامية قصيرة الاجل ولكن اعتقال اكثر الزعماء وسخط بعض الجمعيات كالاتحاد الاسلامي العام في الهند والاتحاد القومي الحر قد زاد الحالة تحرجاً

وفي شهر حزيران قدمت لجنة سيمون تقريرها الذي شجبهت بلاد الهند كلها ورفضه المجلس الوطني والمؤتمر الاسلامي في الهند رفضاً نهائياً وطلب المجلس حينئذ ان تعطى الضمانات مقدماً لمنح البلاد مستوى الدومنيون لقاء اشتراكهم في المؤتمر ولكن رفض طلبهم هذا فبدأ المؤتمر عمله دون ان يكون المجلس الوطني ممثلاً فيه وعين الحاكم العام ستة وسبعين مندوباً لحضور المؤتمر المذكور

وقد اجمع هذا المؤتمر على طلب حكومة مسؤولة ووافق على اعطاء المنبذين حقوقاً سياسية مساوية لحقوق الطبقات الاخرى في الامة . واخيراً سن المؤتمر دستوراً يقضي بانشاء

اتحاد هندي له حكام منفذون مسؤولون في الفروع المركزية والاقليمية . واما مشكلة تمثيل الاقليات فقد تركت دون حل على امل ان يُوجَّه اليها في المستقبل درس خاص . وطلب المسلمون منهم مناطق انتخابية خاصة بهم ونصباً في اشغال المراكز الحكومية . وقد كانت نتائج هذا المؤتمر ، مع نقصها ، اكثر مما كان منتظراً فاستمات حزب المجلس الوطني واطلق سراح غاندي وغيره من الوطنيين وعقدت في الرابع من اذار هذنة بين اللورد اروين وغاندي ووقف العصيان المدني بعد ان الغي بعض التدابير التي اتخذتها الشرطة لقمع الاضطرابات . وعندما انعقد مؤتمر الطاولة المستديرة الثاني في ايلول سنة ١٩٣١ كان المهاتما غاندي يمثل المجلس الوطني فيه ولكن حتى تأثير هذا الزعيم الكبير لم يكن كافياً لان يوفق بين الهندوسيين والمسلمين بما يتعلق بمسألة التمثيل في الدستور الجديد ولذلك تركت هذه المسألة الآن ايضاً ونقحت بعض مواد الدستور . وقد كان لهذا الاختلاف بين الهندوسيين والمسلمين بما يتعلق بمسألة تمثيل الاقليات تأثير فعال في اثاره الشعور الطائفي مرة اخرى واجتاحت الهند موجة عنف عندما كان غاندي راجعاً من المؤتمر . فالمنبوذون ، وقد شعروا ان غاندي خانهم في لندن ، هاجموا الجماهير التي جاءت لترحب به عند نزوله الى البر واعلن الجانبان انقطاع حبل الهدنة التي كانت قد عقدت بين اروين وغاندي واعلن المجلس الوطني العصيان المدني مرة اخرى فاجابت الحكومة على ذلك باتخاذ تدابير جديدة لقمع القلاقل . وعندما ازدادت اعمال العنف وانتشرت قابلات الحكومة ذلك بتدابير صارمة سريعة فسجنت غاندي وعممت تدابيرها الشديدة في كل انحاء الهند وتزعّت من المجلس الوطني شرعيته والقت القبض على زعمائه خفدت نيران العنف سريعاً ولكن استمر اثناء تلك السنة وقوع حوادث طائفية غير خطيرة

وكان المستر ماكدونالد في نهاية مؤتمر الطاولة المستديرة قد اعلن انه اذا لم يصل الهنديون في الصيف التالي الى حل مشكلة تمثيل الاقليات فان الحكومة ستقوم بنفسها بتنظيم مشروع حل تلك المشكلة . واذ لم يتوصل الهنديون الى حل تلك المشكلة فقد اعلنت الحكومة في صيف سنة ١٩٣٢ مشروعها المتضمن نصاً بانشاء مناطق انتخابية للمسلمين والمنبوذين . فاحتج غاندي على ذلك فوراً مدعياً بان انشاء مناطق انتخابية خاصة بالمنبوذين معناه تأييد نظام الطبقات في الامة تأييداً رسمياً الامر الذي يجعل المنبوذين منزوين عن الطبقات الاخرى الى الابد . وفي ١٢ ايلول بدأ صوماً حتى الموت او يلغى نظام المناطق الانتخابية الخاصة . وبما ان المنبوذين هم الذين كانوا قد طلبوا هذه المناطق

الانتخابية الخاصة بهم ليحافظوا على مصالحهم فانه كان لا بد للبراهمة من ان يتنازلوا عن بعض الحقوق ليشعر المنبذون بانهم في حمى فكفلوا لهم اخيراً ١٤٨ مقعداً في مناطق مشتركة وهذا العدد اكبر من مضاعف العدد الذي منحتم اياه الحكومة . وبعد يومين من هذا الاتفاق بين البراهمة والمنبذين قبلت الحكومة بهذا الترتيب وفي اليوم السادس والعشرين انهى غاندي صيامه

ثم اجتمع مؤتمر الطاولة المستديرة الثالث لتنقيح الدستور الجديد ولكن لم يحضر المؤتمر لا غاندي الذي كان في السجن ولا المجلس الهندي الوطني ولا حزب العمال البريطاني . فانهى المؤتمر اعماله في ٢٤ كانون الاول وكانت النية عرض الدستور الجديد على البرلمان البريطاني في صيف سنة ١٩٣٣ قبل عرضه على الرأي العام الهندي

كانت الحكومة البريطانية في ٢٠ آب سنة ١٩١٧ قد اعلنت تصريحاً تعهدت فيه بانها ستعمل على انشاء حكومة مسؤولة في الهند في « اقرب وقت ممكن » . والعوامل التي تساعد على تعيين ذلك الوقت قد ظهرت في تقريرين سبقا المحاولتين الرئيسيتين اللتين كان يقصد بهما تنقيح الدستور منذ اعلان التصريح المذكور اي سنة ١٩١٧ . وهذان التقريران هما تقرير مونتاكيو - تشامسفورد الذي صدر في سنة ١٩١٩ وتقرير لجنة سيمون وكان صدوره في سنة ١٩٣٠ . وقد تتضمن كل من التقريرين تحليلاً مدققاً للعوامل التي كانت تعتبر في الوضعية الهندية مساعدة على اظهار استعداد الهند لزيادة التقدم دستورياً . وقد اظهر التقريران ، كما ورد في تقرير لجنة سيمون ، « الحقائق الثابتة التي لا تؤثر فيها البلاغة ولا القواعد النظرية »

وقد بسطت لجنة سيمون في مستهل توصياتها القاعدة التي يمكن ان تبني عليها الحكومة البريطانية المقياس الذي تستدل منه على استعداد الهند للحكم الذاتي

..... كل تغيير دستوري تقترح احداثه في الهند البريطانية يجب ان ينظر فيه ايضاً الى كل تطور مستقبلي عندما تتبوأ الهند كلها ، وليس الهند البريطانية فقط ، مركزها بين دول العالم وفي سياق البحث والتفتيش كنا نزداد اعتقاداً بأنه من المستحيل ان يوجه النظر الى النصف الواحد من الهند دون الآخر (١)

واذا القينا نظرة على خارطة الهند نرى تشابك العلاقات بين الولايات الهندية والهند البريطانية . واذا كانت ولاية ما قد وضعت تحت حكم امير وطني واخرى تحت سلطة حاكم

بريطاني لم يكن ذلك إلاّ حادثاً تاريخياً عرضياً . فمهما تكن الاختلافات والفوارق في المناخ وجغرافية البلاد الطبيعية عظيمة ، ومهما تنوعت الاجناس والاديان في الهند فان تقسيم البلاد ذلك التقسيم التحكيمي لم تراخ فيه هذه الفوارق والاختلافات ، واذا نظرنا الى البلاد الهندية عامة نجد فيها وحدة رابطة رغم هذه الفوارق كلها (١)

فمراعاة هذه الوحدة الجغرافية وجعل الوضعية السياسية ملائمة لها امر يعتبر ضرورياً لتقدم البلاد اقتصادياً كما انه « يعتبر جوهرياً لنجاح هذين القسمين في البلاد وتثبيت السلام بينهما » على ان مراعاة هذه الوحدة لا يعني انه يطلب من الهند عامة ان تواف دولة متحدة على مستوى راقٍ في المركزية بل ان يكون هناك مستوى من الاتحاد يمكن للبلاد من ان تعمل معاً كبلاد واحدة في حل المشاكل التي تتناول البلاد كلها

ان اتحاد الولايات الهندية مع المقاطعات الهندية ، الاولى اوتوقراطية (حكم فردي) والثانية ديمقراطية ، يقتضي دون شك اعطاء حرية داخلية تامة للولايات او المقاطعات التي يتألف منها ذلك الاتحاد . واننا نعتقد انه اصبح من الجلي الواضح انه على اسس كهذه فقط يؤمل البلوغ الى اتحاد هندي عام (٢)

ولقد تكون المشكلة العظمى في سبيل الوحدة الهندية ليست العلاقات بين الهند البريطانية والامراء الوطنيين بل بالاحرى بين الاكثرية والاقليات في الهند البريطانية نفسها . ولنا في فشل مؤتمرات الطاولة المستديرة في حل مشاكل الاقليات اصدق برهان على صحة ما تدعيه الحكومة وهو ان الشعب الهندي يجب عليه ان يبلغ مستوى اعلى من الاتحاد قبل ان ينال تقدماً محسوساً في دستوره وقد اصبح واضحاً ان ما احتفظت به الحكومة من الصلاحيات قد كان كله مسبباً عن الانشقاقات والخصومات الطائفية وعدم ثقة الطائفة او الجماعة الواحدة بالآخرى

اننا نعتقد ان الطريقة العملية الوحيدة لحماية الاقليات في السكان هي اقامة سلطة حيادية ممثلة بشخص الحاكم العام او حكام المقاطعات ما لم ينتشر في الهند كلها روح التسامح وتظهر الدالة على ان الاقليات مستعدة بان تثق كل الثقة بعدالة الاكثرية (٣)

ان الحكومة الديمقراطية مع اخا تقوم على حكم الاكثرية فاحا تُقبل وتُعتبر كذلك بالنسبة الى مراعاتها حقوق الاقلية بين سكانها . واننا موقنون انه اصبح معروفاً ، بالنسبة للفرص العديدة التي تسنح للمجالس الهندية التشريعية ، ان التقدم موقوف بالاكثر على منح

(١) المصدر نفسه القسم ١٥

(٢) المصدر نفسه الجزء ٣٠

(٣) المصدر نفسه القسم ٣٦

الاقليات ، سواء أ كانت بريطانية ام هندية ، مطالبتها المعقولة للحصول على حقوقها العادلة (١)

وعلاوة على الصعوبات النظرية في سبيل تأليف حكومة ثابتة في وجه العداوات الشديدة القائمة بين الاحزاب والجماعات المختلفة لم تتباطأ الحكومة في الاشارة الى انه من المستحيل حتى اقامة حكومة ما جديدة ما لم يتم الاتفاق بشأن مشكلة التمثيل في المجلس . اجل لا بد من الاعتراف ان الاتحاد يزداد شيئاً فشيئاً ولكن لم يبلغ بعد درجة تتمكن معها حكومة اكثرها من الهندوسيين ، ان تنال ثقة الاقليات بحيث يشعرون انهم يطمنون الى اعمالها

ان الاتحاد الذي تفرضه القوى الخارجية البريطانية على الهند قد ازداد قوة في الوقت الحاضر بسبب شعور الشعب بالقومية الهندية . ان هذه الحركة القومية آخذة بالازدياد والنمو منذ خمسين سنة وفي السنوات العشر الاخيرة قد سارت الى الامام بخطوات حثيثة فقد ابتدأت اولاً بجماعة قليلة من التلمذيين ثم انتشرت حتى اصبحت تعم كل الجماعات المثقفة واخذت تظهر بين عامة الامة ايضاً . ومهما تكن تقصيرات هذه الحركة وبعض مظاهرها المكروهة فاجها ، على ما يظهر ، هي القوة الوحيدة في المجتمع الهندي التي يمكن في المستقبل ان تتغلب على كل الانقسامات والاختلافات الخطرة التي تهدد سلام الامة . ان المصالح الاقليمية والجنسية والدينية وكذلك الحواجز بين طبقات الامة كل هذه لا تزال الى الآن تستنزف قوة الاكثرية الهندية ونشاطها فضلاً عن انه ليس هناك سوى القليل من الادلة على الميل الى تضحية هذه المصالح في سبيل النفع العام (٢)

وقد وجدت اللجنة المذكورة ان الراي العام متفق على نقطة واحدة فقط وهي طلب المساواة بالاوربيين الامر الذي ظهر بشكل محسوس بطلب وضع البلاد على مستوى الدومينيون او اعطائها الاستقلال

ومع ان التجرب في دوائر الحكومة يقر ويعترف بفوائد وجود الحاكم الانكليزي ويقدر تماماً الصعوبات التي تنف في سبيل الحكم الذاتي التام . ومع ان الاقايية تنظر في الدرجة الاولى الى سلامتها فتطلب اعطاءها الضمانات الكافية ، ومع ان الذي ينتمي الى حزب المعتدلين ينظر شرراً الى الطرق التي يتبعها المتطرف ولكن دون ان يقبحها علناً كل هؤلاء يؤيدون طلب المساواة بالاوربيين ويماهرون بالاعتقاد القاضي بتقرير الهند مصيرها بنفسها (٣)

وقد ابدت اللجنة المذكورة ايضاً بعد فحصها مقدرة الهنديين السياسية ارتياحاً عظيماً

(١) المصدر نفسه القسم ١٥٧

(٢) المصدر نفسه القسم ١٩

(٣) المصدر نفسه الجزء ١ القسم ٤٦٣

الى اعمال المجلس الوطني والمجالس التشريعية كما انها ابدت ارتياحاً الى اعمال المجالس الحكومية المحلية والى الشعور السياسى بين عامة الامة والى ارتفاع معدل المتعلمين وان يكن ارتفاعاً بطيئاً ، وكذلك ابدت ارتياحها الى اعمال الدوائر الهندية فى الحكومة . وقد صرح ايضاً انه فى السنوات الخمس الاخيرة التى سبقت وضع التقرير لم يضطر الحاكم العام الى التدخل مستخدماً الصلاحية المعطاة له

كل مطلع على الاحوال فى السنوات العشر الاخيرة يدرك متى عرف انه فى حالات قليلة جداً رأى الحاكم العام نفسه مضطراً الى استخدام صلاحيته الخاصة به مع انه فى هذه المدة قد صدرت عدة شرائع تتناول مواضيع مختلفة وتتعلق بامور خطيرة . ومع ان هذه الشرائع كانت تقترحها حكومة تسندها اقلية فى المجلس التشريعي فانها كانت كلها تلاقى رضى الاعضاء فتصبح قوانين وشرائع معمولاً بها (١)

وفى الوقت نفسه وجدت اللجنة ان المستوى العام للتعليم فى البلاد منخفض جداً وعدد المتعلمين قليل حتى انه لا يمكن الاعتماد عليه كأساس للاشتراك فى حكومة ديمقراطية اشتراك فاهم للامور . فالسواد للاعظم من السكان ينقاد للعواطف والميول الطائفية والاقليمية فضلاً عن انه يحشى ان الدعاية ضد الحكومة وانتقاد اعمالها وما يقوم به المعرقلون من هذا القبيل قد يؤدى كله الى الخط من كرامة الحكومة وفقدان هيبتها . وما قيل من عبارات الشناء على المجلس الوطني كان ذلك لما قام به من الاعمال مع وجود الحركات التى اثارها المعرقلون الذين لم يعرفوا بحركاتهم سير الحكومة فقط بل كثيراً ما كانوا حجر عثرة فى سبيل الاشتراك فى سن الشرائع وبذلك يمنعون السكان من التمرن على حكم ذاتي اوسع والاستعداد له

على ان المقياسين اللذين اشغلا المنزل الاول من الاهمية فى المباحث البريطانية للمسألة الهندية كان الحاجة الى الاتحاد والمقدرة على المدافعة عن البلاد وحفظ الامن والنظام فيها . وقسم من الاهمية المعلقة على المقياس الثانى كان سببه الخوف من عدم الاتحاد المنسوب الى الشعب كما انه كان مسبباً ايضاً عن مركز الهند من الوجهة الحربية . وقد ظهرت هذه القضية فى تقرير سيمون ملخصة افضل تلخيص من وجهة النظر البريطانية

ان الحقيقة الظاهرة هي ان ضرورة الدفاع عسكرياً عن الهند ومدى ذلك الدفاع لا يوازيه شيء من هذا القبيل فى اى مكان آخر فى الامبراطورية البريطانية وها يقيناً فى وجه تقدم

الحكم الذاتي صعوبات لم يُعهد مثلها في بلدان الدومنيون التي تتمتع بذلك الحكم
وهذان الامران اللذان يتركان قضية الهند دون شيه لها في بلدان الدمنيون وهما (١) وجوب
تنظيم البلاد وجعلها ذات قوة عسكرية تتمكن معها من درء اعظم خطر يحدد حدودها
و (٢) الحاجة الى تأليف جيش يتمكن من حفظ النظام والامن داخلياً ويتخذ في المنازعات
الطائفية موقفاً حيادياً موثقاً ومعترفاً به ، الى هذين الامرين يجب ان نضيف امراً ثالثاً .
ان الهند بالمقابلة مع بلدان الدومنيون لا بل بالمقابلة مع العالم كله تظهر عديّة النظير لما فيها ليس
فقط من اختلاط الاديان المتنافسة واجناس الشعوب المتنازعة بل من اجناس الشعوب التي
تفاوتت مقدرتها على الحروب فالآن ، والحالة كما هي ، ان وجود جيش بريطاني
تحت قيادة ضباط انكايز يولد الثقة في النفس ان الفرق العسكرية في الهند ، مع انها مؤلفة
من سكان البلاد ، لن تكون خطراً على ملايين السكان الذين يتابعون اعمالهم المدنية دون
ان يهتموا بالعواقب التي قد تنجم عن انسحاب الجيش البريطاني من البلاد

غير ان مستوى الدفاع المطلوب من الهند لم يقصد به ان يكون قطعياً وذلك ظاهر
عما سيلبي :

وهل من الضروري ان نستنتج اذاً ان بلوغ الهند الى الاستقلال كوحدة في الامبراطورية
يجب ان يوجّل الى ان تصبح البلاد قادرة على تجنيد جيش هندي بضابطه كامل العدة للدفاع
عن البلاد ضد عدو خارجي بينما لم يطلب من بلدان الدومنيون ان تصبح كل واحدة منها قادرة
على الدفاع عن نفسها بجرأ قبل ان تنال الاستقلال ؟ فقد يجيء وقت تحل المسألة فيه حلاً
يتوسط مطالب الفريقين

وقد كان يظهر في كل تقرير تقدمه اللجان ان الشرطة والطرق التي تنفذ بها اعمالها
امر له علاقة هامة في مسألة الاستقلال . فقد جاء في تقرير لجنة سيمون ان تحت موضوع
الشرطة يدخل « كل فرع من فروع الحكومة الاقليمية . وان وجود ادارة للشرطة
نشيطة الى درجة ما ، شرط ضروري لاعمال كل دائرة من دوائر الحكومة » وبما ان
مسألة الدفاع وعلاقتها بالجيش بقيت ، بحكم الضرورة ، معتبرة قسماً من صلاحية الحاكم
العام اي الاعمال الحكومية المحفوظة التي مر ذكرها فانه قد أُقترح جعل مسألة الشرطة
من الاعمال المحولة وان تُربط فيما بعد بالحكومة الاقليمية وليس بالحكومة الاتحاد المركزية
ان مسألة الدفاع عن الهند مسألة هامة في نظر الحكومة البريطانية يظهر ذلك جلياً
من ان الحكومة المذكورة قد جعلتها في يد الحاكم العام . وقد ابان رئيس الوزراء
البريطانيين في خطابه النهائي الذي القاه في مؤتمر الطاولة المستديرة الاول المسائل التي يجب
ان يكون القول الفصل فيها للحكومة البريطانية . فمسألة الدفاع والامور الخارجية

يجب ان تحفظ في يد الحكومة كما يحفظ في يدها ايضاً صلاحيات استثنائية تستخدمها عند الحاجة لحفظ الامن والمحافظة على حقوق الاقليات والسلامة المالية في الحكومة الوطنية الجديدة . ولا نجد برهاناً اسطع على اهمية هذه المسائل كقياس للكفاءة للاستقلال من تمسك الحكومة بصلاحيات تتعلق بها في مدة الانتقال الى ان يصبح نظام الحكم الجديد مما يوثق به ويعتمد عليه

ويظهر لنا بعض الفوارق لدى المقابلة بين القضية الهندية والقضية العراقية (اولاً) ان الحكومة البريطانية فكرت في منح العراق الاستقلال التام بينما لم تكن تقصد اعطاء الهند اكثر من مستوى الدومنيون في الاستقلال فينتج عن ذلك ان المسألة العراقية تتضمن احتمال قطع كل علاقة بين العراق والتاج البريطاني بينما حل المسألة الهندية كان يقصد به ان يتم بواسطة تطور تدريجي مع بقاء السلطة العليا في يد التاج البريطاني . فالتقارير البريطانية عن العراق كان هما ان تبين ان البلاد تتم المقاييس المتنوعة الموضوعة للاستقلال واما التقارير عن الهند فكان هما الاكبر ان تبين عجز البلاد عن البلوغ الى المستوى الذي تحدده تلك المقاييس والتقصير عن الوصول الى الهدف الذي يجب ان تصل اليه . ولهذا نجد في التقارير المذكورة ذلك التطويل في وصف عدم الاتحاد بين جماعات الامة والمنازعات الطائفية والعلاقات بين الهند البريطانية والولايات الاخرى في البلاد . ونجد فيها ايضاً فصولاً طويلة عن وجوب السيطرة البريطانية على المالية والدفاع عن البلاد . وبينما كانت بريطانيا تتكلم بثقة واطمئنان عن المسألة العراقية كانت تتكلم بلهجة تنم عن الاعتذار والمدافعة عن موقفها بشأن الهند

على انه مهما يكن من الفوارق بين القضيتين فانهما تتشابهان الى حد بعيد في امور كثيرة . فمقاييس الكفاءة للاستقلال التي وضعت للبلادين هي واحدة تقريباً اي حكومة ثابتة ورأي عام متحد والمقدرة على حفظ الامن والنظام في داخل البلاد والوقوف في وجه عدو خارجي وحماية الاقليات ونظام قضائي صحيح والمقدرة على القيام بالتعهدات الدولية . فهذه كلها امور جعلت مقاييس لاهلية الهند للاستقلال كما انها جعلت ايضاً مقاييس لاهلية العراق للاستقلال . مع انه ، من حيث القضية الهندية ، كانت الاهمية معلقة بالاكثر على مسألتَي الدفاع والاتحاد

واذا حولنا نظرة فاحص الى الموقف الذي يتخذه الهنديون تجاه مقاييس الكفاءة مما له علاقة بالقضية الهندية نجد امامنا كثيراً من مدونات ومؤتمرات الجمعيات الحزبية ومؤتمرات

الجمعية العامة المختلفة فضلاً عن المطبوعات والمنشورات الخاصة واهم هذه كلها مدونات مؤتمرات الطاولة المستديرة . ففي هذه المنشورات كلها نجد اعتقاداً ثابتاً مصرحاً به انه من حق الهند ان تدير شؤونها بنفسها وان فيها المقدرة الكافية على القيام بذلك لمنفعة البلاد . واذا نظرنا الى الامر الاساسي في الموقف الهندي نجده قائماً على الاعتقاد انه من حق البلاد ان تقرر مصيرها بنفسها . على ان الحركة التي قام بها غاندي وهي نبذ الطرق الغربية لانها لا تلائم الهند ومطالبته بالعودة الى المغزل والحض على الاقتصاد والتوفير يدفعنا الى التساؤل عما اذا كانت مقاييس الكفاءة التي تقتضي « المقدرة على الوقوف بانفراد في وسط الاحوال الصعبة في العالم الحديث » يمكن تطبيقها بصورة عامة . ولكن يصعب علينا كثيراً ان نعترف هل اتخذ غاندي هذا الموقف كحيلة سياسية لينال من الحكومة الانكليزية اكثر ما يقدر الحصول عليه من الترضيات او انه يقصد حقيقة ان يتخذ هذا الموقف كاساس لنظام اقتصادي للهند تديره بمقتضاه ؟ ومهما يكن الامر فان مؤتمرات الطاولة المستديرة تشير الى ان معظم الرأي العام في الهند لم يعتنق هذا الموقف بعد وان الجهود مبذولة لظهار مقدرة الهند على الاستقلال على اساس المستوى الغربي

ان كل ما ارغب في التأثير به على هذا المؤتمر هو ان الهنديين اذا فتحت امامهم ابواب الفرص يبرهنون عن اهلية للقيام باي مركز كان يعهد به اليهم وهذا يصدق على الجيش ايضاً (١)

اننا نعلم قام العلم اننا قد نركب اخطاء في الادارة ، وان دوائرنا الادارية قد تبقى الى زمن ما مقفلة الى النشاط والكفاءة نسبياً ولكننا عازمون على ان نتجاوز ذلك الطور من اطوار الحكم لاننا نرغب في ان تتولى امورنا بانفسنا . قد لا نحسن القيام بالاعمال كما تفعلون انتم الآن ولكن الاعمال اعمالنا ونريد ان تتولى القيام بها بانفسنا (٢)

ومن مظاهر هذه الثقة بوجود المقدرة الكافية في الامة الهندية الميل الى الادعاء بان اكثر المصاعب في الوقت الحاضر مسبب عن الوضعية السياسية الحالية وانه اذا منحت الامة الحكم الذاتي فان كل هذه الصعوبات تزول سريعاً . وقد صرح بهذا الادعاء مراراً وفي المناسبات التي كان يجري فيها ذكر مشكلتي الاتحاد والدفاع ليس فقط الامراء الحاكمون بل الساسة الوطنيون في الهند البريطانية واليك ما قال نواب (حاكم) ولاية بهوبال :

احب ان اصرح بجلاء انه لا يوجد انشقاق بين الامراء كمسلمين وهندوسيين وان توتر العلاقات الطائفية في الولايات الهندية قليل الحدوث جداً حتى انه يمكن القول انه غير موجود وهذه الحقيقة تؤدي بي الى نقطة اخرى وهي انه ليس في ديانة احد الفريقين ما يدعو الى الحقد والضغينة فاذا كان من توتر في العلاقات الطائفية في الهند البريطانية فذلك يرجع الى اسباب سياسية فقط وهكذا قل عن حركات الاقليات المختلفة كما ان الموقف الذي يتخذه المبالون الى درس الامور السياسية في الهند تجاه بريطانيا العظمى - وقد اظهرت نفسها في مواقف كثيرة بطرق مؤسفة - ليس سببه العداء الجنسي بل اسباب سياسية بحتة وحالما توضع الاسس لدستور حكومة مستقلة في الهند وضعاً حقيقياً صادقاً فاننا على يقين بان هذه الاختلافات ستزول من تلقاء نفسها (١)

ووصل غاندي الى النقطة نفسها في خطابه النهائي في المؤتمر

واكرر هنا ما قلته في مكان آخر وهو انه ما دام سفين الحكم الاجني يفصل الجماعة عن الجماعة والطبقة في الامة عن الطبقة الاخرى لن تحل المشكلة حلاً حقيقياً ولن ترسخ الصداقة قدمها بين طائفة واخرى او جماعة واخرى فيبقى الحل اذ ذاك، حتى في ام حالاته، حبراً على ورق . ولكن متى نزع ذلك السفين فان عوامل اخرى تعمل على توحيد الكلمة . فالعلاقات والروابط الالهية والشعور باصل واحد ليس لهذه كلها من تأثير ؟

ومما لا شك فيه ان المقياس الذي اجمع الكل على قبوله هو الاتحاد . فهذه المسألة قد استغرقت صفحات عديدة في سجلات المؤتمر وكلها تبحث في الاتحاد من حيث ضرورة وجوده بين الولايات الهندية والهند البريطانية ومن حيث ضرورة ارضاء الاقليات باعطائها مطالبها لكي يتم الاتحاد . غير انه بالرغم من التصريحات العامة بوجود الاتحاد الاساسي فان العجز عن التوفيق بين المطالب المتناقضة التي طالبت بها الاقليات المختلفة قد وقف حجر عثرة في سبيل نجاح المؤتمر . فلم يبق الا ان نرى ما اذا كانت المقترحات التي قدمتها الحكومة نهائياً ترضي هذه المطالب فيتمكن الشعب الهندي من قبول الدستور الجديد ومن ان يخرج الى حيز العمل الادعاء ان الاشتراك الكامل في حكومة مسؤولة يزيل المخاوف التي سببت المخاصمات الطائفية

واما فيما يتعلق بمسألة الدفاع فان النواب الهنديين قد اعترفوا بصراحة انه من الضروري ان يجري الانتقال تدريجياً لكي يتحول الجيش الى جيش هندي بحت غير انهم القوا مسؤولية عدم كفاءة الجيش الهندي الحاضر على الحكومة البريطانية . وفي الوقت نفسه اكدوا بشدة ان القوى الكامنة في الهند تمكنها من ان تدبر بنفسها مشاكلها

المتعلقة بالدفاع والقانون والنظام . واليك ما جاء في خطاب السر تاج بهادور سبرو الذي
القاء في حفلة المؤتمر الافتتاحية :

اصل في كلامي الآن الى مسألة الجيش فاسمحوا لي ان الفت انظاركم الى الخطاب المؤثر
الذي فاه به المرحوم المستر موتاكيو وقد جاء فيه : «هل من العدل في شيء ان تدعوا ان الامة
الهندية غير اهل للاستقلال لانها عاجزة عن المدافعة عن حدودها وغير قادرة على حفظ السلام
داخلياً بعد ان منعت افرادها مدة سبعين او ثمانين سنة من البلوغ الى رتبة ملازم ثانٍ في الجيش
فما اعلى ، وبعد ان منعموهم من ان يتدربوا وان يؤلفوا جيشهم الخاص بانفسهم » اننا نعرف
جيداً انه يجب علينا ان ندرب عدداً كافياً من رجالنا وان نصبر مدة قبل ان نحصل على النتيجة
ولكن جل ما نطلبه هو ان تنسحوا لنا المجال لتدرب رجالنا وان تعطونا الحرية لتنظم
مؤسساتنا بانفسنا (١)

وقد شهد احد القواد الشيخ بما يأتي :

ان الشرطة الوطنيين يقومون بواجباتهم ومسؤولياتهم بامانة في اوقات الاضطرابات
والثورات فماذا يمنع الجنود الهنديين ، وهم اكثر تدريباً من الشرطة ، من ان يقوموا
بواجباتهم بامانة واخلاص . فمسألة الجيش عوضاً عن ان تكون العقبة الكأداء فانه يسهل
حلبا اذا اسرعنا في تحويل الاموال التي تنفق على الجنود البريطانيين الى جعل الرتب العليا في
الجيش هندية بحتة (٢)

واليك ما جاهر به المرحوم محمد علي :

وماذا نقول عن مسألة الجيش ؟ ان بقاء الجيش في غير ايدينا الى الوقت الحاضر لاعظم
تخمة توجه الى بريطانيا . واذا كنتم (اي الانكليز) تتخذون الجيش عذراً لكم فانكم
تدينون انفسكم من افواهكم واسمحوا لي ان اجاهركم القول بكل اخلاص وروح
صداقة ان اعظم جريمة اقترفتوها هي اضمافكم الهند (٣)

واما من جهة الاخطار التي يصرح الانكليز بانها تنجم عن نقل السلطة المالية الى
ييدي الهنود فقد قال السر تاج سبرو بشأنها ما يأتي :

انه ليظهر لي ان الحجاج التي يُدلى بها بان مكانة الهند التجارية (كرديتو) تترق في
اسواق لندن اذا وضعت السلطة المالية في يد الهنديين هي حجاج ضعيفة لاني اعرف حوادث

(١) المصدر نفسه سنة ١٩٣٠ ص ٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٩٠ . مقتبساً من السردار اوجال سنج

(٣) المصدر نفسه ص ١٠١

كثيرة عن افراد قد جمعوا ثروات في اسواق لندن . واعرف ايضاً ان بلادكم (اي الانكليز) قد اقرضت عدة امم صغرى ليست ضمن نطاق الامبراطورية قروضاً كبيرة . فهل نظرتم الى هذه الحجج عند اقراضكم هذه الامم ؟ ولهذا اطلب اليكم الآن اذا رأيتم في الامر صعوبة حقيقية فالرجاء ان لا تجعلوها عثرات في سبيلنا بل اجعلوها صعوبات نسعى معاً الى حلها (١)

ولكي ينفي السر تاج سبرو المخاوف من ان سن قوانين تسلب الاجانب حقوقهم او توضع خصيصاً للاحاق الضرر بمصالحهم استمر في كلامه قائلاً :

« اني اعتقد انه ليس من رجل هنا يريد سن قوانين يقصد بها انتزاع حقوق احد . اننا لا نريد ان نسلب الاوريين اموالهم بل بالعكس فاننا نرغب كل الرغبة في ان يشعر اصداقنا الاوريون الذين قد استوطنوا في الهند او الذين يتابعون اعمالهم التجارية فيها انهم يتمتعون بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها السكان الوطنيون الحقيقيون . كما اننا نرحب بكل اقتراح يقدمونه لضمان حقوقهم ومصالحهم ونوافقهم عليه بكل رضى » (٢)

ومما يسترعي الانتباه ان المشاكل الصعبة في سن الدستور الجديد المقترح لم يكن تلك المتعلقة بالتوفيق بين مطالب الهند من جهة والحكومة البريطانية من جهة ثانية بل كانت صعوبات تتعلق بالتوفيق بين مطالب بعض الهنديين من جهة ومطالب البعض الآخر من جهة ثانية . ان المقاييس الذي اقترحتها الحكومة البريطانية لم تلقَ رفضاً صريحاً انما كان هنالك اختلاف ظاهر على درجة المقدرة او الكفاءة التي وصلت اليها البلاد في بعض النواحي . قد سلم الهنديون بمقياس الاتحاد ولكن اجابوا عليه بانه يتم بعد نيل الاستقلال لا قبله . وسلموا ايضاً بمقياس المقدرة على الدفاع ولكنهم ادعوا ان اسس هذا الدفاع موجودة في الهند . سلموا بمقياس المقدرة السياسية ولكنهم اكدوا وجود هذه المقدرة في الامة . سلموا ايضاً ان البنيان المالي في البلاد يجب ان يكون صحيحاً سالماً ولكن ادعوا انه بتأسيس مصرف احتياطي تزول كل عقبة في سبيل تولي الهند امورها المالية . اعترفوا بوجوب المقدرة على القيام بالتعهدات الدولية ولذلك قبلوا بجعل « الامور الخارجية » من الاعمال « المحفوظة » اي التي تبقى تحت صلاحية الحاكم مجتمعاً مع مجلسه الخاص . واخيراً سلم الهنديون بوجوب رفع مستوى القضاء فتم الاتفاق على تأليف مجلس قضائي اعلى للحكم في الامور التي تتعلق بالهند عامة . واذا اخذنا بعين الاعتبار كل هذه المقاييس

(١) المصدر نفسه ص ٣٠

(٢) المصدر نفسه

التي قبلها الهنديون وتلك التي اقترحتها الحكومة البريطانية نجد الفرق قليلاً بينها . وإذا كان هنالك فرق بين هاتين الفئتين من المقاييس فيكون بالأكثر فيما يتعلق بالدرجة التي يُطلب الوصول إليها قبل أن تخطو البلاد نحو الاستقلال . تتطلب هذه المقاييس المساواة أساسياً وتطلبها هذا يتضمن الاعتراف بدرجات مشتركة يجب بلوغها

الفصل الخامس

مقاييس الاعتراف بالدول الجديدة

لا يمكن للدولة الجديدة ان تُقبَل في عائلة الامم فتصبح اذ ذاك شخصاً دولياً وخاضعة للقوانين الدولية ما لم يعترف بها اعضاء الجماعة الدولية الحاليون ^(١). ومن المسلم به عموماً ان الاعتراف بالدول امر سياسي وليس قانوناً من القوانين ^(٢). واذا ارسلنا نظرة فاحصة الى الطرق التي استعملتها الدول عند اعترافها بالدول الاخرى الجديدة يمكننا ان نضع بصورة منظمة الشروط التي يقتضيها عادة ذلك الاعتراف

A. S. Hershey, *International Law and Organization* (New York; Mac Millan (١)

Co., 1927) ص ١٩٩

L. Oppenheim, *International Law* (London: Longmans, Green & Co., 1905)

الجزء الاول ص ١٠٩ - ١١٠

E. H. Stowell, *International Law* (New York; Henry Holt & Co., 1931) ص ٣٨ - ٣٩

(٢) انظر Hershey السابق ذكره ص ١٩٩ هناك تجد تصريحات الثقات المختلفي الاراء حول هذه المسألة القابلة الجدَل فيما اذا كان في القوانين الدولية ما يمكن ان نسميه « حقاً » بالاعتراف . يذهب مؤلف هذا الكتاب (مقاييس الكفاءة للاستقلال) مذهب الذين ينكرون وجود حق كهذا في القوانين الدولية ولكن يرى ان المستقبل القريب سيدعو الى اعادة النظر في هذا الموضوع مما يتعلق بالبلدان الواقعة تحت الانتداب . وما يجب ذكره ان المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم تصرح بحق كهذا للبلدان الواقعة تحت الانتداب وتحتم على الدول التي هي اعضاء في عصبة الامم ان تعترف بالدول الناشئة الجديدة

ان الاعتراف بدولة جديدة يمكن ان يُعدّ مظهرًا لموقف سياسي تجاه تلك الدولة كما انه يعد ايضاً تسليماً بالحقيقة ان الدولة المذكورة قد اصبحت دولة صحيحة قادرة ان تتم الواجبات والحقوق المطاوعة من شخص دولي في ظل القوانين الدولية الحالية . ولهذا ينتظر ان نجد بعض العلاقة بين الاحوال التي تسبق الاعتراف وبين مقاييس الكفاءة للاستقلال في البلدان غير المستقلة . واذا نظرنا الى الشروط المتضمنة في نظرية الاعتراف المبنية على الحالة الفعلية (de facto) نجد انها هي الشروط نفسها التي تعد ضرورية لكيان الدولة او هي المميزات او الصفات الجوهرية التي تنصف بها الحكومة ، ويجب ان تطابق ولو نظرياً على الاقل ، اي مجموعة من مقاييس الكفاءة التي تحسب صحيحة وقانونية عامة . وفي الحالات التي تسيطر فيها الاعتبارات السياسية على الاعتراف بالدولة الجديدة فان الشروط التي تتخذ اساساً لذلك الاعتراف تتطلب اكثر من تلك التي تقتضيها نظرية الاعتراف المبنية على الحالة الفعلية او تتطلب اقل منها وذلك مراعاة للظروف التي توجد فيها كل حالة . على انه مهما تكن الظروف فانه لا يمكن الاستمرار في التساهل فيما يتعلق بشروط الاعتراف دون ان تتعرض جماعة الامم الى خطر من جراء عجز الدول الناشئة الجديدة عن القيام بالواجبات التي تتطلبها منها العضوية في جماعة الامم

اما مسألة هل تؤلف وحدة سياسية جديدة دولةً ما ام لا فامر لا يقع حقيقة ضمن نطاق القوانين الدولية ولكن معظم المؤلفين الذين تناولوا القوانين الدولية في مؤلفاتهم قد بحثوا في القوانين العامة التي يجب ان تراعى عند دخول هذه الوحدات السياسية في عضوية جماعة الامم^(١) وعلى مجوئهم نبني اساس نظرية الاعتراف المبنية على الحالة الفعلية القائلة ان الوحدة السياسية الجديدة يجب ان تحوز المميزات الخاصة بالدولة اي شعباً وارضياً وحكومة ثابتة واستقلالاً^(٢) . والحكم فيما اذا كانت الدولة الجديدة قد اتمت الشروط المطاوعة امر يرجع الى كل دولة على حدة مع ان الدول تشترك كلها وتتفق في منح الاعتراف^(٣) . ومن الجهة

(١) Hershey السابق ذكره ص ١٩٩

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٨

(٣) المصدر نفسه ص ١٩٩ و Frederick L. Schuman, *International Politics* (New York: McGraw-Hill Book Co., 1933) ص ١٢٧ - ١٢٩

والامثلة على اعتراف اشترك فيه الدول هي اليونان في سنة ١٨٣٠ ، البلجيك في سنة ١٨٣١ . الجبل الاسود والسرب ورومانيا في سنة ١٨٢٨ ، تشكوسلوفاكيا وبولندة في سنة ١٩١٨ ودول الباطليك في سنة ١٩١٩

الآخري ، ليس من مانع شرعي يمنع اي دولة من الاعتراف بالدولة الجديدة حتى ولو كانت هذه الدولة لم تستكمل الشروط المطلوبة ، الا اذا كان اعترافها هذا يلحق الضرر بحقوق فريق ثالث كالحقوق التي تكون للدولة الأم او حقوق الدول التي امضت ميثاق كلوغ فيما اذا كانت الدولة المعترف بها قد نشأت بطريقة منافية للعهد المنصوص عنها في الميثاق المذكور (١)

واذا رجعنا الى الحوادث التي اقتضت تطبيق نظرية الاعتراف المبنية على الحالة الفعلية نجد ان الدول لم تقم بتطبيق هذه النظرية تطبيقاً مطرداً ولا يستثنى من ذلك الدولتان اللتان تُعدّان من اكبر مؤيديها ونصرائها اعني بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . فالاولى مع اعترافها بصدق هذه النظرية وصحتها لم تطبقها بصورة مطردة . انها كانت غالباً تتفق مع الدول الآخري باصدار اعتراف مشترك غايته دعم الملكية (٢) . غير انها طبقت هذه النظرية ، اي نظرية الاعتراف المبنية على الحالة الفعلية ، على المستعمرات الاسبانية الثائرة في اميركا الجنوبية بالرغم من ضغط الدول في قارة اوربا لجعل العمل مشتركاً صوناً للبادي . الملكية (٣) . وهكذا فعلت في حادثة البلجيك وكوبا وبلدان اميركا اللاتينية . ولكن بعد الحرب الكبرى ، وقد ظهرت دولات عديدة ناشئة جديدة ، اتخذت السياسة اتجاهاً عكس ما كان عليه قبلاً واصبح الاعتراف بالدول الجديدة سلاحاً سياسياً بالدرجة الاولى بصرف النظر عن النقص البادي في توفر المميزات المطلوبة في بعض الدول التي منحت ذلك الاعتراف

لقد كانت سياسة اميركا اولاً في الاعتراف بالدول الجديدة مبنية على وجود حكومة فعلية (de facto) مؤلفة طبقاً لرغبات الشعب الذي تسيطر عليه . وفي سنة ١٧٩٢ اظهر جفرسن ذلك بقوله « انه مما يوافق مبادئنا ان نعترف بشرعية اي حكومة تؤلف وتعلن فعلياً طبقاً لرغبة تلك الامة » (٤) ومع ان هذه النقطة اي التأييد الشعبي كأساس للحكومة الصحيحة قد علقت عليها الاهمية بعد ذلك التاريخ بزمان فان المباحثات الطويلة التي جرت

(١) Schuman السابق ذكره ص ١٢٩

(٢) Mary M. Kheirstead, A Comparison of the British and American Recognition

Policies (Chicago 1931) ص ٢٣١

(٣) المصدر نفسه ص ٤٤

(٤) Hershey السابق ذكره ص ٢٠٩ حاشية ٣٤

حول الاعتراف بالدول الجديدة في اميركا الجنوبية كانت تدور في الدرجة الاولى حول النقاط التي يقوم عليها برهان وجود حكومة فعلية . وكل التصريحات الطويلة التي كانت تصدر عن اشخاص في السلك السياسي او التنفيذي في النصف الاول من القرن التاسع عشر ^(١) قد جمعت كلها ملخصة خير تلخيص في تصريح الرئيس كرانن في سنة ١٨٧٥ حيث قال :

في مناضلات كهذه حيث يقوم شعب مطالباً بتحرره من سيطرة سلطة اجنبية ويصل في نضاله الى احتلال قسم من الاراضي وبلوغ مستوى من القوة والتنظيم يمكنه من تأليف جسم سياسي له حكومته بالفعل كما بالاسم ، اي حكومة لديها قوام الحكومات من ثبات ودوائر ادارية قادرة على ادارة شؤنها الداخلية وتنفيذ القانون ، وإقامة العدل في داخلها كما في علاقاتها مع الدول الاخرى حينذاك يصبح من صلاحيات تلك الدول الاخرى ان تعترف بوجود هذا

(١) وقد كتب وزير الداخلية آدمس في سنة ١٨١٨ مشيراً الى الثورات التي حدثت في البلدان التي كانت تحت الاستعمار الاسباني قال : ان في نضال كهذا درجة او حالة تحول الفريق الذي يناضل لاجل استقلاله ، حسب اعتقادي ، ان يطلب من الدول المتحايدة ان تعترف بهذا الاستقلال ، وهي بذلك الاعتراف لا تكون قد اخلت بهود الحياد . وهذه الدرجة او الحالة هي عندما يصبح الاستقلال فعلاً في يد الامة المناضلة لاجله ولا يبقى للدولة المقاومة ادنى امل في استعادته « J. B. Moore, *Digest of International Law* (Washington; Government Printing Office, 1906 الجزء الاول

ص ٢٨

وكتب آدمس نفسه في سنة ١٨٢٢ ردّاً على احتجاج السفير الاسباني ما يأتي : «في كل مسألة تتعلق باستقلال امة ما مبدآن احدهما الحق والاخر الحقيقة . فالاول يتوقف فقط على عزم الامة والثاني ينتج عن تنفيذ ذلك العزم بنجاح ففي احوال كهذه ان حكومة الولايات المتحدة ، متجنبة كل سياسة يشوبها شيء مما يناهز الاداب السياسية ، قد لبثت صوت واجب في اعل مراتب الواجبات باعترافها باستقلال الامم التي ، بمد التأمل والتفكير ، قد اثبتت حقها في ذلك الاستقلال وحافظت عليه وارسخت قدمه رغم المقاومات التي استعملت او يمكن ان تستعمل في معاكستها » (المصدر نفسه ص ٨٨)

وفي سنة ١٨٢٦ صرح كلاي ، وقد كان رئيساً للجنة الامور الخارجية في مجلس الشيوخ ، بما يأتي : «اما فيما يتعلق بالدول الجديدة فان الاعتراف بها كدول مستقلة يشمل امرين الاول الاعتراف بتقدرها على الوجود كدول مستقلة والثاني كون حكوماتها قادرة على اتمام واجباتها والقيام تجاه الدول الاخرى بالمسؤوليات التي تفرضها عليها حالتها الجديدة » (المصدر نفسه ص ٩٦)

وفي سنة ١٨٣٦ قرر المجلسان في الكونغرس الاميركي ما يأتي : « يجب على الولايات المتحدة ان تعترف باستقلال تكساس حالما تصل اليها المعلومات عن ان لدى تلك الولاية حكومة مدنية تقوم بالواجبات والمسؤوليات المطلوبة من دولة مستقلة » *Messages and Papers of the Presidents* الجزء الثالث ص ٢٦٦

الشعب كامةً مستقلة . وفي حالات كهذه لا تكون الدول قد قامت بشيء سوى انها اقرت بالحالة الواقعية واعترفت بذلك الجسم السياسي الذي يكون قد احرز كل العناصر الضرورية لدولة جديدة وبعبارة اخرى تكون ولادة هذه الدولة الجديدة قد اصبحت امرًا واقعياً

ولكي تبلغ الحالة الى هذا الحد اي حد الاعتراف بالاستقلال يجب ان يكون هناك شعب يحتلون اراضي معلومة ويتحدون تحت سلطة حكومة معلومة معينة يعترف بها ذلك الشعب وتدير شؤونها الحكومية بالطرق المعتادة وقادرة على اقامة العدل بين الوطنيين والاجانب على السواء ، قادرة على معالجة الخطيئات والاساءات العامة والافرادية ، قادرة على القيام بالتعهدات الدولية وما يرافقها من الواجبات التي تُطلب من دولة مستقلة . يجب ان يصبح ذلك الشعب قوة تامة التنظيم ومستعدة لان تتبوأ مركزها كامة مستقلة بين دول العالم^(١)

وقد بقيت السياسة الاميركية فيما يتعلق بالاعتراف بالدول والحكومات الجديدة على ما هي دون ان يجري عليها تغييرات هامة منذ وضعها الرئيس كرانت الى ان ظهر مبدأ « الشرعية » الولسني (نسبة الى ولسن) وهي تتعلق ليس بالاعتراف بدولة جديدة بل بحكومة جديدة في المكسيك^(٢)

(١) *Messages and Papers* السابق ذكره الجزء السابع ص ٣٣٧ . قابل هذا القول بما صرح به الرئيس مكيني في خطابه حين تصنيبه للمرة الثانية قال : « ان المبادئ التي دفعنا الى التدخل تقتضي ان يكون القانون الذي تؤسس عليه الحكومة الجديدة معدلاً لكي يضمن وجود حكومة قادرة على القيام بالواجبات والاعمال المطلوبة من امة مستقلة . وان تتمكن من القيام بتعهداتها الدولية في حمايتها الحياة والمقتنيات وفي محافظتها على الامن والحرية واتباعها السياسة التاريخية التي كانت تتمشى عليها الولايات المتحدة في علاقتها مع كوبا . ان السلام الذي نتركه للكوبيين يجب ان يحل في نفسه عوامل ثباته » (المصدر نفسه . الملحق ص ١٦٥)

(٢) واذا اعتبرنا الاعتراف بينما السابق لاوانه نجد ان حتى هذا الاعتراف لم يعتبره الرئيس روزفلت معاكساً للسياسة القديمة بل فسره انه مطابق لها وانه وان يكن شاذاً فانه لا يناقض الطرق الشرعية المتبعة عادة في احوال كهذه . قال : « بعد ان رأينا في الحوادث الاخيرة التي حدثت في برزخ بناما ظهور ارادة الشعب هناك بدون معاكسة ، وثبتت استقلالهم الملن بتأسيس حكومة فعلية وجمهورية في الشكل والروح وكذلك قادرة ومستعدة ان تقوم بالواجبات التي يفرضها عليها الاستقلال ، بعد ان رأينا كل ذلك بدأنا في تأسيس العلاقات بيننا وبين الجمهورية الجديدة » *Foreign Relations of the United States 1903* (Washington : Government Printing Office) ص ٢٧٢ . غير ان الرئيس المذكور في رسالته الى الكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) قد اعترف بصراحة بالتفاوت بين الحالة التي وصفت في العبارة المارة وبين الحالة كما هي حقيقة . قال « ان اعتراف حكومتنا بالجمهورية الجديدة قد كان مبنيًا على حقائق لا تعتمد في تبريرها على مواقفنا في الحالات الاعتيادية ، انني لا انكر ولا اريد ان انكر صحة او ملاءمة القانون العام القائل بانه يجب

وقد جاء الرئيس ولسن، في اول توليه الرئاسة، بمبدئه هذا: «ان التعاون يصبح ممكناً فقط اذا ايدته من كل ناحية الطرق الحكومية المبنية على القانون وليس على القوة العاشمة او غير المنتظمة»^(١) وقد كان يقصد اولاً بهذا المبدأ ان يوجه الى الحكومات التي وصلت الى كرسي الحكم بالالتجاء الى العنف والطرق غير الدستورية . ويمكن ايضاً توجيهه هو نفسه مع قليل من التغيير في موضع الاهمية فيه الى دولة قامت على الطرق التي توقع الضرر في حقوق الدول ذات الاختصاص وتعهداتها ولهذا نجد الوزير ستمسون يصرح في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ عن موقف حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأسيس منشو كيو كدولة جديدة بقوله :

انها (اي حكومة الولايات المتحدة) لا يمكنها ان تعترف بشرعية موقف فعلي (de facto) كما انها لا تقصد ان تعترف باي معاهدة او اتفاقية تعقد بين تينك الدولتين او مندوبيهما وتلحق الضرر بالحقوق التي اكتسبتها الولايات المتحدة عن طريق المعاهدات او تلحق الضرر بحقوق رعاياها في الصين . ويدخل ضمن هذه الحقوق ما يتعلق منها بسيادة الجمهورية الصينية وسلامة اراضيها ودوائرها الادارية او السياسية الدولية في الصين وهي السياسة المعروفة بالباب المفتوح . وكذلك لا تقصد ان تعترف بموقف ما او معاهدة او اتفاقية تتم بطرق معاكسة للمواثيق والتعهدات التي تنص عنها معاهدة باريس المعقودة في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ وهي المعاهدة التي من موقعها ليس الولايات المتحدة فقط بل الصين واليابان ايضاً^(٢)

واما السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بالاعتراف بالدول الجديدة التي نشأت في اوربا بعد الحرب الكبرى فانها كانت تترجح بين المبدأ والملاءمة وذلك حسب مقتضيات مصالحها . فالاعتراف السريع بدولتي تشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا كان ظاهراً انه نتيجة ملاءمة سياسية فالاعتراف بالاولى قد تم عندما كانت نتيجة الحرب لا تزال غير مقررة بينما الاعتراف بالثانية قد تم بعد تأسيس حكومة وطنية فيها بشهر واحد . ولكن نجد من الجهة الاخرى ان الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة الاعتراف حسب النظرية القائلة

عدم الاعتراف بدولة جديدة كدولة مستقلة الا اذا اظهرت مقدرة على المحافظة على استقلالها ولكن لهذا القانون شواذ في رأبي واعتقادي ان في الحالة التي بين ايدينا اسباباً قاهرة ظاهرة تبرر عملنا في الحيدان عن القانون المذكور (المصدر نفسه ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

(١) Hershey السابق ذكره ص ٢١٠ حاشية

(٢) Q. Wright, "The Manchurian Crisis" A. P. S. R., الجزء ٢١ العدد الاول ص ص

بوجوب وجود حكومة فعلية . فاعترافها بدول البلطيك لم يتم الا بعد ان برهنت حكومات تلك الدول على استقرارها مدة عدة سنوات . واما بريطانيا العظمى فانها تصرفت عكس ذلك فاشتركت مع حلفائها في القارة الاوربية في الاعتراف بهذه الدول متخذينه سلاحاً سياسياً في النزاع ضد البلشفية ولتقوية مراكزهم في مؤتمر السلام^(١)

وبما ان الاعتراف بالدول الجديدة كان يُبنى على الملاءمة السياسية بصرف النظر عن الحقيقة الفعلية في هذه الدول فانه لم يساعد كثيراً في البحث عن مقاييس الكفاءة . على ان الشرط الوحيد الذي كانت الدول المعترفة تصر على طلبه ملح في ذلك الحاحاً كافياً هو ضمان حماية حقوق الاقليات ولا سيما فيما يتعلق بالحرية الدينية وحرية الضمير . واذا رجعنا بالبحث الى معاهدة السلام التي عقدت في اكسبرغ ومعاهدات وستفاليا نجد ان بعض الجهود كانت تبذل لحماية حقوق الاقليات . فقبل ان تنال اليونان استقلالها فُرضت عليها الشروط المتعلقة بطريقة معاملتها الاقليات في بلادها وهكذا جرى في معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ فيما يتعلق ببلغاريا والجبل الاسود والسرب ورومانيا . وقد افسح للشروط المذكورة المتعلقة بحماية الاقليات مجال اوسع في سلسلة المعاهدات التي عقدت بعد الحرب والتي تتعلق بدول اوربا الوسطى وشرقيها

وفي الحالات التي كان فيها الاعتراف يبنى على الحالة الفعلية في الدولة الجديدة واستكمالها الشروط اللازمة للدولة دون النظر في الدرجة الاولى ، الى الملاءمة السياسية ، كان من الواجب على الدولة المعترفة ان تختار البراهين التي تؤيد نظريتها وتعتبر كاملة شاملة . ولهذا نرى فيما كانت تقدمه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة عند طلب الاعتراف بدولة ما - وهما من اكبر انصار نظرية الاعتراف المبني على استكمال الشروط - براهين سديدة على ماذا يجب ان تكون مقاييس الكفاءة للاستقلال من وجهة نظر الدول الحالية الغرض التي لا تتأثر جوهرياً بنتيجة ذلك الاعتراف

واذا نظرنا الى الاعتراف المبني على هذه النظرية نظرية الحالة الفعلية نجد ان بعض المقاييس التي كانت تذكر بصورة دائمة كمقاييس ضرورية للاستقلال هما السكان والاراضي المقياسان اللذان يعدان جوهريين . ثم ما هو من الاهمية بمكان وجود سيادة قومية وحكومة مستقرة في البلاد ولا يقل عن هذين الاخيرين اهمية المقدرة على القيام

بالتعهدات الدولية . وفي بدء زمن الاعتراف قد كان المقياس الاهم لاستقرار الحكومة الجديدة ثباتها في وجه الدولة الام وعجز هذه عن فرض سلطتها على الحكومة الابنة الموجودة فعلياً . وكذلك الوقت فانه كان يعتبر عنصراً هاماً في استقرار الحكومة . وفضلاً عن مقدرة الحكومة الجديدة على الوقوف في وجه الحكومة الام كان على تلك ان تبهرن عن استقرارها بمقدرتها على فرض سلطتها داخلياً في كل انحاء البلاد . غير انه بتقدم النهضة الديمقراطية اصبح ينظر الى رضى الرأي العام عن الحكومة كبرهان على استقرارها الداخلي . وقد كانت الشروط المفروضة للقيام بالتعهدات الدولية متضمنة اولاً في استقرار الحكومة ولكن في السنوات الاخيرة اخذت الدول المعترفة تطلب القيام بالتعهدات الدولية كشرط منفصل عن الاستقرار الداخلي . وكان الاحجام عن الاعتراف بدولة منشوكيو الجديدة افضل مثال على اتباع نظرية الحالة الفعلية في الاعتراف بالدول الجديدة وذلك لان الاعتراف بهذه الدولة الحديثة قد بني على تقرير لجنة «ليتن» الذي جاء فيه ان الحالة الفعلية الضرورية لوجود دولة مستقلة لم تتم بعد في تلك البلاد ^(١) . فضلاً عن انه يعلق اهمية عظمى على جعل القيام بالتعهدات الدولية مقياساً ضرورياً للكفاءة للاستقلال وان الدولة الجديدة يجب ان لا يكون نشوؤها سبباً لنقض الاتفاقات الدولية خاصة ميثاق باريس ^(٢)

(١) انظر الى الصفحات الاخيرة في الفصل الاخير

(٢) المصدر نفسه

الفصل السادس

المقاييس للدخول في عصبة الامم

ان المقاييس التي تضعها عصبة الامم للدخول في عضويتها تطابق المقاييس التي تقاس بها اهلية الامة للاستقلال وذلك بالنظر الى ان مبادي العصبة عامة وانه يجب ان يصادق على قبول الدولة طالبة الدخول ثلثا هيئة العصبة . تستند العصبة في قبول الدول في عضويتها على المادة الثانية من ميثاقها واليك نصها

المادة الثانية : ان كل دولة تحكم نفسها بنفسها حكماً تاماً او كل دومنيون او مستعمرة غير مذكورة في الملحق يمكنها ان تنخرط في سلك العصبة اذا وافق على ذلك ثلثا الهيئة على انه يشترط على الدولة طالبة الدخول ان تقدم الضمانات الكافية عن صدق نيتها في اتمام تعهداتها الدولية وان تقبل الشروط التي تضعها عليها العصبة فيما يتعلق بتسلحها وقواها البرية والبحرية والجوية

وقد انتهت على هيئة العصبة في اجتماعها الاول طلبات كثيرة للدخول في سلكها من الدول التي نشأت بعد الحرب في اوربا واسيا كما انتهت عليها الطلبات من الدول الاخرى التي كانت مستقلة قبل الحرب . فاحالت الهيئة هذه الطلبات كلها الى لجنتها السادسة المعينة لدرس المسائل السياسية . وقد نظمت اللجنة المذكورة لائحة من الاسئلة تتضمن المقاييس الهامة التي عرّضت على استخدامها في قياس اهلية الدول طالبة الدخول في العصبة . واليك نص هذه اللائحة التي طبقت على كل الدول طالبة دون استثناء :

- (١) هل قُدِّمَ الطلب حسب القانون ؟
 (٢) هل الحكومة الطالبة معترف بوجودها كحق شرعي (de jure) او حقيقة فعلية (de facto) ؟ وما هي الدول المعترف بها ؟
 (٣) هل في البلاد حكومة مستقرة وتخوم معينة ثابتة ؟ ما هي مساحتها وعدد سكانها ؟
 (٤) هل تتمتع البلاد بالحكم الذاتي التام ؟
 (٥) كيف كان تصرف البلاد سواء باعمالها ام بالضمانات المتعلقة بـ (أ) تعهداتها الدولية ؟
 (ب) التوصيات التي ابدتها العصبة بشأن التسليح ؟ (١)

واذا استثنينا السؤال الاول من هذه الاسئلة ، وهو ليس سوى سؤال شكلي فقط ، نجد ان المقاييس المتضمنة في اللائحة تطابق القانون الدولي للاعتراف بالدول الجديدة مطابقة ظاهرة وتؤكد العوامل التي تعتبر ضرورية لكيان الدولة وهي السكان والاراضي والسيادة .^(٢) ان اعتراف الدول بالدولة الجديدة يعتبر ثانوياً ولكن لا بد من القول ان اجماع الدول على الاعتراف بدولة ما يُعد بقرائن الاحوال التي تتضافر مع الادلة الاخرى برهاناً على تأييد الادعاء بوجود حكومة مستقرة في الدولة الجديدة قادرة على القيام بتعهداتها الدولية . وفي الوقت نفسه اذا حرمت الدولة الجديدة من اعتراف الدول العام فان ذلك لا يُعد برهاناً قاطعاً على عدم كفاءتها . والحقيقة انه لا يبعد عن نطاق المعقول ان الطريقة الطبيعية لطلب الاعتراف في المستقبل ستكون بتقديم الدولة الجديدة ، فور طلبها الاعتراف ، بطلب الدخول في عصبة الامم . اننا نجد من الجهة الاخرى ان اعتراف الدول العام بالدولة الجديدة لم تقبله عصبة الامم كبرهان قاطع على اتمام تلك الدولة لكل المقاييس الاخرى فلا بد من ان نذكر ان كل الدول التي تقدمت الى هيئة العصبة طالبة الانخراط في سلكها في جلستها الاولى في سنة ١٩٢٠ قد رفض طلبها مع انه كان لديها تقارير هي في صالح وضعيتها المعترف بها (٣)

(١) League of Nations, Official Journal, Records of the Assembly ١٩٢٠ جزء اول ص ٥٧٨ - ٥٧٩ منشور الى هذا المصدر فيما بعد هكذا (Assembly Record)

(٢) « ان الدولة الحقيقية هي تلك التي لها شعب مستوطن في بلاد تسيطر عليها حكومة من ذلك الشعب » L. Oppenheim, International Law (London: Longmans, Green & Co. جزء اول ١٩٠٥ ص ١٠٠)

(٣) ولنا امثلة على ذلك في دول استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ارمينيا الخ

انظر تقرير اللجنة الخامسة Assembly Record سنة ١٩٢٠

والآن ننتقل بالبحث الى المقياس الثالث وهو وجود حكومة مستقرة وتخوم معينة ثابتة . فقد اهتمت العصبة لهذا المقياس كل الاهتمام . وبما ان تعيين التخوم كان مسجلاً في المعاهدات بين الدول فان لجنة العصبة كانت تستند على تلك المعاهدات في تقاريرها عن تعيين التخوم واما من جهة التخوم التي لم تكن قد حددت بعد بين سوريا والعراق فان اللجنة في تقريرها عنها قد استندت الى قبول العراق بكل ما يقرره مجلس العصبة من هذا القبيل^(١). وقد ورد ايضاً في هذا المقياس سؤال عن مساحة الدولة الجديدة وعدد سكانها وذلك للعلاقة بين هذين الامرين واستقرار الحكومة . فبالرغم من قبول دولة لكسمبورغ الصغيرة فالمرجح ان الدول الصغيرة كثيراً لا يمكن قبولها في العصبة وما يؤيد هذه النظرية رفض طلب ليشتنستين وموناكو للدخول ، وخلاصة المباحثات التي جرت في اجتماع هيئة العصبة في سنة ١٩٢١ حول النظر في تعديل القوانين المتعلقة بقبول الدول الصغرى في العصبة . غير ان العصبة تحترس من ان تبني قرارها النهائي فيما يتعلق بقبول طلب الدولة الطالبة او رفضه على مسألة حجمها فقط . وقد ذكر المسيو بنيس مقرر اللجنة في مقدمة تقريره الذي قدمه الى هيئة العصبة ما يأتي :

ان اللجنة متفقة على ان ضيق مساحة دولة ما وقلة عدد سكانها لا يمكن ان يتخذ اساساً لرفض طلبها للدخول في عصبة الامم لقد قبلنا طلب لكسمبورغ ورفضنا طلب ليشتنستين والسبب في رفض طلب هذه الاخيرة ليس ضيق مساحتها وقلة عدد سكانها ولكن اتصالها الوثيق بدولة اخرى قادرة ان تحامي عن مصالحها وبذلك نستوثق من ان هذه الدولة الصغرى ليست خارجة عن نطاق العصبة^(٢)

وفي الجلسة نفسها قال المسيو هنيس (شيلي) « ان اللجنة كانت تعمل على اساس المبدأ القائل ان كل الدول الحرة التي تقدم الضمانات الكافية على صدق نياتها فيما يتعلق بالتزام تعهداتها الدولية يجب ان تقبل في العصبة »^(٣) وقد جاء في تقرير اللجنة الخامسة ما يأتي :

. يظهر ان هذه الدولة ليست في حالة تتمكن معها من القيام بواجباتها الدولية

(١) League of Nations, Official Journal, Special Supplement, رقم ١٠٩ سنة ١٩٣٢

ص ٦٢

(٢) Assembly Record ١٩٢٠ ج ١ ص ٥٦٣

(٣) المصدر نفسه ص ٥٦١

التي يفرضها عليها ميثاق العصبة وذلك بسبب ضيق مساحتها وقلة عدد سكانها ومركزها الجغرافي وقد قبلت من تلقاء نفسها ان تتنازل عن شيء من سيادتها لدول اخرى . فهي مثلا قد عقدت اتفاقاً مع دول اخرى تخولها به حق مراقبة جوارها وإدارة مصالح البريد والبرق والتلفون وتمثيلها سياسياً في البلدان الاجنبية ما عدا سويسرا والنمسا . كما انها وضعت في يد هذه الدول الفصل النهائي في بعض قضاياها الحقوقية . ليس لدولة ليشتنستين جيش (١)

ولزيادة البرهان على استقرار حكومة ما كانت لجنة العصبة تنظر الى الاستقرار مع المدى الذي تمتد اليه سلطتها الحقيقية ونسبته الى الاراضي التي هي تحت سلطتها قانوناً ان لم يكن فعلاً . فعندما قدمت دولة جورجيا طلبها قررت اللجنة ما يأتي : « ان حكومة جورجيا متقلدة زمام الحكم فعلياً منذ ثلاث سنوات ويمكن اذ ذاك اعتبارها حكومة مستقرة » (٢) واما ما يتعلق بدولة ليتوانيا قد وجدت اللجنة في سنة ١٩٢١ ما يأتي :

ان الاراضي التي هي تحت سلطة الحكومة الحاضرة منحصرة فقط في النواحي التي تحتلها جيوشها وقد زالت سلطتها عن بعض النواحي التي كانت تحت حكمها سابقاً واصبحت الآن في يد جيوش دولة اخرى (٣)

واليك ايضاً قرار اللجنة عن ارمينية :

انها بلاد تعاني المشقات والصعوبات الآن وقد اغتصب منها اعداؤها قسماً من اراضيها ولهذا لا يمكن حسابان الحكومة فيها حكومة مستقرة . فضلاً عن ذلك فان حدودها لا تزال غير معينة (٤)

وقررت عن ازربيجان ما يأتي : « يظهر ان ازربيجان ليس فيها حكومة مستقرة تمتد سلطتها على اراضيها كلها » (٥)

وفي سنة ١٩٢١ حين قدمت دول جورجيا ولاثيا واستونيا طلباتها للدخول في العصبة ظهر في المباحثات والقرارات المتعلقة بتلك الطلبات عنصر جديد في استقرار الحكومة . فقد اوصت اللجنة ان تبلغ الدول المذكورة « ان طلباتها للدخول قد نُظر اليها بعين العطف ولكن الاحوال كما هي تمنع هيئة العصبة من اعطاء القرار النهائي » (٦) فكل من هذه

(١) المصدر نفسه ص ٦٦٧

(٢) المصدر نفسه ص ٦١٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٣٨

(٤) المصدر نفسه ص ٥٨٧

(٥) المصدر نفسه ص ٦٦٤

(٦) المصدر نفسه ج ٢ ص ١٩٥

الدول قد حصلت على جواب مُرضٍ من حيث النقاط المذكورة في لأئحة الاسئلة . ولكن ما هي هذه الاحوال التي منعت العصبة من قبول الطلب اذاً ؟ كانت تلك الاحوال الغموض الذي يغشي موقف روسيا تجاه هذه الدول واحتمال محاولة روسيا ارجاع المقاطعات التي فصلت عنها في حالة قبول هذه الدول وتنفيذ روسيا عزمها قد تضطر كل دول العصبة للاشتراك في النزاع . وقد وصف المستر بنيس الموقف كما يلي :

ان الحالة في بعض اقسام اوربا لا تزال مضطربة ولا نعلم ما اذا كان الفد يخلق مشاكل وصعوبات جديدة تشترك فيها هذه الدول . فقد رأينا في حالة كهذه انه من مصلحة العصبة ان لا تقبلها كاعضاء لاتحاذا فعلت كان عليها ان تحمل كل المسؤولية . وقد سمحت العصبة لهذه الدول ان تشترك مع الاعضاء الآخرين في بعض التنظيمات الفنية وذلك لكي لا تثبط عزمها بل لتظهر عطفها عليها (١)

وبعبارة أخرى لم تكن العصبة مقتنعة من ان الحكومات في هذه الدول تقدر ان تثبت مع انها كانت حين تقديم الطلب مستقرة . ولو ان العصبة انكرت على هذه الحكومات استقرارها في ذلك الوقت ، لان الثبوت او البقاء عنصر اكيد من عناصر الاستقرار ، لكان عملها اقرب الى المنطق واقل تعرضاً للنقد الذي اثارته بسبب تصرفها هذا الذي تصرفته

والنقطة الرابعة في لأئحة الاسئلة هي هذه — هل تتمتع الدولة بسيادة تامة ؟ ان هيئة العصبة واللجنة كايهما لم تعبرا هذه النقطة الانتباه الدقيق بل نظرتا اليها نظرة عدم المبالاة فكانت التقارير تذكر غالباً لمحة مختصرة عن النصوص الموجودة في الدستور والتي يقصد بها ان تُظهر ان ليس هناك نقص شرعي في سيادة الدولة . ولهذا جاء في التقرير بشأن الحبشة ما يلي :

اما ما يتعلق بالسؤال الرابع فانه قد بلغ اللجنة الفرعية ان جلالة الامبراطورة تحكم على الحبشة ويساعدها في الحكم ولي العهد ورئيس الوزراء ومجلس من الوزراء . ومع انه لم يكن في استطاعة اللجنة الفرعية ان تعرف تماماً المدى الذي تبلغه سلطة الحكومة المركزية هناك على المقاطعات النائية عن العاصمة ، فانها ترتئي ان تعتبر الحبشة حكومة تتمتع بحكم ذاتي تام (٢)

واما بشأن الطلب الذي قدمته جمهورية دومينيكان فوراً بعد جلاء قوات الولايات

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ٥٦٤

(٢) المصدر نفسه ١٩٢٣ ص ٣٧٥

المتحدة عنها والغاء الاحتلال فقد جاء عنه في التقرير المرفوع الى هيئة العصبة ما يلي :

« ان جمهورية دومينيكان مستقلة ذات حكم ذاتي تام . احتلتها جيوش الولايات المتحدة مؤقتاً ولكن انتهى ذلك الاحتلال في الثاني عشر من تموز المنصرم » ^(١) واما ما يتعلق بالعراق فان قرار لجنة الانتداب الدائمة ومجلس العصبة بهذا الشأن قد قُبل دون تردد كما انه لم يخامر العصبة ريب في حكم العراق الذاتي ولا ملائمة المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق . ومع ان هيئة العصبة الاولى قد اقترحت استعمال قياس ادق للحكم الذاتي ، قوبل في ذلك الوقت بالترحاب والارتياح الشديدين ، فان العصبة لم تتبعه في تطبيق اعمالها . فقد صرح المسيو فيشيانى في ذلك الوقت بما يلي :

اننا ندعي باننا نمثل ديمقراطية تأبى الجور والظلم الاّ في من اعلى فما دون وقد تألمنا من ظلم كهذا كما نتذكرون بحق . وكذلك تأبى ديمقراطيتنا الجور والظلم الاّ في من الادنى فما فوق . اننا ننظر الساعة حينما يرجع الشعب الروسي العظم الى المبادئ الديمقراطية في سعيهم نحو تحقيق مصيرهم فيعممون حق الانتخاب الذي بدونه لا يحيا الاّ الفوضى والاستبداد ان الامة التي ترغب في الدخول هنا يجب ان يكون لديها حكومة مسؤولة ، ديمقراطية ، امة منظمة بحيث ، مع انها قد تطلب منا المساعدة ، تقدر ان تنتظر منها مساعدة كالتي اعطيناها اياها . كما انه يجب ان تقدم الضمانات الكافية المبرهنة عن صدق عزيمتها على اتمام واجباتها الدولية ^(٢)

والحقيقة ان هذه الشروط لم تُتبع فيما بعد ولنا في قبول البانيا وايران وتركيا والحبشة في عصبة الامم اصدق مثال على قولنا هذا . فمسألة الحكم الذاتي قد وضعت تحت الامتحان من وجهتها الدولية وليس الداخلية

وقد كانت هيئة العصبة فيما يختص بواجبات الدولة الدولية تعلق الاهمية العظمى ليس على تصرفات الدولة المذكورة في الماضي بل على الضمانات والوعود التي تقدمها فيما يتعلق بالمستقبل . وكانت سخية من حيث ثقها بالدولة طالبة الدخول . فرأت في حالة بلغاريا ان تصرفات هذه الدولة قبل الحرب يجب ان لا تؤخذ حجة عليها وذلك لان الحكومة والروح قد تغيرتا فيها . واذ قدمت على جورجيا شكوى نكث العهد اجابت اللجنة بما يلي :

(١) Special Supplement رقم ٢٩ سنة ١٩٢٤ ص ٢٤

(٢) Assembly Record ١٩٢٠ ج ١ ص ٥٧٥ - ٥٧٩

تطرق الى مسامع اللجنة ان الموظفين في الحكومة لا يراعون حقوق الاجانب فاحيلت الشكوى الى ممثلي جورجيا ففسر هؤلاء هذا الالهال بأنه خطأ في تطبيق القانون وليس نقصاً في القوانين نفسها المرعية الاجراء في جورجيا فقبلت اللجنة هذا التفسير (١)

واما الدول الجديدة التي لم يكن لها علاقات دولية ماضية فقد كانت وعودها الرسمية بانها تقوم بواجباتها الدولية تُقبل دون تردد كما حدث لدول البلطيك . ومن البراهين على صدق نية الدولة في القيام بهذه الواجبات كان الدخول في معاهدة باريس . والدول التي كانت سابقاً من اعداء الحلفاء والتي تتألم من المعاهدات السلمية التي عقدت كان ينظر ، عند تقديم طلبها ، الى المدى الذي بلغته في القيام بواجباتها التي تتطلبها منها تلك المعاهدات غير انه لم يطلب منها ان تكون حين تقديم طلبها قد قامت بكل تلك الواجبات بل كان يكفي ان تظهر عزمها على السير نحو اتمامها . وقد كانت العصبة ، عند مجئها حالة الدولة الطالبة الدخول من حيث تسليحها حسب قوانين العصبة ، تقبل دائماً آراء اللجنة الدائمة الاستشارية للتسلح . التي كان يطلب منها دائماً ان تصرح بحكمها وقد كانت العصبة فيما يتعلق بالاقليات تحذو حذو المعاهدات القديمة في ذلك الموضوع فكانت تطلب الى الدول الجديدة التي تحتوي على اقلليات هامة ان تتمشى حسب مقتضيات معاهدات الاقلليات . واليك ما قاله اللورد روبرت سيسل عن هذا الموضوع في جلسة هيئة العصبة سنة ١٩٢٠ وقد حضرها كل الاعضاء :

على كل حال اذا رجعنا الى سنة ١٨٧٨ نجد ان مؤتمر برلين قد قرر ان الدولة الجديدة قبل ان تعترف بها جماعة الامم، او ان كل دولة موجودة، لا يمكنها نيل قسم كبير من الاراضي، قبل ان تتعهد هذه باحترام الاقلليات اللغوية والدينية والجنسية في الاراضي الجديدة التي تضاف اليها ، وتلك في الاراضي التي تقع تحت سلطتها . وهذا المبدأ مبدأ احترام الاقليات قد اعترف به تماماً في مؤتمر السلم الاخير فتم الاتفاق على احترام هذا المبدأ مع دول تشكوسلوفاكيا والسرب وبولندة ورومانيا واليونان وارمينيا وكذلك النمسا وبلغاريا (٢)

ثم انتقل في كلامه الى الاقتراح التالي :

في حالة قبولنا البانيا ودول البلطيك والقوقاس في العصبة يجب على الهيئة ان تطلب الى هذه الدول ان تتخذ التدابير الكافية الضرورية لتنفيذ مبادئ معاهدات الاقليات . وان تتفق مع مجلس العصبة على تنظيم الطرق المفصلة التي يجب اتخاذها لبلوغ تلك الغاية (٣)

(١) المصدر نفسه ص ٦٤١

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦٩

(٣) المصدر نفسه ص ص ٥٦٨ - ٥٦٩

واما فيما يتعلق بالحبشة فقد فرض عليها ان تقدم ضمانات خاصة بشأن الاتجار بالعبيد (النجاسة) والسلاح فطلب الى حكومتها ان تمضي التصريح الآتي :

ان امبراطورية الحبشة ، متبعة المثال الذي جرت عليه الدول الاخرى المستقلة التي قدمت ضمانات خاصة عند دخولها العصبة ، تقدم التصريح التالي :

(١) ان دولة الحبشة تتمسك بالتعهدات المنصوص عليها في المادة الثانية والفقرة الاولى من الاتفاق الذي عقد في « سنت جرمان أن لاي » في ١٠ ايلول سنة ١٩١٩ والذي يعدل القانون العام الذي عقد في برلين بتاريخ ٢٦ شباط سنة ١٨٨٥ والقانون العام والتصريح المعقودين في بروكسل بتاريخ ٢ تموز ١٨٩٠

(٢) ان الدولة الحبشية باعترافها بان النظام الموضوع الآن بشأن استيراد الاسلحة والذخيرة الحربية نظام مقيّد تتعهد بانها تسيّر تصرفاتها طبقاً للمبادئ المصرح عنها في الاتفاق والبروتوكول المعقودين في « سنت جرمان أن لاي » بتاريخ ١٠ ايلول سنة ١٩١٩ وبالاخص طبقاً للشروط المتضمنة في المادة السادسة من الاتفاق المذكور

(٣) ان دولة الحبشة تصرح انها مستعدة الآن وفيما بعد ان تضع امام مجلس العصبة كل المعلومات التي بطلبها منها . وانها تنظر بعين الاعتبار الى كل التوصيات التي يقرها عليها المجلس بشأن القيام بالتعهدات التي تعترف بان لعصبة الامم علاقة بها (١)

ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان الضمانات التي فرضت على العراق - وهي اشد من هذه المذكورة - فيما يتعلق بحماية الاقليات والنظام الاقتصادي والقضائي والاتفاقات الدولية والحقوق المكتسبة والتعهدات المالية وحرية الضمير وضعها المجلس لقاء قبوله بالغاء الانتداب ولم تفرضها الهيئة كانها مطالب ضرورية قبل الدخول الى عصبة الامم

وخلاصة القول ان المقاييس التي تفرضها العصبة كشرط للعضوية هي هذه : الاعتراف الدولي والحكومة المستقرة والحكم الذاتي وضمان حماية الاقليات والقيام بالتعهدات الدولية . فاذا قابلنا هذه بالمقاييس التي وضعها لجنة الانتدابات الدائمة لالغاء الانتداب نجد ان شروط العضوية اعم في مصطلحاتها كما ان طرق البحث عن التأكيد بالقيام بهذه الشروط سطحية اكثر من الطرق التي تدل على صفاء نية والتي تستخدمها لجنة الانتدابات مع ان هذه الطرق قد تكون غير كاملة . وقد كانت العقيلة المتأثرة بالحرب الكبرى مستوية على جلسات العصبة الاولى فادى ذلك الى رفض قبول كثير من طلبات

الدخول التي كانت تقدم الى العصبة واما منذ ذلك الوقت فقد اخذت حوادث الرفض تقل قلة محسوسة

وبسبب الرغبة في جعل العضوية في العصبة جامعة شاملة ظهر التساهل في تفسير الشروط الموضوعية للدخول . ومما ساعد على السير في طريق التساهل الاعتقاد بان مجرد العضوية في العصبة لها تأثير صالح على حالة الدولة . وقد كانت قرارات لجنة الدخول تُقبل دون تردد او جدال في جلسات الهيئة التي يتم فيها عدد الاعضاء وكان الممثلون يتنافسون في بلاغة خطبهم الترحيبية حتى قبل ان تقترح الهيئة على الدولة طالبة الدخول . غير انه من المهم ان نلاحظ ان في الحوادث التي كانت على الحافة اي مشكوك في اهليتها للاستقلال فان سجل اللجنة يظهر لنا ان البراهين المقدمة للدخول كانت توضع تحت البحث الدقيق المفصل كما حدث لالباريا وجورجيا وارمينيا والحبشة ودول البلطيك . ومما يزيد في اهمية قرارات العصبة ، فيما يتعلق بصفات الدول واهليتها ، اتساع نطاق التمثيل في هيئة العصبة واجماع الاعضاء على القبول بالمقاييس التي وضعتها لجنتها واعتبار تلك المقاييس اساسية جوهرية للانخراط في سلك العصبة

الفصل السابع

الخاتمة

يظهر لنا جلياً مما تقدم ان كل فكرة المقاييس الموضوعية المتعلقة بالكفاءة للاستقلال مبنية على اعتبار الدولة «شخصية دولية» فهي تنظر اليها من وجهة النظم والقوانين الدولية فاذا اخذنا بهذا الاعتبار نجد ان افضل حد للدولة هو الذي وضعه بيتامك كما يلي :

ان الدولة منظمّة شرعية مؤلفة من الرجال وهي (١) مؤسسة في اراضٍ معينة (٢) خاضعة مباشرة للقوانين الدولية ولكنها (٣) تسيطر على كل المؤسسات الشرعية في اراضيها ما عدا المؤسسات المتعلقة مباشرة بالقانون الدولي (١)

ولكن بيتامك نفسه يقول :

وليس من الضروري ان تعترف الدول الاخرى بالمؤسسة الجديدة لكي تصح هذه خاضعة مباشرة للقانون الدولي بل من الضروري ان تعترف المؤسسة نفسها بسلطة القانون الدولي عليها اي ان تضع نفسها تحت سلطة القانون المذكور (٢) ويذهب هذا المذهب مؤيدو نظرية القوة والمعاهدات في نشوء الدول فانهم يدعون ان مجرد وجود ذات سياسية فعلية ناشئة عن طريق القوة او المعاهدة يوجد بطبيعة الحال « شخصية دولية » تتمتع بكل الحقوق التي ترافق هذه الوضعية كما انها تتخذ على نفسها كل الواجبات التي تقتضيها وضعية كهذه . وهذا معناه جعل المؤسسة الجديدة او الذات

(١) Leonidas Pitamic, *A Treatise on the State* (Baltimore 1923) ص ٢٧

(٢) المصدر نفسه ص ص ٣٠ - ٣١

السياسية المذكورة هي الحكم النهائي فتحكم على نفسها بنفسها . ويكون معناه ايضاً ان الدول الاخرى الموجودة تصبح ، بالرغم منها ، مقيدة بالواجبات تجاه عدد متزايد من الدول الجديدة وحتى جوبل نفسه ، وهو ممن يرفضون نظرية الاعتراف كعمل جوهري في نشوء الدول ، يؤكد ان المعنى الشرعي الحقيقي للاعتراف هو « انه في الحالات التي يتناول فيها الامر فريقاً ثالثاً فان هذا الفريق الثالث يعتبر الاعتراف مقيداً له بالواجبات التي اتخذتها الدولة الجديدة على نفسها ^(١) فاذا كان عمل كهذا يعتبر ضرورياً قبل ان تصبح هذه الواجبات مقيدة للفريق الثالث فانه لا يمكن الاشتراك في الحقوق والواجبات التي ترافق العضوية في اسرة الامم اشتراكاً تاماً قبل ان تتم عملية الاعتراف هذا . ولا يمكن للدولة ان تصبح خاضعة للقانون الدولي بفضل ما تقوم به من جهتها وحدها . اجل يمكنها ان تتخذ على نفسها واجبات الدولة الخاضعة للقانون الدولي ولكن لا يمكنها بذلك ان تكتسب حقوق « شخصية دولية » . اذ ان فوائد الخضوع للقانون الدولي لا تُتجنى الاً بعد ان تعترف الدول التي تتألف منها جماعة الدول بالوضعية التي تكون عليها الدولة الجديدة . فيكون اذاً ان الدولة الجديدة ، من حيث وضعيتها الدولية ، تنشأ بفضل اعتراف الدول بها . وهنا تظهر المسألة عن ما هي الشروط التي يتم بها الاعتراف الذي يتولد عنه نشوء دولة شرعية جديدة في جماعة الدول ^(٢)

Julius Geobel Jr., *The Recognition Policy of the United States* (New York (١)

١٩١٥ ص ٦١

(٣) « من المتفق عليه عموماً انه لا يمكن للدولة الجديدة قبل الاعتراف بها ان تطلب من الدول الاخرى حقوق دولة هي عضو في اسرة الامم . والا فها هي اذاً اهمية ذلك الاعتراف . لا ريب ان الدولة كدولة يمكن ان توجد مستقلة عن اعتراف الدول الاخرى بها وذلك لان القانون الدولي لا يقول ان الدولة لا توجد اذا لم يُعترف بها بل ان القانون المذكور لا يعبرها التفتاً قبل الاعتراف بها فيكون اذاً ان بواسطة الاعتراف الدولي فقط لا غيره يمكن للدولة ان تصبح « شخصية سياسية » وخاضعة للقانون الدولي » L. Oppenheim, *International Law* (London: Longmans, Green & Co., 1905) ص ١٠٩ - ١١٠

ولهذا نجد ان اوبنهايم يرى اهمية الاعتراف في انه عمل ضروري تتمكن به الدولة الجديدة من ان تنشأ من حيث كونها « شخصية دولية » . واما جوبل فانه يرى ، من الجهة الاخرى ، ان وجود الدولة فعلياً يحمل معه كفاءة سياسية قبل الاعتراف وان الاعتراف لا تقوم اهميته على كونه اعترافاً بوضعية الدولة الجديدة بل هو كناية عن ربط الدول الموجودة بهذه الذات السياسية الجديدة . فهو اذاً في رأيه هذا يقف موقفاً متوسطاً بين النظرية القائلة بان الاعتراف امر ضروري وبين النظرية الاخرى القائلة

ويمكن اثارة هذه المسألة في احوال متنوعة منها ان مستعمرة نائبة او ولاية تابعة تعلن استقلالها وتطلب الاعتراف بها والدخول في اسرة الامم، او يمكنها بطريقة سلمية تدريجية ان تتفق مع الدولة الأم على ان يُعترف باستقلالها وبذلك تطلب الاعتراف الدولي بموافقة الدولة الام . ومن هذه الاحوال ايضاً ان بلداً تحت ظل الانتداب قد تتخذ الطريقة نفسها وتطلب التحرر والغاء الانتداب . كما ان دولة جديدة موجودة فعلياً (de facto) قد تطلب الاعتراف بطلبها الدخول في عضوية عصبة الامم . وفي هذه الاحوال كلها يجب الحكم فيما اذا كانت هذه الذات السياسية تؤلف حقيقة دولة فعلية وانها اهل للدخول في اسرة الامم . وقد حاولنا في بحثنا الحاضر ان نحلل الاحوال التي منح فيها هذا الاعتراف أملين ان نجد مبادئ عامة معينة تُعتبر مقبولة كمقاييس اساسية للكفاءة للاستقلال وقبل ان نحاول المقابلة بين المقاييس التي نظمها لجنة الانتدابات الدائمة وبين تلك التي اظهرتها الحوادث التاريخية المتنوعة التي القينا عليها نظرة فاحصة فاننا نستخلص مما مضى استنتاجات عامة قد يكون اهمها التناقض او الاطراد الذي نراه بين فئات المقاييس المختلفة . وبما ان اساس كل هذه الفئات يرتكز على مسألة الاعتراف فانها كلها طابقت مقتضيات هذه المسألة اتسع نطاق قبولها وبالعكس اذا جرى عليها تعديل او تغيير بغية تحقيقها كلها كاملة فانها يصعب ان تلاقي القبول العام . ومع ان مقاييس الكفاءة للاستقلال قد وضعت في ظروف مختلفة وبلدان تختلف في الجنس والموقع الجغرافي والماضي التاريخي فانها تتشابه تشابهاً ظاهراً في مبادئها العامة حتى انه يمكننا ان نقول ان هنالك مقاييس اساسية يصح تطبيقها على كل شعب او بلاد . واذا كان هنالك من شواذ لهذه المبادئ العامة فان هذه الشواذ مبنية على الملاءمة السياسية في احوال خاصة حتى انه يمكننا ان نتخذها برهاناً لتأييد المبادئ العامة وليس حجة عليها اذ ان شذوذها ليس على المبادئ المذكورة فقط بل على الطرق العامة التي تتبعها الدول المختصة ^(١)

ان الاعتراف بالدول الجديدة الذي يصرح به اعضاء اسرة الامم كافراد قلما يستدعي تحليلاً مدققاً متشعباً للعوامل التي تدخل تحت المقاييس العامة المؤدية لذلك الاعتراف تحت القوانين الدولية فالجزم فيما اذا كانت دولة ما تستحق ان يعترف بها كدولة مستقلة دون

بان ليس للاعتراف معنى حقيقي بل هو عمل شكلي ظاهري ينفع عملياً العلاقات بين الدول ولكنه نظري وليس ضرورياً . يذهب هول وريشر مذهب النظرية الثانية

(١) والمثل على ذلك الولايات المتحدة في بناما واليابان في منشوكيو

نقض حقوق الدولة الام او اي دولة اخرى تحت سلطة القانون الدولي امر كان يبني غالباً على حكم المراقبين الرسميين وغير الرسميين دون ان يكون امامهم براهين موضوعية حسية او معلومات احصائية دقيقة . فحتى في الحوادث التي كانت فيها الدولة الام تعارض الاعتراف السابق لاورانه فان الحجة كانت تدور بالاكثر على وجود حكومة فعلية وعلى ارجحية بقائها مستقلة حتى في وجه الدولة الأم^(١) . غير ان انتشار الروح والمباديء الديمقراطية واشتداد الحركات القومية قد دفعا الدول المستعمرة الى الادعاء بان مصلحة الوطنيين والوثام الدولي يبرران حجبهم السلطة عن اولئك الوطنيين . ولهذا اصبحت كلمة الكفاءة شعاراً يقاس به الرقي السياسي واصبح لها مقامها في عصبة الامم كما انها اصبحت المبرر لنظام الانتداب . والحالة هذه اصبحت من الامور الجوهرية ان تقرر الدول المستعمرة وعصبة الامم والبلدان الطامحة الى الاستقلال ما هي مقاييس الكفاءة للاستقلال المنشود

وليس تقرير الكفاءة اليوم كما كان سابقاً فانه في الايام الحاضرة يقتضي ادوات او وسائل ادق واضبط للقياس وبراهين اكثر شمولاً مما كان يستعمل قبلاً وذلك لارضاء رأي عام ناقد في كلا الشعبين المنتدب والمنتدب عليه . فلاحكام السريعة على كفاءة شعب ما للقيام باعباء حكومة ثابتة والقيام بالواجبات الدولية لم يعد يقبل بها الرأي العام لا في الشعب المنتدب ولا الشعب المنتدب عليه . فهم يطلبون المعلومات التي تبني عليها هذه الاحكام والبراهين المقدمة المؤيدة لها والعوامل التي وضعت تحت الدرس للوصول الى تلك النتيجة . ولهذا كان على الدولة المستعمرة ان تعبر عن مقاييس عامة كهذه بصيغة « حكومات مستقرة » و « كفاءة على القيام بالواجبات الدولية » وتصورها في شكل درجات اعتبر البلوغ اليها ضرورياً لنيل الاستقلال

وفي الوقت نفسه نجد عصبة الامم مضطرة ايضاً الى ان تبرر موقفها في القرارات التي تتخذها بانها تتبع المباديء المنصوص عليها في ميثاقها . كما انها مضطرة ايضاً الى الاتيان بالحجج المعقولة لتؤيد قراراتها وذلك بسبب العلانية الفاضحة التي لا تبقي خفياً ضرورة الحصول على موافقة الدول عامة . ولهذا وجدت دوائر العصبة المختصة ، سواء أكان في قبول دول جديدة أم الغاء انتداب ما ، انه من الضروري ان تتقن تنظيم المقاييس التي نص عليها الميثاق . والغريب في الامر انه مع اختلاف النواحي والنقاط التي بنيت عليها القرارات

(١) انظر الصفحتين ١١٧ - ١١٨ من هذا الكتاب

المتنوعة نجد انها تشترك كثيراً في نقاط عديدة . فالفروق بين المقاييس التي وضعت لاحوال خاصة هي فروق مسببة بالاكثر عن اختلاف درجات التعبير عن تلك المقاييس . فقد ذكر في حالة خاصة مثلاً مقاييس مفصلة ذكر مثلها تماماً في احوال أخرى ولكن تحت مواضيع عامة . وبعبارة أخرى ان الفروق الهامة بين المقاييس ليست فروقاً في اصل المقاييس المنوي تطبيقها بل هي بالاحرى فروق في الدرجات التي يجب ان تبلغها الدولة فيما يتعلق بمقياس معين . والاختلافات التي تنشأ عند بحث حالة دولة ما مسببة اذاً عن عدم وجود وسائل وطرق مضبوطة دقيقة لتقدير الدرجات التي بلغتها الدولة المذكورة تقديراً حاسماً . ولهذا نجد ، كما هو منتظر ، ان اشد الاختلافات يدور على الحقائق وليس على المبادي اذ يصير كل من الفريقين ان طريقته في تقدير الدرجة التي بلغت هي الطريقة التي يعتمد عليها دون غيرها

واذا اردنا ان نتحقق صحة المقاييس التي تفرضها لجنة الانتدابات الدائمة لالغاء الانتداب فما علينا الا ان نقابل هذه المقاييس بتلك التي ظهرت في سياق تطور الحوادث في تاريخ النهضات القومية لنرى مقدار ما تشترك به هاتان الفئتان من المقاييس

فالمقياس الاول الذي تتقدم به لجنة الانتدابات الدائمة هو هذا « يجب ان يكون لها (اي الدولة) حكومة مستقرة وادارة قادرة على القيام بالمصالح الجوهرية في الدولة بصورة منظمة » (١)

ان هذا المقياس اي مقياس الحكومة المستقرة والذي يعبر عنه في اغلب الاحيان بالحكومة الثابتة قد كان يطبق في كل حادثة من الحوادث التي جرى عليها البحث . وكان يعتبر ضرورياً للاعتراف بالدول الجديدة حسب مقتضيات القانون الدولي كما انه كان يعتبر ضرورياً لقبول الدخول في العصبة ويعتبر ايضاً المطلب المطلق الذي تفرضه الدولة لاعطاء الاستقلال الى احدى ملحقاتها . وهذا المقياس كما يظهر اهم المقاييس الدالة على الاستعداد للاستقلال وقد كان المقياس الوحيد الذي ذكر في مقدمة مشروع جوتز فيما يتعلق بالفلبين كما رأينا . غير ان شموله قد حط من قيمته كيزان للمقياس الى ان ذكر مفصلاً بكل مضامينه ويظهر لنا كل هذا عندما نستعرض النزاع الطويل بين الاحزاب في اميركا على تفسير المقياس المذكور

قد عاجلت لجنة الانتدابات الدائمة هذا النقص بان ذكرت في لائحة مقاييسها مقاييس أخرى يمكن ان تعدّ مميزات للحكومة الثابتة. فقالت ان مميزات الحكومة الثابتة « ادارة قادرة على القيام بالمصالح الجوهرية في الدولة » والمقدرة على « حماية اراضيها واستقلالها السياسي » والمقدرة على « توطيد دعائم الامن الداخلي في كل اراضيها » ووجود « مصادر مالية وافية لتجهيز الحكومة بما تحتاج اليه تجهيزاً منظماً » ووجود « القوانين والانظمة القضائية التي تضمن العدل للجميع بالسواء »^(١). فاذا نظرنا الى كل هذه المقاييس نجد انها ليست جديدة بل يمكن ان نحسبها خلاصة النقاط الواردة في تصريح الجنرال كرانث بشأن الاعتراف بكوبا في سنة ١٨٧٥^(٢) او خلاصة الحجج التي ادلت بها بريطانيا العظمى بشأن استعداد العراق للاستقلال^(٣).

وقد ظهرت مشا كل عديدة في تحديد هذه المقاييس وتفسيرها ولكن لا نجد تصريحاً من لجنة الانتدابات لحل هذه المشا كل انما يمكننا ان نستنتج موقف اللجنة منها من المباحثات والتوصيات التي قدمتها للجنة في مناسبة انتهاء نظام الانتداب في العراق . اما من جهة « الشؤون الجوهرية في الدولة » فاننا نجد اللجنة مهتمة بنوع خاص في هذه المصالح في حكومة العراق وهي الدفاع والشرطة والعدلية والمالية والصحة العامة والمعارف والمواصلات والاشغال العامة والتجارة والصناعة والزراعة . وعند الاعتراف بالدولة الجديدة كنا نجد الدول المعترفة تهتم قبل كل شيء بالمصالح الثلاث الاولى وهي الامن العام والعدلية والمالية بينما المصالح الاخرى مع انها لا تشترك مباشرة في القيام بحكومة مستقرة فانها تزداد اهمية على توالي الوقت بسبب « الاحوال الصعبة في الوقت الحاضر » وتصبح ضرورية اكثر فاكث للقيام بالواجبات الدولية التي تقتضيها العضوية في العصبة^(٤) وفي مكتب العمال الدولي ونقابات العمال المختلفة . ولم تتوان الشعوب المنتدب عليها في الاشارة الى اعمالها التي تدل على انها قد احسنت القيام بهذه المصالح الثلاث مبرهنة بذلك على انها اهل للحكم الذاتي. ومما يدلنا على ان هذه المصالح الثلاث تشغل المركز الاول في الاهمية هو انها ذكرت بصورة خاصة في اللائحة الرسمية التي ورد فيها ذكر المقاييس بينما المصالح الاخرى ذكرت

(١) انظر الصفحة ٩ من هذا الكتاب

(٢) انظر الصفحات ١١٩ - ١٢٠ من هذا الكتاب

(٣) انظر الصفحات ٢٦ - ٣٤ من هذا الكتاب

(٤) ولا سيما المادة ٢٣ من ميثاق العصبة

متضمنة في المقياس الاول. ولهذا نجد ان الدفاع والامن العام والعدية والمالية تعتبر مقاييس مطلقة للكفاءة للاستقلال بينما المصالح الاخرى ضرورية ولكنها متممة لغيرها واهميتها تختلف باختلاف الاحوال والظروف

واذا حولنا النظر الى المقياس الثاني وهو حماية اراضي الدولة واستقلالها السياسي نجد انه لا يمكن تفسيره تفسيراً مطلقاً شاملاً وذلك لان الدول القوية نفسها لا تقدر ان تقف في وجه اتحاد من دولتين او اكثر من اعدائها فكيف يمكن للدول الصغرى ان تقف في وجه الدول الكبرى . فمقدرة دولة ما على الاحتفاظ باستقلالها يتوقف ليس فقط على قوتها العسكرية التي يمكن ان تحشد بل ايضاً على مقدرتها على حفظ علاقاتها حبية مع جاراتها وتدير شؤونها الدولية بطريقة تؤمن لها الحصول على فوائد الضمانات الدولية التي يمتثلها ميثاق عصبة الامم ومعاهدة باريس او الاتفاقات الثنائية في شكل معاهدات عسكرية . فقد احت الحكومة المنتدبة في العراق ووافقتها لجنة الانتداب الدائمة على ان هذا المقياس اي مقياس الدفاع لا يناقض الاعتقاد على هذه الضمانات الدولية ^(١) . فالقوة العسكرية التي يطلب وجودها في كل حال تتوقف ، على ما هو ظاهر ، على الاحوال ولا يمكن وضعها بصورة مطلقة ثابتة . فدولة لكسمبورغ الصغيرة المحاطة بجارات قوية تعتمد عملياً على سياستها في حفظ استقلالها . بينما العراق ، وهي دولة مترامية الاطراف ومحاطة بقبائل رحل نصف متمدنة ، مضطرة الى الاحتفاظ بقوة عسكرية تقدر ان تحمي حدودها ضد الغزوات . والخلاصة ان مسألة الدفاع قد اعتبرت مهمة في كل حال سواء في الاعتراف بالدولة الجديدة او قبولها في عصبة الامم او الغاء نظام الانتداب عليها او منحها الاستقلال طوعاً من رقب الدولة الام ولكن ، كما هو المنتظر ، كانت درجة المقدرة على الدفاع تختلف باختلاف الاحوال المحيطة بالدولة الجديدة والثقة بقيمة الضمانات الدولية

والمقياس الثالث الذي وضعته اللجنة وهو حفظ الامن العام قد عمّ الاعتراف باهميته اكثر من المقاييس الاخرى وظهرت اهميته كمساعد قوي على القيام باعباء حكومة مستقرة . ولا خلاف في كونه نسبياً ايضاً اذ ان الاختلافات العنصرية والجغرافية والاجتماعية والعادات الدينية ودرجة تجانس السكان لا يمكن معها ان يكون هذا المقياس مطلقاً ثابتاً وقد اعترفت اللجنة بذلك في بحثها مسألة العراق . كما انه اشير اليه ضمناً في التقرير الذي

قدمته اللجنة السادسة في العصبة ^(١) بشأن الشك في مقدرة حكومة الحبشة على فرض سلطتها على كل اراضيها . ومما يدل ايضاً على نسبية هذا المقياس هو الدرجات المتفاوتة في سلطة حكومات اميركا الجنوبية في اراضيها وسلطة بعض الدول الاوربية التي نشأت بعد الحرب حين اعتراف الدول المختلفة بها

ويظهر لنا اذا استعرضنا تاريخ سياسة الاعتراف بالدول الجديدة ان الاهتمام بشأن الامور المالية كان يتجه بالاكثـر الى مقدرة الدولة على القيام بتعهداتها الدولية وليس بالاحرى على مقدرتها على القيام بالمصالح الاعتيادية في الدولة . غير انه يظهر لنا في تاريخ تركيا ومصر ومختلف دول اميركا الجنوبية برهان على المشاكل الدولية التي تنتج عن التادي في الاقتراض من الخارج . وظهور قاعدة دراغو اعتراف صريح ان الاعتماد مالياً على المداينين الاجانب يمكن ان يشكل خطراً على سلامة اراضي الدولة المدينة واستقلالها السياسي . وكذلك التطورات التي جرت بعد الحرب وما نتج عنها من مشاكل ديون الحرب والتعويضات قد اظهرت باجلى بيان اهمية اساس مالي صحيح في بناء الاستقلال . ولنا ايضاً في جعل الامور المالية من الاعمال « المحفوظة » في يد الحاكم في الهند ، وفي المباحثات الطويلة في مجلدي النواب والشيوخ في اميركا عن التأثيرات المالية التي قد تحدث في القيليين عند نيل الاستقلال ، وفي تشديد لجنة الانتدابات على توازن الموازنة في العراق ، وفي دفع الديون العثمانية ، وفي دفع الاقساط المفروضة على البترول ، لنا في كل هذه دليل ظاهر على الاهمية المعلقة على هذا المقياس المالي في ضوء « الاحوال الصعبة في العالم الحاضر » . وقد كان الدليل في الماضي على اتمام هذا المقياس القيام بالتعهدات الدولية وسد الاحتياجات المالية التي تتطلبها الحكومة المستقرة اما الآن فالانظار تتجه بالاكثـر الى فحص موارد الدولة الجديدة خصاً مدققاً لتحقيق كفاءتها

واما بشأن المقياس الاخير الذي ورد في لائحة لجنة الانتدابات الدائمة فيكفي ان ننظر الى الامتيازات الاجنبية في الصين وفي السلطنة التركية سابقاً لكي نعرف اهميته وهو « وجود نظام قضائي يضمن العدل للجميع على السواء » . وقد نشأت مشكلتان حول هذا المقياس فالمشكلة الاولى حيث جعل القسم الاكبر من الانظمة القضائية مؤسساً على الدين فاصبح لا يمكن تطبيقها على الاجانب والاقليات من الاديان الاخرى ولا سيما ما

(١) انظر صفحة ١٢٨ من هذا الكتاب

يتعلق بالاحوال الشخصية . وتنشأ المشكلة الثانية حيث تكون الادارة القضائية عاجزة او دب فيها الفساد فلا تطبق القوانين الموجودة بعدل . وقد كان الغرض من الامتيازات الاجنبية ملافاة هذين المشكلين او النقصين . وتعتبر اللجنة الدائمة للانتداب ان المشكل قد اخل في العراق بفضل سن الشرائع المدنية والجنائية واعادة النظر في القوانين وطرح الاقسام المماتة منها هذا ما يتعلق بالقوانين واما ما يتعلق بالمحاكم والقضاة فان اقامة محاكم طائفية لحل القضايا التي تتعلق بالاحوال الشخصية وتعيين قضاة اجانب في القضاء لمدة عشر سنين اعتبرته اللجنة كافياً لضمان العدل للجميع . ولا يحامر احداً ريب في اهمية العدالة كمقياس كافٍ للاهلية للاستقلال وذلك لما قد ينتج من المسا كل الدولية المتعلقة بالاجانب بحق او غير حق اذا كان نظام القضاء ضعيفاً او غير عادل . وربما لا نكون مخطئين اذا قلنا انه جرت حوادث في بعض البلدان التي يتهم فيها القضاء بالضعف ان الامتيازات الاجنبية كانت مساعدة وليست عبئاً وذلك لتردد القضاة في خلق «مشكلة» والمحافظة على النفوذ الذي يتمتع به الاجنبي في البلدان التي يعتبر فيها القضاء «منحطاً» . وبينما نجد هذا المقياس هاماً جداً ، ولا ريب ، اذا حكمنا عليه انه هكذا لاجماع الدول عليه نجد ايضاً انه قابل لان يؤثر على ذهنية الشعب في تطبيقه . والعلاجات التي ترافقه يرجح انها تريد البغضاء بين الشعوب والعناصر فتعرقل العلاقات الدولية وربما يكون تأثيرها من هذا القبيل اكثر من تأثير بعض الحوادث الصغرى التي لا يحكم فيها بعدل

والغاية من الضمانات التي يطلب الى الدولة الجديدة تقديمها هي في الحقيقة مقاييس اضافية للكفاءة للاستقلال صيغت بقال يختلف عن صيغة المقاييس الاخرى وذلك لانها تتعلق بسلوك الدولة الجديدة في المستقبل . واذا كنا لنصوغها بقال المقاييس الحقيقية فاننا نصوغها هكذا : على الدولة الجديدة ان تبرهن عن حسن نيتها تجاه كفالة وضمان حقوق جميع الاقليات العنصرية والدينية واللغوية الخ . فاسهل طريقة واطهرها للبرهان على اتمام هذا المقياس هو ان تقدم الدولة الضمانات التي طلبتها منها اللجنة

ان الضمان الاول الذي يتعلق بالاقليات يقتضي شرطاً وافقت عليه الدول وقبلت به بالاجماع منذ زمن قديم يرجع الى مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ وعندما ظهرت الدول الجديدة بعد الحرب في شرقي اوربا كانت الدول الاخرى تطلب اليها في كل مرة ان تنقيد بهذا الشرط (١) . وقد كانت مسألة حماية حقوق الاقليات من الامور التي كانت تنظر فيها

اللجنة عند طلب الدخول الى العصبة كما ان الدول المستعمرة تعتبر هذه المشكلة من المشاكل الهامة في تطور مستعمراتها السياسي وسيرها نحو الاستقلال . وقد كان لهذه المسألة في نظر السكان الذين في هذه المستعمرات اهمية لا تقل عن تلك التي لها في نظر الدول المستعمرة ولا سيما في نظر الزعماء في هذه المستعمرات ومما يؤيد صحة هذه المسألة كقياس للكفاءة للاستقلال ، فضلاً عن اجماع الدول عليها ، ذكرها بصراحة في ميثاق عصبة الامم ومعهادات الاقليات المختلفة

واما الضمان الثاني المطلوب والذي يتعلق « بامتيازات الاجانب وحصانتهم (في الشرق الادنى) » فلا يمكن اعتباره مقياساً عاماً وذلك ظاهر من انه ينحصر في بلدان الشرق الادنى فقط ومن الملحق الذي اُضيف اليه وهو « اذا لم يكن قد عقد اتفاق ما سابق على هذا الموضوع وصادق عليه مجلس العصبة مع الدول المختصة » . وقلماً نجد مبرراً لانشاء امتيازات او حصانة خاصة بالاجانب في دولة قد برهنت على الكفاءة للاستقلال طبقاً للعقاييس التي وضعتها لجنة الانتداب الدائمة ومجلس عصبة الامم . والسبب الذي لاجله فرضت اللجنة هذا الضمان هو اطاعة النصوص المصرح بها في صكوك الانتداب على سوريا وفلسطين القاضية « بالاسراع في اعادة » الامتيازات الاجنبية فوراً بعد الغاء نظام الانتداب ^(١) . ومما يدلنا على اعتراف اللجنة بعدم موافقة هذا الطلب هو انها اوصت بقبول الاتفاقية القضائية في العراق عوضاً عن اعادة الامتيازات الاجنبية ^(٢)

واما الضمان الثالث المتعلق « بمصالح الاجانب في الحوادث القضائية والمدنية والجنائية التي لا تتناولها الامتيازات » فانه يدل على عدم كفاءة المقياس الموضوع للانظمة والقوانين القضائية . وبما انه يعتبر تكريراً لهذا المقياس فانه يعد مقبولاً به ولكن اذا تم القيام بالمقياس المذكور قياماً مرضياً فانه لا يبقى من حاجة اليه لا بل ان بقاءه يُفترض معه عدم الثقة بالدولة الجديدة وبالتالي يصبح غير موافق سياسياً

وهذا الانتقاد نفسه الذي نوجهه الى الضمان الثالث يصدق ايضاً على الضمان الرابع

الذي يتعلق بـ

حرية الضمير والعبادة العامة وحرية ممارسة الاعمال الدينية والتهديبية والتعليمية والطبية ، الاعمال التي تقوم بها الارسلات الدينية من كل الملل والنحل ضمن نطاق المحافظة على الامن العام والاخلاق والادارة

(١) المادة الخامسة من صك الانتداب على سوريا والمادة الثامنة من صك الانتداب على فلسطين

(٢) *Permanant Mandates Commission, Minutes* الجزء ٢١ صص ١٦٨ - ١٦٩

على ان هذه الاهداف يظهر انها مؤمنة بفضل ما جاء في المقاييس المتعلقة بالقضاء وفي الضمانات المتعلقة بحقوق الاقليات . ولكن كان قصد اللجنة من وضع هذه الفقرة ان تؤمن حقوق الافراد كفراد وليس كجماعات اقلية وايضاً لكي تشمل القضية الخاصة بالارساليات الاجنبية . وهذا الشرط ليس سوى تأكيد للشروط التي يجري الاتفاق عليها عادة في عقد المعاهدات لتأسيس العلاقات مع الدول الجديدة . مع انه ليس من المقتضيات المطلوبة للاستقلال

واما الفقرتان الاخرتان فان الغاية منهما معاً وقف كل سياسة تقضي بسن تشريع من شأنه ان يهدد « التعهدات المالية التي اتخذتها الدولة المنتدبة سابقاً على نفسها » او يهدد « الحقوق المكتسبة شرعياً في عهد الانتداب مهما يكن نوع تلك الحقوق » . وهذا الشرط يتفق مع نص القرار الذي وضعه مجلس العصبة في الخامس عشر من ايلول سنة ١٩٢٥^(١) وكانت الغاية منه ان يحمي الدول المنتدبة وان يساعد على تقدم الاراضي المنتدب عليها . ويظهر ان هذا الضمان ضروري بالاحرى لنجاح اعمال الانتداب وليس كبرهان على الكفاءة للحكم الذاتي . غير ان هذه الشروط من جهة البلدان المنتدب عليها ، تقوم مقام المباديء المنصوص عليها في القانون الدولي المختص ب « التعاقب » او « التوالي » والتي لا يمكن تطبيقها اذ ان الدولة المنتدبة ، وهي التي توجد هذه التعهدات والحقوق ، ليست مطلقة السيادة على الاراضي المنتدب عليها . وفوق ذلك تضمن هذه الشروط حماية العصبة التي يسلم الجميع بان المسؤولية تنتهي اليها^(٢) . ويمكننا ان نبدي الملاحظات نفسها على الشرط الحتمي القاضي بـ

ان من المستحب ان توافق الدولة الجديدة ، فيما اذا كانت لا تزال الى ذلك الحين خاضعة لمبدأ المساواة الاقتصادية على منح جميع الدول المنخرطة في سلك العصبة معاملة اكثر الامم حظوة ، وذلك بصورة انتقالية على شرط المعاملة بالمثل

واخيراً رأت لجنة الانتدابات الدائمة

ان الاتفاقات الدولية ، العامة والخاصة ، التي ابرمت في زمن الانتداب ووافقت عليها الدولة المنتدبة باسم البلاد المنتدب عليها ، تبقى معمولاً بها الى انقضاء مداتها المختصة بكل منها ، الا اذا اتفق الطرفان المتعاقدان على فسخها

(١) League of Nations, Official Journal, Minutes of the Council, الجزء ٦ ص ٥١٠

(٢) Q. Wright, Mandates under the League of Nations, (Chicago: University

وهذه الفقرة لا يمكن ان تعتبر مقياساً عاماً صحيحاً . ويظهر لنا ذلك جلياً من انها محصورة « في الدول الخاضعة لمبدأ المساواة الاقتصادية » . ومع اننا نجد لها سابقة في قضية الصين فانها تُعتبر الامر الشاذ وليس القياسي . وبما انها قيد ظاهر للسيادة فلا يمكن ان تُعتبر قياساً للكفاءة على تلك السيادة . ومع ان لجنة الانتدابات تقدمت بها حرصاً على السلام والوثام بين الدول فانه ، مع اعتبارنا هذه الغاية ، يخامرنا الريب في صحتها في زمن اخذ العالم يعلق فيه الاهمية العظمى على الاقتصاديات الوطنية .

ان المقاييس التي تقدمت بها لجنة الانتدابات الدائمة وصادق عليها مجلس العصبة اذا استثنينا منها فقرتي « الامتيازات الاجنبية » و « معاملة اكثر الامم حظوة » نجد انها ذكرت كلها على وجه العموم في المباحثات والحركات التي كانت ترافق طلب الاستقلال في العالم كله . ومن الغريب ان نرى ان المقياسين اللذين كثر اللهج بهما هما مفقودان من لائحة المقاييس التي تقدمت بها لجنة الانتدابات مع انها ظهرا في مباحثات اللجنة ولربما كانا يعتبران مذكورين ضمناً في لائحة اللجنة المذكورة . واول هذين المقياسين هو انه من الضروري ان تقوم الحكوم الجديدة على موافقة الشعب وتأييده لها بصرف النظر عن شكلها . ويمكن ان تكون اللجنة قد اعتبرت ما جاء في الفقرة التمهيدية لمقاييسها مساوياً لهذا المقياس^(١) وانه ذكر ضمناً في الشروط الجوهرية للحكومة الثابتة . ويجب ان يعتبر هذا المقياس مقياساً هاماً للكفاءة للاستقلال وذلك بالنسبة الى ما يعزى اليه من الاهمية في تاريخ الاعتراف سياسياً وفي المباحثات التي جرت بمناسبة الحركات المرافقة لطلب الاستقلال في الماضي القريب ناهيك عن اهمية مبدأ تقرير المصير في الزمن الذي بعد الحرب

والامر الجوهري الثاني المقدرة والنية على القيام بالتعهدات والمسؤوليات التي ترافق الدخول في سلك جماعة الامم . وهو من اهم النقاط التي كانت تعالجها لجنة العصبة في كل حالة يطلب اليها التقرير عن دولة ما او حكومة مرشحة للاعتراف . وهو شرط اساسي واكثر شمولاً من الضمانات المحدودة التي كانت تطلبها اللجنة . وانه مما يدعو الى العجب ان اللجنة لم تنشر اليه اشارة خاصة بالرغم من اهميته هذه . والحقيقة ان هذا المقياس هو احد المقياسين الاكثر اهمية بين المقاييس الموضوعة وهما وجود حكومة ثابتة والنية على القيام بكل التعهدات الدولية وما بقي من المقاييس ليس سوى صفة من صفات هذين المقياسين

(١) انظر الصفحة ٩ من هذا الكتاب

ونجد في تقارير اللجنة ما يتفق مع الحالة العملية في رفض بعض النقاط التي كثيراً ما كانت تُقترح كمقاييس للكفاءة ولكنها لم تلقَ القبول العام ولهذا نرى ان القيد الذي وضع أولاً لجعل نطاق اسرة الامم مقتصراً على الدول المسيحية الاوربية وبقي مدة من الزمن ميزة خاصة من مميزات اسرة الامم لم يعد يمكن تطبيقه واصبحت نرى انما من كل دين او جنس او درجة اجتماعية قد انخرطت في سلك واحد تحت سلطان القانون الدولي . وقد وصف هرشي ذلك بقوله « من وجهة نظر القانون الدولي اهم محكّ للتمدن هو في صفات الحكومة الموجودة » ^(١) . ويمكن ان يكون للامم المختلفة فهم واحد مشترك لاعمال الحكومة ولحقوقهم واجباتهم الدولية ضمن نطاق القانون الدولي . ولم يعد نوع خاص من التمدن او اعتقاد ديني خاص من المقاييس الصحيحة للكفاءة للاستقلال

قد كان يطلب أولاً بالحاح ان تكون الحكومة من شكل خاص ليكون الاعتراف بها ممكناً واما الآن فقد انفي هذا الطلب . لقد كانت النظرية في الاعتراف بالدول ماثلة الى التحيز للسلطة الملكية في الحكومة واما في الازمنة الاقرب عهداً فقد اصبح الميل الى وضع الديمقراطية مكان الملكية . عجزت دول القارة الاوربية في جهودها لفرض المبدأ الملكي على البلدان التي ثارت في وجه اسبانيا في اميركا الجنوبية . وبالرغم من المواعيد الكثيرة التي قدمتها العصبة للمبدأ الديمقراطي فاننا نجد ممثلاً في عصبة الامم نفسها للحكومات الجمهورية والحكومات الملكية والحكومات الدكتاتورية وطالما هناك حكومات مستقرة ثابتة فلا حاجة الى فرض شكل خاص للحكومة كشرط اساسي للدخول في سلك اسرة الامم

وبالرغم مما قضى به افلاطون وارسطو فان عدد سكان بلاد ما ومقدار مساحتها قد أنغيا كمقياس للاهلية للحكم الذاتي . واذا نظرنا الى الامم الداخلة في العصبة نجد الطرفين مجتمعين فالصين من جهة والكسمبورغ من جهة اخرى الامر الذي يتعذر معه ان نضع قاعدة عامة مبنية على عدد السكان او سعة المساحة . وبينما نجد الكتاب الاقدمين يحاولون اهتمهم الى الحجم الاكبر الذي يجب ان تكون عليه الدولة نجد الكتاب الحديثين يهتمون بالاكثر بالحجم الاصغر الممكن . واذا قال قائل قد رفضت العصبة

A. S. Hershey, *International Law and Organization* (New York : Macmillan (١)

بلاد ليشتنستين فالجواب ظاهر ، كما صرحت العصبة نفسها بذلك ، ان الرفض لم يكن سببه مجرد حجم البلاد^(١) . وهذا الموقف اي عدم الاهتمام بحجم البلاد تؤيده الحوادث الواقعية للاعتراف الدولي كما تؤيده استنتاجات لجنة الانتدابات الدائمة مع انها لا تشير اليه اشارة خاصة في لأحة المقاييس التي وضعتها

ان المطالب المتعلقة بالاكثفاء الاقتصادي الذي كثر الدفاع عنه في بحث قضية الفيلبين لم يلق القبول العام كشرط جوهرى للاستقلال . والحقيقة انه لما يدعو الى العجب ان نرى الاهتمام الموجه الى الحالة الاقتصادية العامة في الدول الطالبة الاعتراف قليلاً جداً حتى انه لم يتجاوز درس موارد الحكومة المالية فيما يتعلق بالقيام بتعهداتها سواء أكانت الدولة تطلب الاعتراف ام تطلب الدخول الى العصبة ام تود الانعتاق من نظام الانتداب

اما من جهة الدفاع فان قبول المبدأ القائل ان ضمانات عصبة الامم والمحافظات العسكرية يمكن ان يعتمد عليها في حماية اراضي الدولة واستقلالها السياسي ، قد ابطال مقياس القوة . على ان هذا التفسير لا يعني انه ليس من الضروري ان يكون لدى الدولة قوة ما على الدفاع فقد طُلب من العراق مثلاً ان يكون لديها قوة كافية لان تدافع بها عن حدودها اذا كانت مهددة بخنط اعتيادي ولكن لم يطلب منها ان تكون قادرة على حماية نفسها في وجه جار قوي يهاجمها عمداً . وكما هي الحالة في تطبيق كل المقاييس فان مقياس الدفاع يفسر نسبياً كغيره من المقاييس

ويستدل من خلاصة هذا البحث ان المقاييس التالية التي لاقت القبول العام ويمكن اعتبارها مقاييس صحيحة للكفاءة للاستقلال :

- أ . وجود حكومة مستقرة يبرهن على استقرارها ما يأتي :
- (١) ادارة قادرة على تسيير الشؤون الجوهرية في الحكومة بصورة منظمة
- (٢) مقدرتها على المحافظة على سلامة اراضيها واستقلالها السياسي
- (٣) المحافظة على الامن العام في البلاد كلها
- (٤) موارد مالية كافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية
- (٥) ان يكون لديها القوانين والانظمة القضائية التي تضمن العدل المطرد

للجميع على السواء

(٦) رأي عام متحد يؤيد طلب الاستقلال

(١) انظر الصفحتين ١٢٦ - ١٢٧ من هذا الكتاب

ب. النية الصريحة على اتمام المسؤوليات والواجبات التي تفرضها العضوية في اسرة الامم . وهذه الواجبات تشمل :

- (١) صيانة الاقليات العنصرية واللغوية والدينية صيانة فعالة
- (٢) حماية مصالح الاجانب القضائية والمدنية والجنائية حماية فعالة
- (٣) منح حرية الضمير والعبادة العامة وحرية ممارسة الاعمال التهديبية والتعليمية والطبية ، الاعمال التي تقوم بها الارساليات الدينية من كل الملل والنحل ، ضمن نطاق المحافظة على الامن العام والاخلاق والادارة
- (٤) القيام بالعهود المالية المقطوعة باسمها ولمنفعتها ^(١) بواسطة الدولة المنتدبة سابقاً
- (٥) احترام كل نوع من الحقوق المكتسبة شرعياً في ظل الانتداب

واذا اعتبرنا فقط المقاييس التي لاقت من الرضى درجة كافية لتظهر فعلياً في سياسة الدولة نجدها تتفق عملياً مع المقاييس التي اقترحت كمحك للكفاءة للاستقلال . والاختلافات الجوهرية التي كانت تظهر كأنها ستخيب كل امل بالاتفاق قد ظهرت بعد الدرس الدقيق انما تتعلق بمظهر للمشكلة تختلف وليس بالمشكلة نفسها اي بالوسيلة المستعملة للقياس وليس المقياس نفسه . او كانت ناتجة عن تعبير فرد من الافراد عن نقطة ما بطريقة لم تلاق قبول جماعة او لجنة . ولدى النظر في السياسات القومية التي كانت تتبعها كل دولة كما تظهر في الاعتراف بدول جديدة وفي علاقات الدول المستعمرة مع ملحقاتها وكذلك في اتفاق الدول في احكامها التي عبرت عنها في المؤتمرات الدولية والمجالس كل هذه لم تتعارض بشكل ما وصحة المقاييس التي ذكرت آنفاً . وكذلك اذا ارسلنا نظرة فاحصة الى حركات الاستقلال التي يمكن ان تعتبر غوذجاً نجد ان الزعماء والقادة الذين يدعون ، عن طريق المهارة السياسية ، بان لهم الحق المطلق في تقرير مصيرهم بانفسهم قد اعترفوا بصحة هذه المقاييس كما يظهر من اهتمامهم بها وقبولهم بتقديم الضمانات المطلوبة . فقبلت العراق حالاً الشروط التي فرضتها عليها عصبة الامم واهملت الادعاء بان

(١) ان الصفة التي تُقيد بها هذه العهود اي ان تكون قد قطعت لمنفعة البلاد المنتدب عليها موجودة ضمناً في روح المادة الثانية والعشرين من الميثاق المختص بنظام الانتداب . وقد اكدت الولايات المتحدة هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بسوية الديون في كوبا والفيلبين بعد الحرب الاسبانية - الاميركية انظر J. B. Moore, *International Law and Digest* (Washington : Government Printing

لها الحق المطلق في تقرير مصيرها بنفسها دون قيد او شرط . وكذلك الممثلون الهنديون الى مؤتمر الطاولة المستديرة فانهم قد وجدوا براهين كافية تؤيد اهمية مسألتى الاتحاد بين اقسام الامة وحماية حقوق الاقليات وهذه البراهين قد وجدوها في عجزهم عن تحقيق ذلك الاتحاد بين انفسهم ، وبالرغم من اثباتهم مقدرتهم على تحقيق المقاييس الاخرى قد قصروا عن سن دستور يتغلب على النقص في اتحادهم وعلى عدم الرضى بين اقليات امتهم ان اعتراف اليابان بدولة منشوكيو يمكن اعتباره انكاراً للمقاييس اذا حكمنا عليه بناء على التقرير الذي قدمته لجنة ليتن عن الاحوال الواقعية هناك . وفي احالة كهذه يحسب هذا الاعتراف شاذاً عن القاعدة في تاريخ اليابان السياسي يائله شذوذاً في تاريخ اميركا الاعتراف بدولة بناما . على انه اذا فحصنا الحجاج التي ادلى بها كل من منشوكيو واليابان عن وقائع الحال يمكننا ان نستنتج ان الامتين قد قبلتا القبول التام مقاييس الكفاءة وتصرفنا بموجب تلك المقاييس . فالبرقية التي اذاعتها حكومة منشوكيو والتي تطلب فيها من دول العالم المختلفة الاعتراف بها تحتوي على التأمينات الآتية :

- (١) ان الحكومة ستصرف شؤون الدولة بصورة تتفق مع المبادئ الرئيسية للايمان والثقة وروح الوئام والصداقة وتتعهد بانها تحافظ وتعمل على تأييد السلام العام
- (٢) ان الحكومة تحترم العدل الدولي كما تقضي به القوانين الدولية والاتفاقات
- (٣) ان الحكومة ستخلف الجمهورية الصينية في القيام بالتعهدات التي تنص عليها المعاهدة المعقودة مع الدول الاجنبية وذلك على ضوء القوانين الدولية والاتفاقات . وانها ستقوم بامانة في اتمام تلك التعهدات
- (٤) ان الحكومة لن تعتدي على الحقوق المكتسبة التي للاجانب الذين يسكنون ضمن حدود منشوريا وفوق ذلك تقوم بمجايتهم وحماية مقتنياهم حماية تامة
- (٥) ان الحكومة ترحب بدخول الاجانب الى بلادها منشوريا كما انها ترحب بسكنائهم فيها حيث يلقي جميع العناصر معاملة عادلة على السواء
- (٦) ان الحكومة تسهل طرق الاتجار مع البلدان الاجنبية وذلك للعمل على ترقية اقتصاديات العالم
- (٧) ان قاعدة الباب المفتوح ستُتبع فيما يتعلق بالاعمال الاقتصادية التي يقوم بها الاجانب في بلاد منشوريا (١)

فيظهر من هذه الوعود انه لم يبقَ كثير من الضمانات التي تفرض على الدولة لاتمام تعهداتها الدولية حسب لائحة المقاييس التي من فئة « ب » واقسامها المنشورة في الصفحتين السابقتين . واذا حولنا النظر الى استقرار الحكومة في منشوريا نجد ان لجنة ليتن قد عدت الشؤون المختلفة التي نظمها الحكومة الجديدة بما فيها الشرطة والمالية والعدلية والصحة والمعارف والمواصلات والجوارك . ومع ان رأي اللجنة من حيث كفاءة هذه الشؤون ومقدرتها يختلف عن ذلك الذي يتقدم به موظفو منشوكيو واليابان فان اللجنة تؤيد ادعاءهم ان هذه الشؤون قد تنظمت . وقد اصرت اليابان بثبات على ان هذه الدولة الجديدة قد نشأت عن حركة انفصالية شعبية حقيقية واثبتت ذلك في بروتوكول ١٥ ايلول سنة ١٩٣٢ الذي اعترفت فيه بمنشوكيو . واليك بعض ما جاء في البروتوكول :

بما ان اليابان قد اعترفت بالحقيقة القائلة بان منشوكيو قد اعلنت نفسها مستقلة حسب ارادة سكانها وبما ان منشوكيو قد اظهرت عزمها على القيام بالتمهيدات الدولية التي عقدتها الصين فيما يطبق على منشوكيو

فان حكومتي اليابان ومنشوكيو ، حباً بثبتت علاقات حسن الجوار المتبادلة بين البلدين وان تحترم كل واحدة حقوق الاخرى وحباً بتأييد السلام في الشرق الاقصى ، قد اتفقتا على ما يأتي :

(١) على حكومة منشوكيو ان تؤيد وتحترم ، كل الحقوق والمصالح المتعلقة باليابان ورعاياها ضمن اراضي منشوكيو والمكتسبة بفضل معاهدات بين الصين واليابان او اتفاقات او ترتيبات اخرى او عقود خاصة او عامة بين الصين واليابان هذا اذا لم يُعقد اتفاق في المستقبل بين اليابان ومنشوكيو يقضي بعكس ما ذكر

(٢) ان اليابان ومنشوكيو اعترفتا بان كل خطر يهدد سلامة اراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين ويهدد السلام والامن فيها هو خطر يهدد ايضاً سلامة الاراضي والسلام والامن في الفريق الآخر ، ولهذا فانهما قد اتفقتا على الاشتراك معاً في المحافظة على سلامتهما القومية . ويُفهم ايضاً انه يحق لليابان ان تضع في منشوكيو من القوة العسكرية ما تراه لازماً للمحافظة على تلك السلامة (١)

واذا افترضنا اخلاص اليابان في ادعااتها بصرف النظر عن صحتها او عدمها يمكننا ان نقول ان اعتراف اليابان بمنشوكيو لا يعد انكاراً للمبادئ المتضمنة في مقاييس الكفاءة لا بل يعد مؤيداً لها . وعلى كل حال بما ان ممثلي اليابان في لجنة الانتدابات الدائمة وفي المجلس قد قبلوا بالمقاييس التي وضعتها اللجنة وبما ان اليابان في مسألة منشوريا ادعت تطبيق

هذه المقاييس فان هذين الامرين يدلان على قبولها بالمقاييس مبدئياً بصرف النظر عما يجرنا من الشك في صحة تطبيقها في هذه الحالة اي الاعتراف بنشوكيو

ان الموقف في منشوريا قد اظهر لنا بجلاء على الاقل ، كما ابنا في الفصل الاول ، ان وضع مقاييس الكفاءة وتحديداتها هو حل جزئي لمشكلة التحقق من بلوغ درجة الكفاءة للاستقلال . وليس المقاييس بل القياس يصبح محور المشكلة وموضوع الجدل خاصة في تقدير « الحقائق الواقعية الفعلية » التي ذكرت في القسم الاول من مجموعة المقاييس التي وضعتها لجنة الانتدابات والتي ذكرت في فئة « أ » من المقاييس المنقحة التي وردت في صفحة ١٤٦ من هذا الكتاب وستبقى القرارات المتخذة بشأن الكفاءة للاستقلال مبنية على احكام ذهنية شخصية داخلية ، ما لم يقيم الاختصاصيون في النواحي المذكورة في المقاييس بوضع وسائل للقياس حسية موضوعية ، ويُفضل الكمي منها ، تقاس بها الدرجة التي بُلغت بواسطة حقائق معينة . واما الاحكام الذهنية الشخصية الداخلية لا يمكن ، بسبب طبيعتها ، ان تكون شاملة ولهذا يبقى معها مجال الدسائس واستعمال النفوذ واسعاً سعيّاً وراء تغيير الذهنية التي قضت بالنتيجة المفضي اليها

ولا يمكننا ، في الوقت نفسه ، ان ننكر المنافع التي اسديتها لجنة الانتدابات الدائمة في وضعها مجموعة من المقاييس التي ، مع قليل من التعديل ، تمكنت من ان تجتاز محك القبول العام ، واصبحت ذات قيمة حقيقية في تحسين مستوى ادارة الانتداب ومراقبته . على ان اهم شيء في هذه المقاييس انه يجب ان تساعد على ازالة الشك وعدم الثقة اللذين تنظر الامم بهما الى نظام الانتداب وذلك بان تضع هذه المقاييس امام الامم المذكورة هدفاً معيناً توجه اليه كل جهودها . واذا كانت لجنة الانتدابات تقدر ان تخطو خطوة اخرى الى الامام بان تضع وسائل حسية موضوعية يعتمد عليها في قياس الاحوال التي تقتضيها هذه المقاييس فانه يصبح الامل كبيراً جداً ان تنشأ حقيقة علاقات الوثام والتعاون بين الحكومة المنتدبة والامة القاصرة المنتدب عليها عوضاً عن ان تسود بينهما البغضاء وسوء التفاهم

EXCLUSIVE PROPERTY OF
NEAR EAST COLLEGE ASSOCIATION, Inc.
50 WEST 50th STREET
NEW YORK, N. Y.

306
Am36
8a

FEB 16 1965

